



المجلد الأول

ج ١

ع ٣٥٤٤

رام ٣٥٤٤

بسمه صدر الجواهر

شماره ۲۵

7192

S. T. 13126

مولا جلال علی

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript. A prominent blue circular stamp or seal is visible in the center-right area, containing illegible text. The parchment is aged and stained.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله من حيث اشتماله على قوة التفرع كمثل ان يراد بالقوة باقوت في العزم حيث هو فرع من حيث
 حاصل الى ان موضوع الخمس من حيث اشتماله على امر موزع في التفرع فمما حصل الى قوله
 موضوع الطبيعة الجسم من حيث انه ذو طبيعة لان الطبيعة والقوة للتفرع عن امر واحد على ما مر
 ما قال الله في فصل الصورة النوعية والكائنات الطبيعية احضرت من كل من كل شيء ان الطبيعة
 في قولهم الجسم من حيث الطبيعة موضوع العلم الطبيعي مفعول في معنى في القوة الجوهرية خارج عن طبيعة المادة
 على معنى ان يراد بالقوة الاستعداد ورجع الى ان الموضوع الجسم من
 حيث اشتماله على استعداد البعد والاستعداد انما له بالمادة فرجع حاصله الى قولهم موضوع الجسم
 من حيث المادة وحسب الطبيعة والمادة متساوية لان الطبيعة لا يكون الا في الجسم الذي على جسم
 فهو في الجواهر واحد والماد في بعض العبارات ان موضوع الطبيعة الجسم من حيث متحرك
 واما في قوله بالهوى مطلق العبر والكون متبادر بالهوى بالقوة فرجع الى مودى قوة البعد
 وبالجملة مودى حكمه العبارات واحد فله اضطراب كالمثل في جسم متناهي الانحاء واصل في الطبيعة
 لان السامي في الكل والطارق عندهم ما توقف على المادة وكذا المسألة في المادة لكل جسم في طبيعته
 هو كل طبيعي وان السطح في الطبيعة الكثرة والطارق لا يخفى لكن بقي الكلام في مبحث النفس
 الناطقة لاننا لم نذكر تلك المباحث عن الجسم ولا عن نوعه ولا عن عوارضه اما جواب بان

[illegible]

بما لا يرسس كماله لا تخالي في الدين وما حطتها بالعدل رسم الامور التي هي في العلم
الافضل ليس المحو واللا اتمه لمخترعها الحش والفضل في هذا صفة امره اعد ذلك هو الله سبحانه
والفضل في الصبح العقل الحكم بالعلمية من اثارها وما في الملة خطه انما كانت لا اثار في صورة
والمحطة بالعلم والفضل ان ما جاز في التشرع لا يشي ويكون صورته علمية في العادة والصورة في
العقل العلمية احداهما ومعلومية الاخرى وجودها الخارج عن قائل ما علمها وقفا فالفصل في
لا حرج له بحسب الخارج وانما الفصل الناحل الى الحش والفضل فالعلمية فيه ليس الا بحسب الوجود
قلت لا يصح فيه الحكم بالعلمية لانه لا يرسس الحش والفضل فيه لا يصح العلمية والمعلومية بينهما لا شيء
محدود وجوده فيهما وفارحا واما رسم الحش والفضل في هذا صفة امره اعد ذلك هو الله سبحانه
الحكم بالعلمية والمعلومية في نفس الامر العلم الا في الاخر خارج فافهم والاعراض على الاول بان الوجه
من الكليات المكونة لا تتوحد في الوجود وادوا كان الوجه عين حقيقة الجوهر ففصل المصنف في
مفهوم الوجود والوجود ما يتصور في الوجود لان الوجه المكون هو الوجه المصنف وليس الكلام فيه بل في
الوجود الذي هو علمه في الموصوفية وترتب الاثار على الابرار عليه بان يفسر الفصل حقيقة
الجوهر التي هي الوجود وان كانت في الحش والفضل الى الحش كما يقول في الاثار فيقول انما يكون باطل العلم
وقد اخذت من كلام التشرع في غير الحش بنين العالمين بالعلم المولف ومعمودة في غير الحش بنين
اصولهم لكن التشرع على محموله التشرع في الوجود والعقول في كنهه لو كان المنه مع قطع النظر عن الوجه
مجموعه لكان الى علم من حله الذاتيات ويكون مخترا في حقيقة الذات كالفضل المقصود والفضل
في ذلك على الحش المولف فيقول في قوله الى علم الحش من قبل تقوم الذاتيات فان تقوم
الى علم لغاوه في الذات والذات حروجا من ارادى الحش بنين الى القليل لا يرسس وكذا افاد الفصل
في حقيقة الحش لان الفصل في الحش الى علم في قوله الحش واما في قوله الذاتيات فقال جميع الى
مع اخره فصل مجموع مركب منها في حقيقة واحدة وتقوم الفصل المقصود من في الفصل في حقيقة
مع الحش اذا كان له لا اوله معها اذا اعدا لا يشي فيحصل حقيقة التشرع في العلم الذي يبرز من
كون الوجود عين الحقيقة فيكون ان يكون مقود وجوده من العالم والفصل المقصود
لفظ لا مقود الحقيقة فان كانت الحقيقة حرفا فصار ان الله في المقود ولا يرسس
ولا يبرز وعمل الى علم الفصل المذكور في الحقيقة هو مرتبة في يلزم ما الرزم ثم يقول في التشرع

نوجب الى ان الوجود حقيقة وبالذات هو الوجود والمهمات موجودة بالعرض لا بينها من
الاحكام والتحول بالذات هو الوجود حيا بسيط والوجود نفس بالذات لا يستلزم وجوده بالذات لا يستلزم
وجوده بالعرض فلو كان الوجود نفس تحول مع قطع النظر عن الالفاظ لم يكن له على نحو
الحقيقة الوجود ومقر انه يكون في محل في مرتبة حقيقة الوجود ويكون من ذاتها مع ان الوجود عند
بسيط والى على خارج عنه فموجوبه فهو حقيقة حواسنا وادراكنا ملت فيما لو لم يكن حواسنا متغيرين ان
ما قال في نفي كلام الله ان الموجودات موجودة باختلاف على الوجود من غير انساؤ الى الجاهل على ما سطر
في افواه بعض الناس ان غلبة الوجود غلبة عن استقرار الحقيقة والعدل كالانساؤ الى الجاهل على الله
على هذا التقدير لا يستلزم الحقيقة الجوز الى الجاهل في حقيقة القسم لا يقيد تقديرا لا يستلزم ان
التعريف فلا يكون والاصل في حقيقة حقيقة فهو بالاختصار الفضل فيما مزار عن تعبد وكيف للغة
مع تعبد عن العبارة لا يصح لان القول بان الوجود حقيقة مستلزم ان الوجودات هي حقيقة حقيقة
ما كمال والنقص فالوجود الكمال حقيقة وواجب الوجود جل محله والوجودات الضعيفة فمكنت
بالذات لمكان معنى غلبة الوجود انساؤا عليه لم يصح ذلك فالنقص الوجودية موجودة
والاستدراك ومرتبة الانوار لا ينبغي غلبة المعنى للجوز الى انما سمي عدم الاستعمال الى الجاهل مع ان
فليس المزدوي لا يطمح كلامه الا في قدره فذكر النقص لان من عدم سمي من انما سمي لان المعنى لا ينفك
الانعدام لطلان الذات عن حقيقة الواقع لما ان الوجود ضرورة الذات مع لان من عدم ضرورة
من الجوز الا لطلان في لونه وادراك الوجود لونه اولس الجوز الذي حوته الوجود لطلان الوجود
في لونه وليس هذا لطلان الا ترى انه كان الوجود بانه اعلی الجوز فانه لطلان الذات والوجود
عن صحة الواقع كذا الحال على قدر القوة كما لم يطل لطلان لكان الانعدام الذات الوجود مع تغير
الذات لان لطلان ضرورة حقيقة اخرى واذا انعدم الذات حتى لطلان حقيقة اخرى وبما
بان الوجود اذا كان عن الحقيقة صار حقيقة غير مضافة الى المحل لان المحل محل المعنى
ولف محال فاذا استغنى عن المحل صار ضرورة الوجود فاذا انعدم الطلست من
الضرورة الى الوجود وفيه انه مع تعبد عن العبارة لان الازم على انه التقدير لطلان
عادة لا لطلان حقيقة بوجه ان غلبة الوجود ليست ضرورة الاستعداد عن الجاهل
فان الذات لما كانت محمولة عند باده الوجود فالذات بل الوجود محمول على قدر التعبد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما
والجود كذلك فافهم قوله لا اكل ليعمل شي من اللذات
لا في موضوعات الرسا لا في موضوعات على اشتراط الالهي
لو كان مدارسا لما لاقت بانفسه صوره والامر حاصل في
الموجود في الذين حور اهل اربابا فلا يكون شي من
لان العمل للصورة اما صفة فافهم في الاشياء
ولعل الوجه الذي ينبغي ان يكون في الاشياء
والله على الخلق الاول حيث قال سبحانه تعني بالوجود
عن قرب ولو كان كذلك الاستحالة ان يكون
الشيء والوجود في النفس على وجهه في موضوعات
فلا بد فيه من معنى الكلمات الظاهرة عن الاعيان
وهو معنى اذن معنى الجود الذي تصحح فيه
فمن احد المعاني للفظ المتبني لا يحتاج الى
اوله منه تعالى في هذا المعنى لان المعنى على
هو معنى آخر وهو انه لا شيء متوحد ولا شك ان
لهذا المعنى على اللذات التي تدرج في الخواص
التي ليس فيها حقيقة الجود في اصل ان صدق الجود
الموجود في موضوعات اي الوجه الذي هو في
فيه احد لان كل صفة خارجة عن حقيقة
الشيء ومعلوم المنة التي تضاف وجودها المعنى ان يكون
فافهم ثم ان اللفظ بالوجه المذكور يتوقف على ان
ان قولهم ان اللفظ مع معناه النافعة معلة
غير معلة لا يحل الذات ولا باللفظ المتضاف
غير متوقف كيف والاشياء متوحد

خاتمة كان نور الذات حادث وكل حادث لابد له من محدث وانما يمكن ان يمتدح عن الواقع
وليس يمكن ان يقع ثبوت الذاتيات فان ثبت فكل يمكن جعله انما هو على الارض عارضا للذات
وليس على الارض الثبوت مع كقول الذات والاعراض الكلاكل الى عن الذات فانما يحل الى احوال
الثبوت عارضا للذات وانما يحل الى احوال الارض مع الذات الى احوال وحل فلا يحل
ثبوت الذات الى حل الذات فالحل البسيط المستقيم ثبوت الذات ومرتبة وحدها الى احوال
سوية جعل مولف فانظر الى ثبوت الذات فلو لم يقر الذات مصداق هذا الثبوت فلو
جعل قال صاحب الاقضية ان هذه البرهان والذاتيات لا يكون محققا لو افتقدت من ثبوتها
اللسان في النظر الى الله عز وجل السلام على يكون لينة على ذاتها وانما ما لم يمتدح من ثبوتها
او مصداق من ثبوتها حوالا لثبوت الذات ان كان او حوالا لا يخرج صدقة الى جعل من جهة الخط ولان
الرجوع الى ما لا يقره الموضوع في لينة عن الذات والذات الموضوع لست اقول الصدق عن الذات
حتى لو كان الثبوت نفس الذات من غير علمه لكني على ان ذلك ليس من خصوص الى ذاتها خصوصه
والذات بل من جهة كسرها مطلقا والذات الى ذاتها لو ثبت صدق خصوص الملحق ذاتها
بخصوصه حاشية الموضوع والمحل على محو لينة نفس المبدء ومصدره عن الى على انما هو الملحق على كل
الاتفاق من ضمن عدم ثبوت الله الامكان في نفسه مطلقا كون الازالة الى ما لا بد من جهة
الذات والخصوص حاشية المحل هذا اجماع الى وسبب جعل مولف للخط بين الطرفين ولا الى اعتبار
جعل لينة للذات فالحل على بعض منه الذات ثم مولف الى ان حوالا لا يحل مولف لينة ولا
عقرب ذلك المحل البسيط انتهى هذا الكلام مع اطباء حال عن الدفاعة بل فعقبه من انقطاع فان
ما قال لو ليس النظر الى الله عز وجل والسلام به انما بعد ثبوت الذاتيات في مرتبة الذات
وذلك لا يجب الا عدم الدفاعة الى على بعد ثبوت المرتبة لا يمكن ان يقع من الثبوت عارضا للمرتبة
التي فيها ثبوت الثبوت فلا معنى عن الى على مطلقا بل عن المحل المستأنف محذوف ما قال ما
ولكن اخرج الى ما لا يقره الموضوع مما لا يقره الذات لا ليس لينة لانه يقر الذات انما
كان مصداق ثبوت الذات محذوف حلاله فلو لم يكن الثبوت نفس الذات من غير علمه لكني
ما تفسيرا كانت مستعجبا صدق هذه السطوة للذات عارضا عن الثبوت

كيف لزوم الاستغناء على تقرير مطلق لا يبرهن عن نفس الامر قولنا في العبارة ان ذلك الرئيس من خصوص
الخطا اه ممنوع اولى حاشه المطلق لو كان حاشه مخصوص هذا المخلط يمكن ارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
ثبوت فاقه الى حاشه جعل بذل ارتفاعه فبح الثبوت ما يجازيه بالنظر الى مطلق الربط الى الجازي
فقد نال الحاجة من محتمل الا ان الحاجة من جهة مطلق الربط الى الجازي الى مطلق الربط الى الجازي
الحاشية الى خصوص فعل الذات فقد من ان ثبوت الذاتيات محللة ان الاستدلال بعدم محموله ثبوت
الموت لا نوعه ومحموله جعل الذات وجعلها السلب فان جعل مولف متعلق ثبوت الذات
محللة جعل متعلق واذا علمت هذا فاعلم ان الاستدلال بعدم محموله ثبوت الموت لا نوعه وهو
ثبوت الموجودية لا لا كذا لاصح لانه ان لم يعدم محموله ثبوت الموت عدم محموله مطلقا لا جعل متعلق
ولا جعل الانواع فبذلك فاسد كما قد علمت وان اريد عدم المحموله بالجعل المتعلق فممكن لا لثبوت
الموجودية الصرك لان المحمول بالذات نور الماهية جعل سبطا ولا جعل مولف متعلق ثبوت
الموتية وثبوت الموجودية يجوز ان يكون الوجود نفس الحقيقة الموتية ولا يكون ثبوت محمول جعل
بعد ثبوت الذات كما لا يكون ثبوت الموت محمول بعد ثبوت الذات جعل متعلق على ثبوت معارضة الوجود واما
ويكون فعول جعل الذات كما يكون ثبوت الموت محمول جعل الذات على ثبوت معارضة نعم اني الكلام على
القول بالجعل المؤلف كما هو لان المحمول بالذات على هذا الراي ثبوت الوجود للمهية وقرار المهية وثبوت
الذاتيات محمول المؤلف جعل ثبوت الذات فاجعل المؤلف المتعلق ثبوت الوجود والذات محمول
المؤلف المتعلق ثبوت الذاتيات ثانيا وبالعرض وكذا جعل سبط متعلق بغير الذات
ثبوت الموت لا نوعه بغير محمل بالذات وثبوت الموجودية محمل بالذات فالموجود الوجود ليس من الموت
لكن لا جدوى في ذلك فجمع المعنى على القول بالجعل المؤلف وان بي على الشبهة من السلب من نصير
الكلام على هذا ما جازي وطيف الحكيم على قوله واما جعل كونها موجودة بذاتها الكبرى ان ذلك هو ان جعل الوجود
بالفعل لا في موضوع اي الوجود وتحقق المعنى عن الموضوع جعل حاشية ان جعل الوجود المطلق محمل الوجود
الممكنات لا يكون الاستلزام لوجود المفيضه الصدا على لا يكون حشا واما واما لان الوجود بتحقيقه لا يمكن
مدفه محلا فلا يخرج معرنة عن الموضوع عن الحاجة الى العلل وانما يعبر عن الموضوع المطلق بالعرض مع اني الوجه
في الحكم في اني عليه لا يبرهن على الوجود المطلق والمفهوم السلب هو معنى سلب الوجود
في انه حذر التفهم والاطلاق الحذر على حذر المفهوم شاع في قوله ولا نصار في موت

هـ بيان اللازم من ان الفطرة السليمة بدية بان صدق الموجود على الكمالات على نحو واحد فان كان مفصلا
موجوده الجوهرية است الممكن فمصدق موجوده الاعراض لم يميز في ذات الاعراض كما ان الجوهر عبارة عن
الوجود الكسوي عن الموضوع ويكون هذا المعنى ضاريا لمكون موجودته به كذلك يكون الوجود الكسوي
الموضوع لنفسه حقيقة العوض ويكون الاعراض متمسكة به دون وجوده فيها بل هذا اولى لان المفهوم متمسك
على السلب مما ساع الوجود الى قول داعية بخلاف المفهوم متمسك على السلب بالكلية عند العمل على
شواهد لان الكلام في مفرداتها ونسب السلب المقتضية بل انما هي بيان لبيان كونها نذير للبيان
ثم نذر انما يتم ان شئت بترك الوجود العاقل الى الموضوع بين الاعراض ولم يثبت لعدم تعاضل
ان يقول سبب ان موجوده الكمالات على ذنيرة واحد لكن محور ان يكون وجودات انفسا الموضوع
بما يتفق مسنده ليس عنها بالمفهوم المشترك هو الوجود العاقل الى الموضوع الذي هو مفهوم العوض
لذلك لم يسم الموضوع لا كونه عاقل بل ان يكون كل من تلك الموجودات ليس المقولات بل من
يقول لغير الوجود من المفهوم المحرر بل يقول ان حقيقة الوجود الواحد عن الموضوع ليس حقيقة الجوهر
العاقل التي تسع صفات المقولات العرفية قابل فيه فونه وقد علم مما ذكرنا ان مفهوم العوض اعين من المفردة
بانه قد يتفق مما ذكرنا ان صور الجوهر اربع كونها موجودة في الزمن الذي هو موضوعها فصدق مفهوم العوض
عليها وصور المطابق الوهنة العرفية موجودة في الزمن موضوعها فصدق مفهوم العوض لان مفهوم الوجود
في موضوع ومنه السر ان الجوهر في الخارج لا في موضوع فصدق مفهوم العوض على كل الوجودات
الموجودات في الخارج هي الموضوع وهي المقولات التسع فالعوض عارض لجميع المقولات العرفية
الذاتية وتسع منها في الخارج فلهذا المتناسبات بين مقولات العوض او هو لان المقولات احكام
عالية فهو صدق المقولات على شئ واحد نعم ان يكون له جانب في مرتبة وهو باطل عندهم على ما بين
التي هي فونه وانما اورد من انه على تقدير كونه الصورة جوهر او غيراه هذه شمس فوله شمس غير تعاضل
عنهم لا يمكن وعندها لا بالكلية واحد منها بل هو ذات ثلثة اعداد ان صور الجوهر لا كنهان حقيقة الشئ الخارج
الاجل في الزمن والتمتع بالانقلاب ودلائل الوجود الذاتي بعدا فيها بل على ولا كانت موجودة
في الزمن موضوع لها وتلك الصورة غير مفصلة للقسمة الشمس فصدق عليها انها عرض غير مفصلة
انفسا والسبب في الكلف فصدق عليها الكلف فيكون الصورة كنهان جوهر امعا كنهان الشئ في
سبب ذلك ان من ثلث مقدمات مسلمة اعداد ان هذا رسم الكلف والآخر

بأنه في بعض الأقسام لا يوجد في الموضوعات المحلولة المسبب فليعلم ذلك
وضد ما يلزم أن يدرك صورة الموروث في غير المسبب ولا يصلح الاستدراج فيها أن الكسوف يكون
ما في الصورة من ضعف لأن المحلولة في الخارج في المثلات المسبب كما صرح الشيخ بأن مقتضى العلم
مخرج طبع المثلات في الذهن وتنبع منها في الخارج بعد أن وكلها المسبب على التفسير
لكن البرهان المراد التفسير الأول وبالنسبة إلى صور الطوارى حواكم كانه قد علمت في علمهم علم لأن العلم
والعلوم يتحدان بالذات والعلم عند من من لا يكلف فليعلم أن يكون تلك الصورة جبر
أو كنه في التفسير مع توقف على المقدار المذكور في المسبب كونه على كونه الصورة على
والتي والعلم بالعلوم وعلى أن العلم من مقولة الكسوف ما قال الشيخ في الامتياز محل احوال ذلك
في وقع الاشكالات أن الحاصل في الذهن من مخرج تحت الكسوف بالذات ومتممة مع حقيقة
جبره الحاد عرضا فيكون مندرجا تحت مقولة الجبر والعرض والعلية في النفس قوة لتخرج
المقولات الكلية عن الاعيان وذلك انما سائر كنهها في علمها ومومن في انواع مقولة
الكسوف بالذات واذا وجد في وجه ذلك بالقرآن في حقيقة المعلوم هذه الذات الواضحة
علم من حيث حبه الغريب كمن من حيث حبه البعيد ومن مقولة المعلوم من حيث حقه
ويعتصم أن الحسب جبر بالذات ومن مقولة الكسوف من حيث وجوده وسيفه في ما دام مع
الحاد العرض مع الموضوع فليس ان العلم من مقولة الكسوف والكسوف والى من حيث
انه علم ومومن في الواقع على حقيقة المعلوم متى حصل هذا الجواب الجارح في العلم
العلم حالة اخرى متحدة مع الصورة في الوجه الجاد والعرض مع الموضوع ما يجب
مع سموات الموضوع السند انهم زعموا انه تعالى في قوله يكون مندرجا تحت مقولة
بالعرض اشارة الى دفع اعتراض موافق اذا عرفت ان تلك الحالة متحدة مع العلم
ومحمولة صدق الصورة حاله في الحالة كيف يلزم بالسلك الاول ان يندرج الصورة تحت الكسوف
يقال في الحالة صورة والصورة جبر فالجبر في علمهم اندراج الحالة تحت الجبر مع ان الكسوف
فليعلم اندراج حقيقة تحت مقولتين فترجع المندرجة في وجه الرفع ان عاين بالعلم من
هذا السلك ان الصورة كيف لو ان حالة جبر ولا يلزم منها كون الصورة كنه بالذات الحالة

جزء بالذات عن طريق الخلق كيف وفي احد المقدمات حمل بعض الحق في العلم ان
ان علمه هذا انما هو الكاركون الكيف والاساطيع ما كونه كذا الجاركون الجوار واساطيع ما كونه
يصدق على بعضه فبعض صدق عرشه كما انكم اياكم العلم مع المعلوم بالذات ووح لا حجة على
فحسبها علم لا يقال من الراس ان صدق الكيف على الصورة صدق عرش الصورة
جوهرية انما هي كيف بالعرض فلهذا يدرج شئ واحد كحجب متولين بالذات في العلم الصورة
المتحدة مع المعلوم بالذات فلا شك ان يقال نعم يمكن في وقوع الاشكال ما ذكرنا
انه لما كان التحقيق عنده ان العلم حاله مغايرة للصورة بالذات فتمتد بها بالعرض فذكره ثم
في الجواب ما هو من تحقق العلامة البوصية في العلم حاله كيف فقامت بالنفس للصورة
وجودا وشخصا والصورة حاصلة في النفس فقامت بها وذلك الحالة عرض وكيف والصورة حاصلة
من معرفة المعلوم ولا فرق بين تحقيقه وتضمنه ان هذا الا يكون تلك هي الجاهلية محولة على الصورة
بالنفس ومعرفة معاني الوجود ووجه لا يلزم على ان امران متعارضان ووجه النفس ولا يلزم
بأنه ووجه العلامة ان الصورة اذا حصلت انكشف المعلوم فاني عاجزة الى حصول حالة اخرى
وان كان ذلك سبب لان كفاية الصورة في الانكشاف فالحال لعدالة دليل وانما ذلك دعوى
مخض فتمتد العلامة ثم هي انما هي تحقيق الشئ فقامت بالنفس معرفة مع الصورة فقامت بالنفس
نفس القام للصورة وكنت تلك هي الاله الاذكية فقامت بالصورة حتى يلزم كون الصورة عامة
دون النفس فقامت بالعرض لانها حاصلة في الشئ وبوجهه نظر لان ذلك الكيفية النفس في حقيقة الصورة
حقيقة اخرى حتى يصح انهما كحجب متولين مستثنين وقد صار ما متولين حتى صار ما كحجب
واحد كما يحتمل التحقيق بقول هذا الكا والجا بالذات بان صارت احدي الحقيقةين حقيقة
فبعض شخصها او الجاهل بالعرضين بان يكون احدي الحقيقةين موصوفة بالذات وبوجهه ذلك
مشبه انما هو من المعارض لكن لهما علاقة مع الاولى كمنعت ووجهها البادئ الاول بالكل
لان القول بضرورة حقيقة كعدم شئوي كاتر عليه الشئ لانها لحد الذي ان الجاهل
كما نأخذ الكا دون ان زل في احد ما لم يكن قبل فبعض اسماء لاهل الكا وادعى تحتها صكون
وهذا بالصفة لاهل الكا ووجهه اخرى انما هو الكا واما موصوفان فله الكا واما موصوفان
فله الكا والعرصا بالعلم انما مع انه لا يبرز سوى صوم الاشياء ونحوه لا بد من شئ

[illegible]

منع ما يلحق بالصفات الدن من بالوجود الدن الذي هو الصورة وحسب كونها
الاعتبار فليزمن من اضعاف هذه الاقوال ان اطلاق الحمل على الصورة ليس كذلك المعنى
الصورة ليس على حقيقة لانها كشيء في فليزمن ان يقال في توجيه كلامهم مثل ما قال سورجهم
الذي فليزمن من هذه الالاف ان العلم لم يعل في النظر الفكري لا كما قال هذا العلامة
ان العلم فليزمن حدوث البتة ولكن فليزمن عين الفاعل حقيقة زائدة على ذات
الذات وتلك الحقيقة لان لا يكون موافقا للصفات في الحقيقة والالاف كانت حقيقة العلم
حقيقة واحدة محصلة على كونها 121. اشترطوا والمفردة في ان العلم حقيقة
من العلم كالحق كاشي عنه والصفات من المصنف لذلك فيه ولا بد من قيامه بالدين
والالاف المصنف الذين بالعلم فالعلم حقيقة قائمة بالعلم حقيقة واحدة في الحقيقة
موجبه لغيره يتعلق به فلا يلحق بالعدم والمعلوم قد يكون معدوما بالخارج والكان موجودا
فالعلم لا يتوقف على الوجود الخارجي ولا يتم له فيعلم وطعا ان بورال الوجود الذي للمعلوم
الخارجي العلم فان العلم يكون الشئ والوجود الخارجي ثم يراى ان الشئ ليس ممكنا عن الوجود
على رعي فليزمن ان يكون له خواص من الوجود ولا ريب على الاشارة الى وجهه ويكون هذا الوجه في الدين
والالاف كالحق في العلم فان مصادر المعلوم عن خارجي دين العلم لا تقرر العلم بالضرورة ثم الدين
غير مصنف وهو كس هو عبارة والالاف كان الدين حار انشور الحارة فليزمن حصول في الدين من دون
اتصاف وهو انظر فانهم فانه اسم الاقوال في هذا المقام ولعل ذلك يرجع لدفع الالاف فليزمن
خارجي حاشي الشارح وان الجاهل في الدين حقيقة هو ان الموجود في الدين هو كماله فليزمن
س كماله فليزمن حقيقة علمه على ان لا يتم بوجه من الالاف او الكيف فليزمن حصول في الدين من دون
به ووجهه او كماله لا يختلف نوعي العلم وهو ما يرفع الشئ في هذا الكلام فليزمن ان الالاف كان
احداث الوجود فليزمن اختلاف الشخص في الوجود فليزمن في الدين فليزمن في الوجود
ان الشخص في الدين فليزمن في الدين والالاف كان حقيقة الوجود فليزمن في الدين فليزمن في الوجود
يكون حصل الوجود فليزمن في الدين فليزمن في الدين والالاف كان حقيقة الوجود فليزمن في الدين فليزمن في الوجود
المتساوي وانما يتبع العلم في الجاهل من الالاف فليزمن في الدين فليزمن في الوجود
فليزمن في الالاف ليس هو بل مصادر فليزمن في الدين فليزمن في الوجود

المتاخرين في كون اختلاف حمل طعنه من انهم لا يدركون تحت جبين عالين وادق
صدق الجور على اهل اصل الذم في حمل ادبي فالجور عنه واذا صدق على الكيف فقد اندراج الحقيقة
تحت الكيف بالذات وايضا يكون الكيف جنبا لما قد لا بد من فصل فليزم تركيب حقيقة الجور
مع انما جنس عال فقد ضاعف التشبيه بنحو باب قوله فقد وقع ما به ان لا يرد بالكيف او محض
الاجواب انكار كون العلم كذا وتغير رسم الكيف الذي هو مقولته والاصل ان الكيف يظن
ثلاثين احدها وهو المقول منه من ان وجوده الخارجي ان يكون في موضوع وغير مقتضية
سيرة النسبة فان اريد بالمعنى فهو منادى في سيرة الطورته لكنه ليس مقول بل عرض عام في
مع المقولات في الذن وفي الاشكال وتوابعه اجاب بعينه جواب المحقق الذواني ان العلم والكيف
في العلم محنة تشبيها بالكيفات الخارجية في الوجود في الموضوع مع عدم مقدار القسمة
والنسبة فان محله الخارج يرجع الى انكار كون العلم من مقوله الكيف وليس بينهما فرق الا بان
الكيف معنى واحد عند المحقق فعمل اطلاقه الكيف على العلم مسامحة وعندنا يجب اطلاق الكيف
عليه حقيقة لكن معنى اخر من ان بر المجس لا بد من القول بالمشية في قولهم العلم من مقوله الكيف
ولا بد من اطلاق الكيف على معنى اخر من ان كتاب المشية في قولهم العلم من مقوله الكيف
اي معنى معين وكذا يشع في قولهم الكيف فلم يوجد معان ولعله اخذ من اطلاقه في العرف و
علم ان العرف كذا في قوله لا بد من ان يكون في طار المسافة لم يحل مقوله ان كان
ان المقول لا يثبت في قوله ان يكون في موضوع طار المسافة لم يحل مقوله ان كان
مقوله المقول لا يثبت في الاشكال فيها لان افتقار القسم من الدوام البنية للمقوله ان مقوله
العلم من المقول لا يثبت في الاشكال فيها لان افتقار القسم من الدوام البنية للمقوله ان مقوله
ادخل في قوله المقول لا يثبت في الاشكال فيها لان افتقار القسم من الدوام البنية للمقوله ان مقوله
ان يكون مقتضى لما قد اشكال فانه قلقت الصورة الصورة الموجودة في محال كقولهم
الاف لم يثبت في الصورة شخص حرة موجودة في محال ما دى قلت المراد بالمشية في محال
سفسم حمل بالقياس في حرة القامة ومنها ثبت الصورة الكيفية في حرة محلا الذي هو الكيفية
فما مل فيه وانما ثابته ان صورة الاضافة في ادب مقتضى المشية فقد صدق على الكيف بالمعنى الذي
هو عرض عام عنده وحواه ان النسبة للعبارة في رسم الاضافة وجودا في رسم الكيف مدعى

من عدم وقوع حقيقة بسيطة لا محالة مع كونها تحت "أدوات" ان يكون
المسئلة العقلية يجب خروجه والذي يعلق عن العلم الاول معناه انه لا بد ان يكون شي موصوف
ولا يتصدق عليه بمفهومه بالذات ولا بالعرض لانه يجب ان يصدق على كل موصوفه ان له ذات متجته
لغيره اليه في كل موصوفه فلو اذ انفس الى ذلك الشئ لا يكون موصوفه اي من حيث موصوفه اي وموصوفه
والحاصل ان الحمل على موصوفه محل يحتاج في وجوده منه بالوجود ان له مع قطع النظر عن النقص
والغواني الى منه احوال الموصوفه بالوجود اليه مع قطع النظر عن الوحدة والفرداني ومحل للحاج
في موصوفه منه الى منه احوال احوال منه احوال يحتاج الى احوال صليق وموصوفه الى احوال موصوفه
واما خصوص احوال فتحتاج مطلقا الى احوال مخصوصه في ضمن القسمين لان بهر احوال لا تفصل من
دون بذاته المجل الاول يسمى مادة وحالة صورة والمجل الثاني يسمى موصوفه وحالة عرض
فالحمل الذي يقوم وحمولة احوال بان يكون موصوفه بالوجود عموم احوال وخصوصه موصوفه لكن يكون عموم
احوال موصوفه مستحسني احوال يكون واحدا في الموصوفه مع لادوان الزمان على شخص
موصوفه الكثرة التي هي كماله لا الذوات وان كل من شخصات جسم وعلة لموصوفه فانه في احوال
مطلوب انه تمام المتكامل من المثلثين لان الشراطين غير قابلين لوجوده البولي فلا بد ان يكون
وغير قابلين لوجوده البولي النوعية فاقامة باسهم فلا محل لعدم يحتاج الى احوال بل احوال موصوفه
في احوال لا عرض الموصوفه والحاده عند موصوفه واحد فانه قوله لا الموصوفه لا مكان في قوله الجسم
الامكان يجب ان يكون الامور لا مكان الخاص والذات في موصوفه من الامكان ثبوت الشئ في الشئ بالعرض
الى ذاته مع قطع النظر عن الفرداني كان الشئ مادة موصوفه بالوجود لا يمنع عن ثبوت احواله واذا
لا بد من الشئ بالعرض في احواله امتنع ثبوته له بالذات لان الاصل ان في احواله
على راي الفلاس فان احواله اذا احواله موصوفه مع قطع النظر عن الوحدة والفلاس كما ان
اخره واذا واحد مع صورة الهيكلية يمنع له ذلك على رايهم ونحوه المانع لانه في احواله
الامكان موصوفه في شئ بحيث لا بد من المانع عنه ولو احواله لا مكان يجب ان يكون موصوفه بالذات
على رايهم عند العرض لان وجوده لا يمكن بالنظر الى جسمه بل جسمه بالذات
يقبل فاما يمكن فيه الاصل وبنها وبنها الامكان وجوده الاصل وبالفلاس فان احواله لا مكان بالذات
ولا يمكن فيه فذات من موصوفه العرض الاصل والاصل احواله اذا احواله بالذات في احواله بالذات

[illegible]

[illegible]

ما يصدق السريفة على شي من احوالهم بل على انهم لان الاستعداد من لا يصدق
لحقه السريفة في ركنهم وليس مقصود ان تصح ارادة الامكان الاستعداد كلف وقد صرح بقبح
ان المراد الامكان في كل نفس لا بد من سريفة ان امكان من نفس الله وتعرفت نفس الله
لا شيء كان ليس كما شغل من العقل انما التوفيق المواظقة على الامام فان الاستعداد على نفس
ارادة الاستعداد على الامكان عدم والارادة علم او عبادة قوله ان تقول على ما ينبغي ان يؤخذ في التوفيق
سيد عالم حاصد او اخر الامتدادات الوضعية كالسطح ونحوها من فقه فليخرج قبل الامام وانما
على انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري واما انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
الحس وذا ثباته على انما فقه من ارادة الامكان الاستعداد اما لاول فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
على انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري واما انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
انما في فقه ان يؤخذ الامام التي صرح انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
واوكر فلهذا من فقه اما ان السطح محوري واما انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
لم يتقل عنهم القول بالسطح المتصل انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
سواء في القول فلهذا من فقه اما ان السطح محوري واما انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
اي وحيث ان لا يخرج هذا الفقه الامام ارادة الامام الاستعداد فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
عند الفقه من السطح فلهذا من فقه اما ان السطح محوري واما انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
المشقة ان هذا لا يرد او على التوفيق المذكور من قبل الغير لكن لما كان الامام وكره انما فقه
واورد على عقل انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري واما انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
انما فقه انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري واما انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
انما فقه انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري واما انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
الارادة مجموع التوفيق والارادة على ركنهم على الصورة فقط عند مكرى التوفيق لئلا يتجسم كونه في
مرتبة الذات وديتاج كما مر ان التوفيق كما هو في ماوى الراي جسم وهو الصورة الامامية
وجع لانه من السطح فلهذا من فقه اما ان السطح محوري واما انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
فانه فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري واما انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري
فنه فقه اما ان السطح محوري واما انما فقه فلهذا من فقه اما ان السطح محوري

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في هذا الموضع من كتابنا عندهما في الفهم وهو قسمته الجوز الفرواني في الفهم
 هذا من قسمته من هذا الموضع الذي لا يحصى مقدار هذا الموضع الذي لا يحصى الذي لا يحصى
 القول ما هو من هذا الموضع الذي لا يحصى مقدار هذا الموضع الذي لا يحصى الذي لا يحصى
 الذي لا يحصى في الفهم الذي لا يحصى مقدار هذا الموضع الذي لا يحصى الذي لا يحصى
 هذا الموضع الذي لا يحصى مقدار هذا الموضع الذي لا يحصى الذي لا يحصى الذي لا يحصى
 في قسم مربع وتر زاوية الثابتة وقسم هذا المربع كذا مواز اضلاع المربع للوتر خارج من طرف
 الزاوية الثابتة من المثلث انقسم اياها الى مربعين من المثلثين من المثلثين
 على المثلث كاضلع اقل من هذا المثلث وانما ينطبق كلام واحد كما فعل المتأخرون
 منهم الميردوسي بهذه الصورة ثم عين ان احد السطحين من المربع والآخر لا فرق فليكن
 من طرف الخط الموازي الى الزاوية المربع للوتر البعيدة عن الزاوية
 المثلثين في زاوية وضلعين فحين ان هذا المثلث نصف السطح والمثلث الاخر نصف
 المربع والسطح من المربعين على قاعدة واحدة واداس دي البعدان والسطح
 المربعين واما المتأخرون فاحد السطحين موازي الاضلاع باخراج احد اضلاع مربع المضلع الذي وضع
 داخل مربع الوتر الى سطحين مربعين والوتر متوسط مثلث القاعدة لمربع السطح والسطح الذي في
 مربع الوتر متوسط الاضلاع وهذا السطح مساو لمربع السطح بوجهي المربعين المتوازيين الى الوتر
 السطح الذي هو في مربع الوتر واداس دي السطحين في المربعين المضلعين فقد ودي
 مربع الوتر الى وجهين في المربعين من مربع الوتر مطبقا على المثلثين فاما مع اطلاق مربع المضلع
 المثلثين من مربع المضلع الى المربعين فلهذا يودي الى ابطال عظم جليص على المربعين من المربعين
 هذا الوجه لا يكاد على القول تركب من هذا السطح من هذا الموضع الذي لا يحصى فان هذا هو
 انقسم مربع الوتر الى مربعين من هذا السطحين فالسطح الذي في مربع احد المضلعين من هذا السطح
 والسطح الذي في مربع الاخر من ذلك فهو هذا السطح من المربعين من المربعين في الوتر
 فهو واحد فالمرجع للوتر في المربعين المضلعين بل نقص بمقدار احد الزوايا في المربعين المضلعين
 هو طرف على ان المثلث والسطح الواقعين من المربعين فاما عند هذا الموضع

...
 مثل ما على باب العروس ...
 ثم بنى ان مثلث ...
 او المرحوب ...
 من غير دونه على ...
 فان المسقط ...
 سطح اخر ...
 مثلث ...
 بعد زيادة ...
 مثلث ...
 وخرق ...
 فليكن ...
 حرج ...
 قدر ...
 وخرق ...
 من ...
 من ...
 على ...
 من ...
 بعد ...
 الثالث ...
 الثاني ...
 لان ...

[illegible]

[illegible]

أقل عددين على النسبة الضعيفة فيما بعد ان جميع الاعداد التي يكون بينهما ضعف كما يظهر من شكل
 العشر من من المتواليات بعدد واحدة البعد وان يجب حفظها في التوازي وان شئت فقل
 من الشكل هي دى عشر من تلك المتواليات ان اذ القرض من عدد دى عشر من تلك النسبة فذا
 لو كان بين عددين نسبة ضعيفة يكون منها النسبة عدوتها فلهذا لو كانت مكان من الواحد وال
 واسطه عدد غير يكون لسه الاثنين اليها نسبت الى الواحد دى اما عدد صحيح وطار ان نفس منه عد
 صحيح واما عدد دى وكره عدوى واما الواحد مع خروصى فلهذا بينهما واما لم يكن تلك النسبة متناهية
 بين نسبة مربعي التور والقلع متناهية بالنسبة عدوتيه ولا محبته وسعدت الدوى فمن اور
 كون الواسطه قرصا في غير لسه الاثنين واما واحد مشفى بانها الى الضعفة وكلام من لم يقم
 من هذا الدليل واما ان لم يس بين الاثنين والواحد واسطه دى كره فلهذا لو كان مكان مربع الواحد
 من ذلك في طرف مربع دى كره وكرس ويا تطلع الطرف من الذي يوجد جميع النفاذ من
 ان سبع عشر من النفاذ ان ثوان كل ثلثة اعداد متناهية فربيع الواحد في سطح الطرف
 فاذن قد بان لك ان النسبة الباقية الى الضعفة لا يكون ثلثي لهنسبة عدوتيه وقد ثبت ان النفاذ
 لسه النظر الى الضلع فليس لسه النظر الى الضلع ان عدوتيه فلهذا لو كانت النسبة تقريبا بالاعطاء
 مرة بعد اخرى فاذن ما قبل هذا النسبة لادلى ما قبل هذا النسبة وكما وكما وكما وكما وكما وكما
 النسبة في ذلك لم يزل النفاذ في هذا ان الذي يذم من بعض النسبة الضعفة فهو انما ياتى
 وتوالت النسبة كان الجزر المستحقا واما ان تلك الارق والنفاذ فلهذا في هذا وفي هذا وفي هذا
 في مستقر القول انه يذم الاخر التي لا تخفى عن متناهية فم يوجد على ذلك فلهذا في النسبة كره في
 الاتصال فاعلم ان اقل بين بين ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع متناهية
 بان ضرب جذر المربع الاول في جذر المربع الثاني فحصل سطح فلهذا في النسبة المربع لادلى الى
 هذا المربع كره جذر الاول الى جذر الثاني لان لسه على العدوتين عدوتيهما ولهذا لسه النسبة
 هذا المربع الى المربع ان تلك النسبة فلهذا في النسبة المربع الاول الى المربع الثاني فلهذا في النسبة
 ان في النسبة جذرهما متناهية بين ان لسه سطح العدوتين في ثالث نسبتها بان الاول
 عدد صحيح بعد الواحد ثالث وبعد الواحد في سطح كره بعد الواحد هذا الثالث النسبة
 من سطح العدول اول النسبة عدد المربع العدوتين في الاول لادلى يكون نسبته على العدول

١١٤

[illegible]

سواء كان المربع الاخر كمنصفه ضلعه الذي وادك الفلغان فمستوية المربع الى المربع
مشتاة وان كانت ان اثنين من الاراس فليكن المربع في المربع وحده مستوي في
بمثل ما هو في المربع في المربع بان يكون ذلك مثلث في المربع الى المربع وحده
في المربع في المربع في المربع بان يكون ذلك مثلث في المربع الى المربع وحده
في المربع في المربع في المربع بان يكون ذلك مثلث في المربع الى المربع وحده
المربعين معلول كسره المربع الاول الى الثاني كسره المربع الثاني الى الثالث كسره
الى المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
الى المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
الى ذلك في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
قد وجدنا ان اوجها في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع
والا في المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
خمس فادون مقدار مقدار عقبة خمسين ثم ان حذر فاطمة كيث يكون فطمة في المربع في المربع
ما حذر فطمة كيث لان الوتر في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع
الانقسام والمخزن فادون مقدار الوتر عقبة فطمة كيث فادون مقدار الوتر عقبة فطمة كيث
اصل المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
في المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
مع فطمة في المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
عن طرف المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
لا يتغير المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
الارض في المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
حده على المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
كان الوتر في المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
الضلعين والمثلث في المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع
والا لعل ان في المربع في المربع في المربع في المربع الى المربع في المربع في المربع الى المربع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ان يكون في المادة مستندة وتقول شكل يوجد في امره فان من ادعى شيئا من بينه وبينه
ان اختلاف التقدير في اشكال البقعة بالفضل في ذلك النوع وكيف يكون كذلك لان الجسم مستقل عنده
فمن الشغل بالفضل وقد اعترف ان البقعة بان الاما والشيء غير موجودة بالفضل فان اراد ان
التقديرات المختلفة متوحد فمثل ذلك لا يلزم منه صعود الافعال المختلفة عن الطبيعة بل فعلا انما هو واحد
عارض الجسم عزدي الازمنة من التوحد امتدادات مختلفة ولا استجابة فيه فكيف وصودر واحد
مصحح لا يتخرج امره من حيث السبب الحقيقي الذي لا يشبه بكثرة عندهم في صدور الفعل لاول السبب
الاحكام والعلم من الوجود والوجوب من الواجب البسيط من جميع الوجوه عندهم حتى لو وجد
الكل من الفعل لاول باعتبار الانعكاسات تلك الاما في حال الطبيعة لا يجوز صدور الفعل الواحد
الشيء التوحد الكثرة وانما هي في توحيد صدور كل كون من حيث لا يتعارض التقديرات المختلفة من المركز
او على مستندة الى صدور الكثرة فيها البقعة لان فيها البقعة التقديرات ولكن في المركز المختلفة لان
الامر كان صدور الافعال وكثرة الافعال في نفس المركز فقلت الكثرة السبب لكان
باعت المركز لا يوجد فيها في مرتبة الى الواحدة قلت للقول بهذا الوجه لا يصح لانه ان امتنع فعل
البسيط في المادة بوجودة كثره فيمتنع ان يكون فاعله الشكل المركب وان امكن فيمكن صدور كل مركب
او في الكل فباعتنا لان ان الشكل المركب ليس البسيط فوضي في ذلك لكن يجوز ان يكون الطبيعة غير
عن بعضها بالامر لان كل حيز الشيء ان يكون اقارب من حيزه الطبيعي ان كانت تحت مظن مركز
في الحيز الواحد من حيزه الفعلي وقال لا يتبع هذا الخارج عن مقتضى الطبيعة الخارج عن مركز
فوزره عن تلك الحالات كما كان فوزه استمرارية في الواقع فقلت السبب انما هو مقتضى الطبيعة
وهذا الخارج عن مركزه في مرتبة تحت التي وليس على تقديره الخارج عن مركزه كذا في دعوى فان
قلت ان كثره لا يخلو كثره في مرتبة تحت لاول الدلائل فقلت في التوحد على التوحد
فقلت ان ذلك ان اقام الدلائل من التوحد على الفعل والافعال بشكل فكيف على عالمي في زمانه فقلت لا يمكن
الامر انهم البقعة في التوحد من الشئ لشيء الى ان الوجه لادن فيلزم على اصحاب القول بالامر
فقلت ان نوضح لفظ يكون لفظ هو الذي تم توضع خط او موقف من اجزاء هذه اجزاء ذلك الخط
في حيزه بحيث يكون لفظ تلك البقعة ان كان علافا من دون فوضه في المطلوب والحق في
في الاجزاء بحيث يستمر الوجود لادان حيزه بوضع اجزاء متساوية في حيزه فيكون البقعة

وكذا يوضع الى ان تبلغ ذلك بمقدار من حصة الدارين سبع ابره وهو المطلوب وانت لا تدري عليك
ان وضع الخط الثاني المكان علامته كلفه طوت الدلائل بل مع جاسنة الظاهر قد تكيف ابره لكل
منه وان كان طرفه خطا وطرف الاول شكافه لا يكون متعلقان منها حين التبريل يكونان متفقين
على ان يكونا من جهة واحدة والمثلث نفسه القوة كخود ان لا يلاقي التعلق القوة تارة ولا يمكن ان يتابع خطه من جهة
بالمرز عليه ان يكون عند نقطة المتكافئ في الفرج بين نقطتين المستقيمتين بقدر مرز ويكون الاضلاع فوقه
ثلاثة اجزاء فادع وضع خطه في الاضلاع مستدرك الدلائل الذي كان عنده ومعنى الفرج فوقه ان يتركه
هذا الخط بقدر مرز الواحد لا يطبق منه على مرز الوسطى فاحفظ الذي يوضع في مرز الاضلاع يكون النصف
الاول مرز ولا يعلق به الخط اي المرز مستدرك القوة ومعنى قوله كذا وان نالت في هذا الشكل نالت
صدق المتقال فحينئذ لا يمكن ان يقع خط مستدرك كونه نسبة الى المرز المركزي على السواء بل يكون
نسبة الى المركز في القوة اخر حيث لا يكون على كسب المرز المركزي لا يمكن مرز خطه ان يكون
وضع مرز الاجزاء على الاستقامة ويكون جميع مرزها من خطوط مستقيمة فيكون كذا كثيرا الاضلاع لا تارة
على ما يفيدونه فافهم قول وارن وسع مرزها واما انت فعلم انه اذ انشأ خطا مستقيما مستقيما
الى وقوع القوة من الاجزاء فان يقع اخر الثاني من الخط الثاني على المرز الاول من الخط الاول هو
مماس للمرز الاول من الاشكال الثالث من الخط الثالث عند الثاني كما انه مماس لثاني من الثاني
ورن الثالث كما ان مماس الثاني من الخط الثالث لك هو مماس للاربع من الخط الرابع فليعلم من ان
اجزاءها من كل من حدث مرز على اصل المرز الاول القطر مسدود فليعلم ان خطه غير متساوي
الكل على مسة فاسع بقدر اجزاء الخط والفرع فافهم بعد اسراج ابره ابره فليعلم من ان الخط
كذلك وان كان السطح مستديرا دون السطح فافهم من ان الخط على مسة في المكان مسواة القطر
وما يكتفي به عوى البديهة كفضل الخشخ واما بين ما يجوز من ايمان كل واحد من اومين من الخط
من ضلعين حاده والآخر في مثلث فاعلم ان اومين حاده الاقل من في الخط الاول
ثم معنى الدبر الفهم ان الزاوية النقطي لمرز وضع الاحوال واما ذكر ان حذبت شش ووقع الفرج الثاني
الخشخ فليعلم ان مرزها لا يكون من موضع ابره ابره دون سطح فليعلم مسواة القطر المستقيم
وانت خزان بسعة مرز الثاني من الخط الثاني في الاول من الاول في وضع الخط ووضع الخط ووضع
فان كنت في الثالث لثاني من الثاني وكذا فافهم قول بوجه القوة من بعض

و دون السبب حكم محض لا يتوقف البرهان على استحقاقه وحسب ان هذا هو الالهي الذي لا يورثه احد
فانه ثابت المكان حتى يجوز على الملائكة دعواته ويعد ذلك اجزا كاشرة لقوته في صدور الفضل حيث لا يشي
شئ منها على حركته وكونه ثابتا كونه من اجزاء لا يحرك في ذلك كل واحد يكون الاجزاء المسماة بالجزء
وعلى الاول فليكن ثلثة مثالا برك عليها فانه ان من هتفتين بركته على الفاعل كونه في السوء فلابد ان
لا يقبلها على الوسط فالوسط مرفوع على الملتقى فانفع وطه الثابت وليكن الاجزاء الجارية في رتبة تلك الاجزاء
ببركة الصفة المذكور لكونها فوق الاجزاء ولا فرق بين مقدارها على ما ينبغي ان يكون في رتبة تلك
المسكوك فالشيء النجاة ولا سببان من من هذا ان ابرز مني المكونين والذين من شوا ان العرف وذلك
الذي خلفه ويحل معناه ان هو من المكونين على الشيء انما يستفاد ان ذلك المكون قد لا ينفصل على فضل
مشرك من الثاني والاثبات فليكن محض كلفها على عبقها ووزن عبقها ويزاد واضمحاض ان الثاني الاول
منفصلان لان المكون قد لا ينفصل الا في موضعها يكون على بعض الحروف لا في سببها ومنها يكون على
فضل مشرك من الطرفين والوسط ويزاد واضمحاض الى الان لم يلاق منفصل لا في كلامه بل في كلامه
لا ينفصل وجه بقوله ولا يجد ولم يذكر ان الثاني الاول ولا يزم فيه بل في رتبة الاجزاء من الثاني من الثاني
ببركة ثلثة مثالا برك من فاعله ان في من منها وكان في من حصوله الى الفضل المشرك من الثاني
والاثبات على العقل المشرك من الاول والثاني فانقسم الطرفان الى اثنين وواحد فافهم جميع
توزن في قسمين قوله قولهم ان من المعلوم ان الشمس سماء فافهم من هذا قولهم ان الشمس سماء
في القسمين انهم من الشمس انهم على الشمس المقاسين يقع على السطح على وجهه
من العقل والافهم من ان الشمس سماء سماء في العقل مع هذا المشرك من الثاني والافهم من ذلك
انهم في رتبة فارق الشمس في ذلك وجعل خطا او خارجا من الشمس فافهم من ذلك الاول فافهم
يقع على الخط الذي يقع عليه فافهم من ذلك الاول فافهم من ذلك الاول فافهم من ذلك الاول
عزما كان اول قولهم انهم سماء فافهم من ذلك الاول فافهم من ذلك الاول فافهم من ذلك الاول
من تقطعت المنفذ فافهم من ذلك واحد من راس المقاسين الى ما سماء فافهم من ذلك الاول فافهم من ذلك الاول
الفضل المشرك من العقل والافهم من ذلك الاول فافهم من ذلك الاول فافهم من ذلك الاول
سفل عليه هذا المشرك مع كونه على حسم من رتبة خلفه وعزما من رتبة فافهم من ذلك الاول فافهم من ذلك الاول
انما لان هذا المفروض على سطح الارض والثبات كلمة البدار واذ اذ امتنع انتقال هذا المشرك من رتبة فافهم

لا تعال انتم من اجل انما يتصل الفعل منه فقولوا انهم قد فعلوا ولم يمتدوا من سجع الهمزة قد يمنع من خارج
 على الجري لنا المربى لنا لوجه الجري المربى وغير المربى المربى هذا وجبات انما سجع واحد كما
 في هذا كذا اذا حدث الشمس لا تستأخر في ان لا وجبت مستندة من سجع واحد كما في سجع
 لا كان من ابدان كيون مما جاب من البراء والشباب والاخر كذا يكون خاصا من الشمس ومن
 منع صورة قد بدان كيون له وجبان والكاره كاره قد فعل فيه وشي خيال القائلين بالحوار
 القوة اه فاعرفوا ان القوة التي ان معقودم الزام السحاسين على الاستفصال لقوم سواه يجعل المحرقة
 وكون المقدار كل منها غير متناهية ويظهر مع شئ كماله ان عدم تنامي مقدار حاله من مسفل ومعدا زود
 من غير علة مسا وانما لا يفيق كل على الاخر فاقوم ولم يعلو ان المحرك المقود لاخر ولا الفصل اه حاصل هذا
 بموجب الفرق بالقوة والفعل وحده ان المقتضى الى اللانهاية هو التركيب من اجزاء غير متناهية
 ووجه سبب المقدار زيادة الاجزاء ونحن لا نقول به بل الذي نقول به هو ان الجسم متصل لاخر فاقوم
 الفعل قويم الاجزاء التي فيه بالقوة وكما يخرج من القوة الى الفعل فهو مساواة لا يرد المقدار الى اللانهاية
 فانه مع لرفق عدم تنامي المقدار من الاجزاء اذ اجتمع من القوة الى الفعل في الخارج اوفى ان
 كل من جعل والمقدار والكانت كل منهما منفى وبالصاحفة بعد كل وقت في حوزة افرق ومن اجل
 اعظم فليس واه في المقدار وانت لا تريب عليك ان اجواب عن مساواة مقدار في كل وقت
 ان في ذمهم لرفع استقامة من المقدار غرام فان الاجزاء المتوحد والموحدة للملك
 زيادة اجزاء متوحد من القوة الى مساوية في اعادة الجوانب ان الجسم كبريد مقداره من
 في موحدة كذا كبريد من زيادة اجزاء متوحد من القوة فاصرا الجسم والفعل الى الاجزاء
 في الاجزاء حصل في كل من فعل فاقوم قوله وانما قال بعض
 في سبب المقدار وجاهد الفرق النوع الاجزاء فاننا اما اجزاء مساوية او متزايدة او متناهية
 فالنوعان الاولان هما ان الجسم غير متناهية كوا كانت متوحد او موحدة واقسم الاجزاء في المساوية
 فغير المتناهية الى غير المتناهية والارادة ان في الزوائد المتساوية متوحد المقدار على سبعة عدد الزوائد
 لكن تلك المقدار الست وثمانية الاعداد في الاعداد اوفى الزوائد المتزايدة كما حال على المساوية
 من المقدار على سبعة وثمانية العدد مع شئ ازيد على فاذا كان عدد الزوائد غير متناهية وخط عدم
 في مقدار كذا وانما يثبت في سبعة فاما في المقدار على سبعة عدد الذي ان الزوائد

اسما حقيقا وادعيا سبعا بلع... ريت... في السبعة سم مبلغ... مقدار السبعة بلع... ريت...
 غير عددية فاذا بلغ عدد الزوائد الى غير الثمانية فقد بلغ العدد لا الى ثمانية فاما المقدار فقد بلغ
 حادسيتها الى كل مقدار الاخر السد عشر عدوه بلع كل من المقدار المسافر بعد مقدار واحد
 واما هذه المقدار اخر يكون ايضا هذه التكملة يجوز ان لا يبلغ عدده الى غير الثمانية بل لا يبلغ
 السد لان الثمانية غير ثمانية فالنظر العكس لا يحقق عزنا الكتاب ثم نورد على كل مقدار
 نوزعت الركب من اقرار الانجوي غير ثمانية الاول المقدار لا الى ثمانية الا يكون الاخر ثمانية وثمة ولا شك
 ان الاقرار المسافر اعظم من الاقرار الذي لا يجري فاقول ان يري هذا المقدار لا الى ثمانية ويدرك
 لان الجواب المفردة غير صالحة لتألف المقدار فلا يحصل منها مقدار واحد لان ان يري الى غير الثمانية فكل
 يلزم منه الاكراه عند الثمانية في نظام الاطال منه الثمانية وحصول المقدار منها ويدعى نقصا
 شريطة ان لا يوصف بالتقدير كما هو محتمل فزعمه لا يستحال الا ان في بعض الاقسام مقدار
 المتألف من احوال القوة الغير المسافرة الى غير الثمانية ولسان بينها فانهم قوله قد خرج مما قبل ان
 اذا كان هناك لم غير ثمانية العدوة اثبات المقدار من المسافرة وحاصله ان اذا كان ثمة
 غير ثمانية بالفعل ولو شاقه فاذا انقص واحد منها الى واحد حصل مقدار مجموع اعظم من مقدار الواحد منها
 لان الكل اعظم من جزءه وانما يتركب الى الثمانية نفس المقدار غير ثمانية وهذا الواقع ليس بشيء بل ثمانية
 ما لزم ان عدد الزوائد الى ثمانية اما المقدار فلا يلزم منه عدم ثمانية لا وجدنا عطلة الكل من
 انما بعد ان مقدار الجميع اريد على مقدار كل واحد منها مجموع الزوائد الغير ثمانية اريد على كل واحد من الزوائد
 من مقدار متصل حين كونها ما نوه فيه ثم لو كان مقدار الجميع على ثمة عدد الاضداد لزم عدم ثمانية
 بمقدار مجموع متحقق واللازم من زيادة الكل على جزءان معناه مطلق الزاوية لا على ثمة عدد الاضداد
 فان زيادة قوة افعال الصفات الزاوية المقدار اقل غير المسافرة هذا ما كارهه فان بالضرورة ما هي الاضداد
 التي ليست ثمانية افعال وحدت بالفعل ثم جمعت حصل ذلك الحزم حتى لو قال احد ان الزاوية مقدار
 اريد او لعل على ان اول ثمة اقل العقل فأكبره ويدان هذا الذي ان الاضداد المتفردة والكمالات
 ما قوة مرادها الحزم الى غير الثمانية فاذا انقضت بالفعل فكل ان الاضداد التكملة والركبة والسبق افادة
 هو محتمل كان ثمة التكملة الحزم منها بعد ثمة ركة وفيها لا يري الى غير الثمانية بالتحليل لا يري بالركبة فكل
 وقيل وبما لا تعاقب تحقيق قوله على ان المقدار اذا كانت متساوية من جانب افعال فان كل مقدار

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بالمادة سمها
فلا تحقق فعله المركب من
فرا التسمية للمركب من
حصل ذلك المعج
اثبات الاستدلال في البراءة
ثبت لو كان
حروجه
بمعين
فعله
ان
حروجه
ان
ما
تلك الصورة
حتى
مع
ونتي
سواء
والصورة
ترب
ما
فكل
من
و

[illegible]

[illegible]

في دفع لزوم استيفاء عدم التباين على سبيل الدفع التام ثبت بعدم عادة الاقرار المشقة في دفع
كافة طاعت مع دفع ما بين عدم تباين الاجزاء السند في احد او تباينها يكون عرفا في القسم
والا فلو كان قد علمت هذه الاقرار عارضة غير متداخلة من اصحابها عدم تباين التباين
اجزاء مقدارها من غير ما وثقوا في المحرم ونقص ما فيها من سوابق وبعد الواحد منها المقدار
بعد الواحد العدد العارض الذي انما كان لا اقرار غير متباينة وحب عدم تباين في دفع
فمن ان اصحاب النظام الرمواء الفرس من طرف الوحي والدوامه ولا جري في دفع من طرف
ذكر انه لو كان يجوز الذي عند الطول يتحرك في دفعه حتى مع ذلك في دفعه في دفعه
بعض بعض فبعض ان الذي في الوسط يتحرك في دفعه مع ان الذي في دفعه في دفعه
الترخي يحصل في بعد الكبر من الذي في الوسط بين المرافقة السكتات ولعلك الرجى والدواعي
انه يلزم في بعض تلك المخرج وانك اذا انصب تحت تلك في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
بميت دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
وهذا هو من طرف المدعى في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
من دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
يكون اقرار الفرض من اقراره في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
وهو ما على ما جاء في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
فوقه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
جسم في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
زاوية على حركة التماثل في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
عز فبعد التماثل في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
فمن دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
الذي هو التماثل في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
وهذا التماثل في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
من الذي يقيم في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
عن المدعى في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ببقية فاعلم ان روافد اللذة رمانية لمصلحة بالزينة واللباس في الزمان لا يكون له
منه شئ في النفاذ وزعم منه ان التناقض في بزر الزمان لمصلحة لان التمسك ان نوح ونور روافد اللذة
حادث ولا بد من اول ان الحوادث هي كوني التناقض في بزر الزمان بالبقية فبانه شئ في النفاذ احصى
لا يستحال هو الذي لا يحصى له شئ في الاستحال هو الذي لا يحصى عندنا لا يكون له فكل الاطلاق اول
عقدية يكون في زمان الحوادث دون الاطلاق عندنا لا صاحب الحوادث حيث ان في الحوادث عندنا
طريق الاستقامة فمما لا بد من طرقة او روافد فاما نحن ان نعالج ذلك الزمان التناقض وان
ذلك التناقض ما لم يستمر من فكرة التمسك من السع اللمس وذلك لانهم من كلامه حيث
الخطي وزعم التناقض المستمر على المستقيم مستمرا في التناقض في الزمان في كل من
واحد من من من الابد بالاطلاق على ابي الذي ذكرنا فانه لا عار فيه فان جواب صاحب الحوادث
الجواب المذكور في شرح الا ان كلام صاحب الحوادث في مثل على فانه لا عار فيها في شرح الحوادث
وانما الاضافات في التناقض التعلق لا يكون الا في ان الابد ان افعال حادثة مختلفة في كل الحوادث
ان التناقض في زمان وقدرها انما هو لعل الكلام من ان وقعت فيه اللذات الدولى وبذلك
اعادة التناقض في الزمان الذي من يدرك الدين العاين من عدم شئ في الفاعل التناقض في زمان
خلف فيه بل هو الجيب فافهم قوله في التناقض بين الكلام في معرفة لعل كلام صاحب الحوادث
وان الزعم التناقض فله وجه الفهم كما في الشرح فلهذا وقع وجه الكثرة من فهمه من الكثرة
عن بلادة العلم بالارستخا لينا فلهذا وقع التناقض في معادته فافهم قوله واما شئ في فلهذا
اه من طرقة او روافد على صاحب الحوادث لا ان افعال ليس مقصودة فمع التناقض ليس المقصود عدم
حالة التناقض لان بزر الكلام لعل من حادثة التعلق فيقول صاحب الحوادث ان مقدمات وبعدها
وسلست لا يكون مطلوبكم بترك الحكم في المقادير من اجزاء لا يحصى على عاين من هذا اللذات
سقطت من غير عندنا فلهذا سقطت اجزاء ولا بد من ترك الخط وسبب التعلق في كل من
فلهذا سقطت ويكون كسيرة الى فلهذا سقطت لا روافد من عندنا كسيرة في زمان وكذا اذا كان
كونه افعال فلهذا سقطت وجه لا روافد او روافد الشرح فاما من فلهذا سقطت فاعلم قوله ولا يكون
حيث ما الكلام على الزمان من ان المقدمات كسيرة الزمان فالتناقض في الزمان
واما من كلامه في روافد التناقض في زمان فلهذا سقطت فاعلم قوله في زمان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والتفكير كحركات الرمان ثم دماغه مثل كوكب الكواكب المظلمة والظلمة

عبدالحق

سید علی

[illegible]

خط فصح له كما داخل الدائرة فخر
سوان احسن من ذلك الشكل انه لا يمكن ان يقع خط مستقيم من الحاسس والخطوط الخارجية
المستقيمة فادركك الخط المستقيم على الحاسس لاجل الزاوية مع بقاء الخط الحاسس ليس داخل الزاوية
وترك ما بين الحاسس والخط وهذا الخط قد ذكرنا احداهما لانه على مقدمات كثيرة هو لازم للافعال اه لا دل
لانه حازر في حان التوجيه فان حصل هذا الوجه الاخر ان حدوث الزاوية في حان الزاوية من دون
الخط فان حصل حدوث المعارفة من الحاسس والخط في المقدمات التي قطع الخط المستقيم والخط
بما في حدوث الزاوية ذلك لان حدوثه في الابل التدرج وتحدث مثل حدوث جسم خطه وما في التدرج
والا فلاك وبدا الخط في هذا الزاوية من فاقون التوجيه لان الكلام في حدوث الزاوية لولا ان
الكلام في حدوثه على مدار من كونه في التدرج الى حد معين ولا شك ان وصول الخط الى حد من
وصوله الى ما بين من الخط كونه في الخط في هذا الزاوية ان الدائرة هذا الحاسس مما هو كونه في حد
وغيره في الواقع في الزاوية تلك كونه في اعتبار الاول في هذا الزاوية فان الخط مستقيم في كونه
الاشواخ مما بين المستقيمين ويطبق على كل واحد مستقيم من السطح والقطع لسطح من حيث انه على ما بين المستقيم
والمستقيم فانه بالخط مختلف حصة الزاوية اه فيه ان كون اختلاف الزاوية في هذا الخط مستقيم
في حان من اختلاف المستقيم والمستقيم بالخط في الزاوية فانه وان كان مستقيم من المثلث بين كل من الخط
الذي في هذا الخط كونه في الزاوية فانه في الزاوية في هذا الخط مستقيم من المثلث بين كل من الخط
مختلفين بالخط في هذا الخط كونه في الزاوية فانه في الزاوية في هذا الخط مستقيم من المثلث بين كل من الخط
الزوايا التي في هذا الخط كونه في الزاوية فانه في الزاوية في هذا الخط مستقيم من المثلث بين كل من الخط
المستقيمة الزاوية المستقيمة الخط في هذا الخط كونه في الزاوية فانه في الزاوية في هذا الخط مستقيم من المثلث بين كل من الخط
مختلفين بالخط في هذا الخط كونه في الزاوية فانه في الزاوية في هذا الخط مستقيم من المثلث بين كل من الخط
الزوايا في هذا الخط كونه في الزاوية فانه في الزاوية في هذا الخط مستقيم من المثلث بين كل من الخط
الخط في هذا الخط كونه في الزاوية فانه في الزاوية في هذا الخط مستقيم من المثلث بين كل من الخط
في طريقه كونه في الزاوية فانه في الزاوية في هذا الخط مستقيم من المثلث بين كل من الخط

ذلك ان تثبت المنة بان حركة لا يقدر من زور ما في محاذية الحركة فلا يكون
 المنوط مختلفا بالصفة المحصل منها فزاد واحد من قبل لكن لا بد على هذا من اعتراف كون الشدبة
 منوافية في الحقيقة فمثل قوله فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا انكسر صلتها استوعب في تغير
 الجوارب المحققين لا يجب ان لا يبلغ الزاوية بين الخط المتحرك والمختلص مساواة زاوية الجوارب
 والخطوط وبعبر البركن لا يبلغ منه الطفرة وانما يلزم هو وقت فراطبي او كونه ويجوز ان لا يقع في
 طريقه كذا انما لم يقع في الزوايا التي ما بين الخطوط المحاذية ولا يقع ما بين الخطوط المتوازية في طريقها
 انما يثبت الى ما به وذلك لان الزاوية المختلفة المحصلين لا يقع في طريق مستقيمة ما يتدرج اليها
 الى الطابق من قبل نفسها دون ما هو مستدير فلا يحدث منه ومن احد الذي يركب الى انما يستقيم
 المحطود اسد ما من ان الزاويتين مختلفتان نوعا ولا يقع احد النقطتين في طريق الاخر فورا
 سدا حقا ولا يقع عليه قرش فان ثلثان نقول الزاويتان مختلفتان في الاضلاع ما لا يحدرا
 ولا تتعامد مساوية كما هو احوالها نوعا ويجوز ان لا يقع في طريق حركة في احد النقطتين منها وعلى
 يدى الطفرة ثبات ذلك ما في العلم ان الجوارب ما حاذ من حوايت النقطتين الدائري المحاذية كما حصل
 قد تحقق عند المحققين ان الزاوية من الكعفيات المحضة ما كليات وليس كما بالارتباط الكمال
 مساوية سواء من الزاوية ولا شك ان السطح بين النقطتين لا يفر اعظم من الكمال لا يحدرا مساوية وانما
 الزاوية مختلفة خصوصا لانها جدي في حركة كذا ان لا يحدرا في حركة من نفسها الى الزوايا او لا يحدرا في الطول
 لا توحى في حركة من الحركة الى الحركة المارة وحاصل ان الطفرة انما يلزم لو كان السطح الذي في الزاوية
 راو في قدره ومارا اعظم لم يبلغ الى مساواة السطح الاضمة واعظم من الاول فمبها من ذلك
 لان السطح من احوال مغايرة ما كان على ما كان من الزوايا من احوال مغايرة ما كان الا حاطا على
 حده لان حاضرا حيث ليس الا توافيق الوصف الزاوية كونه في الحقيقة النقطتين مما حاذها
 بالذات وفي السطح ما يوضح ويجوز ان لا يقع كسرة حاصلة من احاطة مستقيمة وسد في طريقه كونه
 في الكسرة هي حده من احاطة مستقيمة وما يخلص اذا لم يقع احد النقطتين في طريق كونه في الزاوية
 بالذات فلم يقع موضوع تلك الكسرة في موضوع في طريق كونه الوضعية في موضوع الكسرة الاخرى
 الذي هو كونه موضوع لان التوافق لا يحدرا في السطح الاضمة لم يقع موضوع في السطح الاضمة
 التي في موضوع تلك كونه لا يحدرا في السطح الاضمة لا يحدرا في السطح الاضمة

بهم مرد و در صورتی که این دو سبب و این عمل بعد از هر دو سبب و با و اما از این
فکرس مقدار این کیفیت فیه و لا یندر حصول جمیع کیفیات این رفته بمانی جمیع کمات ثم انقض علی
بند الحال لا یستلزم بلکه الحدال علی اولاد ان الزیوة و الفات کفیه الی کم کفیه نصف الزیوة و الفات
و این نصف بمانی بالذات و کم شمع ربیوة المقدار بالذات و این نصف علی الزیوة بالذات و این نصف
ملوون الی المس و انت که یک شمع ربیوة المقدار با نقوض علی الزیوة بالذات و این نصف علی سبب و انت
فکس نصف الذات الی الکفیه و لا یجب علیک ان بد الزیوة علی ما یندر و لم یس و در آنکه در آنکه
این و آنکه المحقق لم یس و انت الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
نیز لاطم المس فی طرف الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
علی طاتی حرکتی فی الکفیه علی الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
انما یستلزم ان یس و انت الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
سبب انما یستلزم و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
سبب علی الذی فی الدائرة الی مس و انت الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
محقق سبب المحقق اکثر و فیه سبب انما یستلزم و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
ما یستلزم و الفات الی مس و انت الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
الکفیه و الکلام علی القول و در الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
و ما زاد الی سطح الذی یس و انت مقدار و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
و الفات و این نصف علی سطح الذی یس و انت و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
قد عرفت فاطر الی سوره فیه الذی غلب علی مله عبد ال مع اولی المحقق و اصحاب التوفیق
ما زاد فی الدائرة علی مقدار و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
در الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
مع فیه من مافیه الحركة بالذات و مافیه الحركة بالذات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
محاسب علی علم الذی سبب فاطر سبب الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
علی ما یستلزم من مقدار و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات
سبب علی الذی یس و انت الزیوة بالذات و الفات و این نصف علی الزیوة بالذات و الفات

بالشرايح على الزايد من دون البلوغ ان السادة قوله وعلى تحقق بين معنيين ان يقال
انه ولا يكون الزايد في المعنى المذكور بين يدي المقدرين معه من حدود العاد لهما بل بما مقدار ان
او اطلق احد على الآخر الفصل ولا توسط بل يقع احدهما حاضر على الآخر وجودا ووعدا ويكون القدر
الحارج بحيث لا يكون بغيره من القدر المنطبق عاد الصلاة فقال ما روي الله والعص ولا نكاح
منه الزيادة والتقصان للسادة الزيادة لان كل من السب ومن بعدا لغير قوله ولهذا عرف ان
الحق المستقيم نعم ظهر من كلامه ان الحق المستقيم اقرب من المستدرك لان لا يلزم ان يكون الاقرب حكمة
لا يجر منه الا ان المستدرك المستقيم هو الاصلين من يقطين باعتبارهما لا يكونان الا كحلقين في ذلك
ولكن في سببهما يجوز ان يكون المستقيم والسبب المستدرك اصل من يقطين اخر من ذلك المستدرك
المستقيم اعظم منه ويكون السبب المستدرك المستقيم هو الاصلين من يقطين باعتبارهما كحلقين
لا يكونان السبب الزيادة بالاتفاق والاصل من السبب المستدرك المستقيم فقلت انما لا يحتاج الى ان
المستقيم على الاستقامة والمستدرك على الاستقامة ولما اوردنا حار المستقيم مستدرك الفصل الثاني
في بعض الكتب السبب حجة فانهم يحسون المحيط للزاوية محيطا فليس يكون ذلك محيطا لزاوية
ويعبرون المحيطين بذلك انما يسمى بالاتفاق الا في المدي في الزاوية تعرف محاسن
كحار الاتفاق المستدرك على المستقيم انما يتدرك كما يعلم السبب الزاوية ولكن شرطها في تقديرها
الاتفاق الزاوية ولا شك ان الزاوية ضرورة المستدرك مستقيما وانما لا يمكن من ذلك من العادة
فالمستدرك من منع الزاوية والاتفاق ذلك في فعله من قبل منع الواضحات ثم اعلم ان
في العلوم المتعارضة الاتفاق كل من اثنين واستنتج ساد فان الزاوية انما هي من نقص في
الزاوية من المتعارفين بحيث يكون قطرها على هذا الاخرى ومنه للتعارف مع انه لا اتفاق
كافي من الصورة قد نزع منه تلك يمكن المطبق لان من القطر من زاوية قائمة هي قائمة
بمحيط احداهما وهي الى ان من الخط والمحيط لاهد بها يمكن تطبق على التي من المحيط والزاوية من الزاوية
التي هي عرض الزاوية المستقيمة والزاوية من المحيط والمحيط في جانب التوجه مستقيمة
فقد اوردنا زيادة عبارة عن كون المستقيم مستدرك الاخر ان ارادنا ان تشمل كون القدر هو
الاخرية مع زيادة محدوده تلك الحدود وجودا ووعدا فليس له ان لا تشمل على هذا الوجه
انما يقع المقصود مقدار الزاوية من الزاوية المستقيمة

معلوم يكون في الزيادة راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
وجود مقدار الزيادة في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
ان نفس مقدار الزيادة في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
الى حد يكون من راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
في ذلك المقدار في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
توضيح الحركة الى مقدار يكون نسبة الى مقدار الذي انما من الحركة او الى مقدار الذي من راحة المقام
وكل من كل حد من حدود الحركة في كل حيز من ما يها زيادة في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا
في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
فالمراد بالزيادة في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
الدليل كما هو موضح في كل حيز من الحدود المشتركة في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
فقد يكون احدهما من الطرفين في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
محيط الزيادة في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
الواحد يكون احدهما من الطرفين في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
نسبة الحركة الى راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
صحة الدلائل في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
السرار الدلائل في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
نحو الخطوط المستقيمة في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
وذلك في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
المراد في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
كان ان الجسم مركب من البنية والجزء كما ذكر في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
السوي في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
السوي في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
الجسم في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا
السوي في راحة المقام المشترك في الزيادة التي كذا فيها مقدار عشر كذا في الزيادة التي كذا

في خبرت ما يصدق عليه مفهوم السوي المسم عند الكل لانه دليل على ثبوت الاتفاق الذي لا يعنى بان
هذا الوجه على الاتفاق والسبيل الى اثبات الاتفاق الدال على ان يكون محال ان ينه المقادير
عذرية فليس من شأن المحال ان يحد من كل قولان كل من دارع مناهة لواء على العبد المسم
والاعلان فيهم الدال على ان يحد من الاحاطة الى البتة على قولنا ان التراجع في عين ذلك المقول
مع ليس التراجع في ان ما يصدق عليه من المقنوم متحقق في السراج في تعين مقوله ولم يفرغ في قولنا
دلتنا ان اراى في المادة والعرض ان قولنا ان قولنا السيد من الجسم هذا هو الذي يقوله من ان
جوابه لا يخل ولا يتصل في حد ذاته قابل للاتصال والاتصال قولنا في المادة من حيث هو ليس بغير
الدلائل ان الدلائل الثلاثة من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك
على اى من هذه الوجوه احتجنا قولنا ان ما يخل للاتصال والاتصال ان يكون المادة واحدة
مع حيث انما نحن ما على ان الوحدة السببية ملازمة للوحدة الاتصالية وبالمثل لا عند هذا
مفيد وليس من انما للاتصال فيكون محقق في الحلق مع الواحدة الاتصالية قولنا انما هو السلك من حيث هو السلك
حسب ان التركيب من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك
كسنة ما هو قولنا عند انما بين محكاة الاتفاق ليس في محكاة القول كسنة السلك من حيث هو السلك
المت من القول ان كسنة من السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك
مقابلة باحقيقه عند انما يكون كسنة من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك
ما تركب عندنا باحقيقه انما للاتصال لا يمكن ان يكون محكاة قولنا انما هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك
فقط هذا السلك اذا اخذت له شرط شي يكون كسنة من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك
ملازم ان يكون خالق السويات حقيقة واحدة مع ان يكون كل كسنة عند من انما هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك
الى سوي ذلك لا في القاس الى سوي القاصر ومما ان حقيقة السوي ليست من حقيقة السلك
الحقيقة من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك
اشبه من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك
منه من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك
كل من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك
منه من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك من حيث هو السلك

ثبوتات عشرة حقائيق لكن يكون اذن جنس الجسم ليس حقيقة غير متناهية بل مستند على خلاف
ما سادى عليه عباراتهم ولا بد من ارتكاب المسامحة فيها ثم اننا نرى على رأي من لا يرى التلازم بين
الجزئية والكلية ثم يورد اشكال اخر من سولي الصانع في حقيقة الثبوتات المذكورة التي لا
تجوز فيها الحقيقة بآدم جنس الصفة بالحققتين كل تلك محقق في الصورة الجسمانية
واحدة في العكسات والظهور في صورة واحدة لا يشترط شي فصل فبذلك مكرم العقل من الجنس
مع انهم ممنون ذلك قال بعض ما عرفنا باسم الجنس الجسم حقيقة واحدة بل على الجنس الجسماني
المتكلمة عشرة وجميع كل حقيقة مأخوذة من تولد ما هو في الصانع مبنية على حقيقة لادان يحصل الصورة الجسمانية
صما ولان يحصل الصورة اخرى يجعلها في الجسم وان يحصل الصورة ثالثة يجعلها جسم اخر غير في اماكن
الموجود منها نوعا واحدا في الجسم العفري والاشكال المحصلة لغير ان في غير موحدة في الماخوذ من السوي
اخرى احدى الصورة المستمرة لكانت وجودا في نوع ما في موضوع فان العنصر العفري في الجنس
سواء القدر والكانت حقائيق الهويات كثيرة في الجوز ماضية منها حقائيق الجوز الصورة غير متناهية
بمنه اذا وجدت في الخارج كانت للذي موضوع لان ثبات حقيقة واحدة غير متناهية المتغير في هذا
حقيقة كل نوع على زيادة عدد الثبوتات على عشرة لان حقيقة كل سوي اذن كانت موقوفة
والصورة التي يمكن التوقف منها في وجه لغير حقيقة جسم جسم اخر غير اما صورة جسمية هي حقيقة
فلا يحصل ما هو ما بنا لغير العفري بما جسم ولم يختلف الجنس عن الصفة وهو مجموعها في ثبات
والصورة غير جسمية فليس فداها في السوي عن الصورة المستمرة ولعل التلازم في لكان الالف
والالف في الفلك ما هو والفرقة انما في الجنس سوي الفلك الصورة غير جسمية الفلك في الفلك
سوي الفلك عن الفلك وجميع جسمية وسبعة الفلك هكذا لا يفرق في كل كون الفصل من س
لان جسمية الفلك والعنصر حقيقة واحدة لغيري لعدا فالفضل مشترك بين العنصر الفلك والعنصر
من سوي الفلك لا يوجد في العنصر وجميع الماخوذ من سوي العنصر موحدة في الفلك
في موضوع من وبنه على ان يكون كل منها مرفوع للامام لا بد لكان وجود كل في هاتين الاوجه
يتردد في كسبت موضوع في الاعن من وجوده قد نتموا ذلك فافهم اعلم ليس كان
اجواب عن الاعمال المذكور لانا لكانت كسب الجسم من الجنس والعنصر والاشكال كسب
في ان في التزمي في التزم البعض في كل ليس الجسمي مجموع السوي والصورة في جسم

[illegible]

[illegible]

ان المعنى ما وراء الوجود من غير ان يكون له وجود حقيقي خارجي وهو
المذكور في قوله اما ان كان الوجود من الحقيقة فالنقص والعدم على اى تقدير فربما يشارة الى ان النقص
على الصبر كونه على غير الوجود والعدم على الحقيقة على الوجه الذي هو في فعله ان يشارة
على معنى من المعنى بالحق في حقيقة ما يشارة بهذا المعنى الى المعنى في الحقيقة الى المعنى في الحقيقة
او لا يمكن ان يكون في الحقيقة من ان لا يشارة الى ان يكون في الحقيقة لكن يكون معنية الى الشيء الذي هو
فمنه ولا يصدق على شيء من اقواله من ان الوجود لا يمكن ان يكون على معنى من عمل الوجود من غير
عمله من غير ان يكون له حقيقة في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
لكن في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
فانتم قوله اما اجاب عنه بعض المحققين بانقولاه واما في ان فرق الاشفاق على معنى من العمل في الحقيقة
ينفع الا وادعى ان الحكم اللفظي لا يقع في العلم العقلي لان العلم على المعنى في الحقيقة واحد
وانت لا بد من عليك ان في الاشفاق على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
مستقيمة بخلاف القولين في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
لا يكون السواء له في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
فمنه او على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
هذا ولا يمكن ان يكون من غير ان يكون في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
الاضافات في الواقع انما هي على احد القسمين الوجودي من الموجود في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
من كلام الشيخ والما من احد القسمين الوجودي من الموجود في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
حالة لان الوجود على غير الوجود في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
القسمين الوجودي من الموجود في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
واللام على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة
مثلا القسم من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة على معنى من العمل في الحقيقة

وانه منتهى ان المبدأ هو في الحقيقة ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 عاقل به انما هو في الحقيقة ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 له او اكثرية فلا يمكن ان يكون له مقدار الكل يمكن ان يكون له مقدار
 يمكن ان يكون له مقدار الكل يمكن ان يكون له مقدار الكل يمكن ان يكون له مقدار
 فاذ قسم العقل ذلك المبدأ الى قسمين فكل العقل منزه واما العقل المتعين فله مقدار
 والمقدار فله مقدار العقل ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 او منتهى من عقل متعين انما هو في الحقيقة ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 مقدار العقل ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 في التوهم بمباديته ان التوهم في العقل ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 ولا يمكن ان يكون له مقدار الكل يمكن ان يكون له مقدار الكل يمكن ان يكون له مقدار
 ان ملاحظة العقل ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 يحدث في التوهم كقولك يعني متناهية في العقل فالعقل ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 التوهم في العقل ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 حله هو ان العقل ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 المفارقة للمفارقة فله مقدار العقل ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 كل منها وان كان له مقدار العقل ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 اجابات الكثرة في التوهم كقولك يحدث في زه ملاحظة الكثرة لان الكثرة غير متناهية في العقل
 كره هو من التوهم كقولك او في التوهم كقولك او في التوهم كقولك او في التوهم كقولك
 التوهم كقولك او في التوهم كقولك او في التوهم كقولك او في التوهم كقولك
 في التوهم كقولك او في التوهم كقولك او في التوهم كقولك او في التوهم كقولك
 ان التوهم كقولك او في التوهم كقولك او في التوهم كقولك او في التوهم كقولك
 ان التوهم كقولك او في التوهم كقولك او في التوهم كقولك او في التوهم كقولك
 العقلية ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين
 من جواب الله في هذا ان العقل ليس بمبدأ متعين بل هو مبدأ غير متعين

الدوم شخص معين وان كان مجهول الله ما سار في شئ من الامتناع فان حقيقة الله في شئ من
الاولى الى الابد على علم الله تعالى قد علم الله تعالى
وفي غير العارفين مستمرة من قديم الزمان لان احدات الوضوح ليس هو الالفان الخارج وقد يكون بعض
الاولى بان كل السواد والساكن في المثلث كسبان يكون موجودا في الخارج ولا يلزم فساد السواد في
ما هو موجود فيه وليس يمكن ان كل السواد في المثلث فيه المباح فان لا يلزم من محض في الخارج
قد حصل الالف في الخارج وهو ان كل السواد المباح هو المثلث في السواد فكل ما يختار
فالاولى على ما بان من صحة من هو موجود في السواد من صحة من هو موجود في السواد فكل ما يختار
الالف في الخارج هو موجودات لفظا خارجا من سبب قيام احوال محتملة واللفظ بما هو خارجة من سبب
في الخارج والجواب ان اللفظ هو رتبة افعال متتابعة وجود الموضوع اهم من ان يكون موجودا في موضوعه
في الخارج فان الامتيازات الموجودة لوجودات الماشي احكام صحيحة ولو ان الفصل موجودات
بوجود الفصل بالوضوح وبالنسبة وبذلك الفصل من الوجوه كقول الله تعالى فان قلت ما لم يتم السواد منه الفصل
ما لم يكن فكيف يصح الحكم عليه بالكونية وليس من شرط الحكم بالمشي قيام هذه الاشكال قلت المبدأ
وان لم يتم فيه كونه فانه ما لم يكن بالمشي فانه موجودا في الخارج من القيام بالمشي في الحكم على التمسك فانه موجودا
فقلت الى ما قبله انما قيل ان السواد حكم الفصل فانه السواد مما افاد فان قلت ان السواد
السواد الساكن في فصل هو وجودها فله يكون من موضوعات وجودها والالف هو السواد الساكن في فصل
بالنسبة والاعتبار فليس بانها ان خصوصية وجودها في محورها في محورها قلت لا ترد في محورها
فصل وجود السواد الساكن في فصلها انما هو وجودها في فصلها فله يكون من موضوعات وجودها والالف هو السواد الساكن في فصل
وكونه فيه فصل للسواد في فصلها انما هو وجودها في فصلها فله يكون من موضوعات وجودها والالف هو السواد الساكن في فصل
ذلك هو وجوده في فصلها انما هو وجودها في فصلها فله يكون من موضوعات وجودها والالف هو السواد الساكن في فصل
في محورها وبذلك انما هو وجودها في فصلها فله يكون من موضوعات وجودها والالف هو السواد الساكن في فصل
ما لم يكن في فصلها انما هو وجودها في فصلها فله يكون من موضوعات وجودها والالف هو السواد الساكن في فصل
فله هو في فصلها انما هو وجودها في فصلها فله يكون من موضوعات وجودها والالف هو السواد الساكن في فصل
اللفظ ولا يلزم الالف في فصلها انما هو وجودها في فصلها فله يكون من موضوعات وجودها والالف هو السواد الساكن في فصل
فله هو في فصلها انما هو وجودها في فصلها فله يكون من موضوعات وجودها والالف هو السواد الساكن في فصل

ما كان سببه هو المعدل الذي يصح عاينهم حوله وسببه
لست مسند ولا مسند ولا من هذا القسم لان عاينهم
من حوزة الدين بعد القسم كما كانت موجودة في الواحد الذي هو نفس
البا بالذات وحاصل مسند من هذا القسم هو ان يكون القسم الحكم من عاينهم
قوله والوهم هو ان يكون الكسرة في هذا القسم هو ان يكون القسم الحكم من عاينهم
بدون حوزة الكسرة بل في القسم هو ان يكون القسم الحكم من عاينهم
لكن من هذا القسم هو ان يكون القسم الحكم من عاينهم
كالنصف والثلث والاعشار وغيره لكونها في هذا القسم الحكم من عاينهم
في حيزات الدين والذين اعبر بوضع المقدر المسند في حيزه يكون في تلك الحيزات
ومن جهة ان المقدر يقابل من الامتداد الجوهري في اية العقل فاولا لا يلاحظ
منه من الطرح بقدرته ومن طرحة فان كان له الصفا فثلاث فاذن قد صرح بوضع
الامتداد الجوهري بالذات والمقدار من جهة صانع فلهذا هو صفة من انما هو
بشيء يصنفه من ثلثة امور عدم الصفة عن محل قابل في صفة محلها وحاصلها هو انما هو
العدم في القوة والقدرة الواضحة عن عدم صفة محلها ان القوة عدم الصفة عن محلها
كاشدك القوة والقدرة في هذا المعنى والعدم والملك في هذا المعنى والقوة والعدم
كانت عدا ولكن لا يكون عدا في هذا المعنى من المبادى وانما عدم صفة محلها ان يكون وجهه
في ذلك الشيء في نوعه او في صفة الفصل حاصلا ولكن عدا في ذلك الشيء في صفة فانه
المبادى في الطبيعة وعند عدم صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة
فانه عدم شيء مع سواد صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة
ولا يحدده على الاطلاق بل هو في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة
بل عدم الصفة في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة
عن صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة
بل من الصفة في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة
حاله في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة المبادى في صفة

ان يكون تصور ان القوة والقدرة على الفعلية والقدرة على الفعلية على ان
 اطلاق الفعل على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 والحاصل كذا في بيان القوة والقدرة ان يكون لا يمكن ان يكون من المبادى قوتها غير ما في حيز
 العقل ولا يمكن في الخارج شي واحد موجود فالان العقل محله الى مسية وجوده حكم على المسية ان القوة
 في مرتبة يجب الاشارة الى ان القوة لا تستلزم ان يكون العقل موجودا في المكان
 امر واحد والعقل محله الى كسب ان يكون الوجود والاخر المسية ولا يمكن ان يكون الوجود في حيز
 ما ليس هو القوة كذا في بيان القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 وهذا المقام ليس موضع حجة بل هو اولى من ان يكون القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 الاتصال هو المعنى الذي لا يمكن في الخارج شي واحد موجود فالان العقل محله الى مسية وجوده حكم على المسية ان القوة
 في مرتبة دالة ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 وما ليس هو القوة كذا في بيان القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 الطب السليم في القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 بحيث لا يمكن ان يكون في الخارج شي واحد موجود فالان العقل محله الى مسية وجوده حكم على المسية ان القوة
 العقل والاعمال على القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 جوهرية في القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 كذا في بيان القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 الصورة هي القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 وانما هو من القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 لا يمكن ان يكون في الخارج شي واحد موجود فالان العقل محله الى مسية وجوده حكم على المسية ان القوة
 كذا في بيان القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 فان ذلك لا يمكن في القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 صورة ولا يمكن في القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان

لا يمكن ان يكون في الخارج شي واحد موجود فالان العقل محله الى مسية وجوده حكم على المسية ان القوة
 كذا في بيان القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 فان ذلك لا يمكن في القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان
 صورة ولا يمكن في القوة والقدرة على الفعلية على المكان استغناء عن تصور ان القوة والقدرة على الفعلية على المكان

[illegible]

[illegible]

مع الانفصال في رجب و لا يكون ممن دون قوة فاعلم قوله فان علم ان الذات الواحدة لا يكون لها مصدر واحد
الامر من انه اذا تفرق من القوة والعقل الذي يتركه فغوا ان القوة التي تتركه و لا يكون لها مصدر واحد
كيفية تميزها بل هي في العلم ان قوله ان الذات الواحدة لا يكون لها مصدر واحد بل هي في العلم ان الذات الواحدة لا يكون لها مصدر واحد
نه ليس من هذا لان مصدر العقل ان اعترف في الذات كما نفعه في كلامه فليس هو العقل بل هو ان يكون
ذات واحدة متناهية او موصوفة بالقوة والعقل لا يكون مع جنتين بل ان تصاف احداهما بالشيء والاخر بالي
شيء كما ان يكون القوة لا العقل والمرتبة والساو وكونها والعقل لا يكون والخاص وكونها
بالقوة الذات والقوة للعقلات ولكن موصوفة واحدة ولا تفرق فيه وان التفرق في القوة والخاص فليس
قوله واذا اعيد الكلام في مصادر ملك الجنتين متبني بالافرة الى جنتين في حقيقة الذات لان الذات التي
عزها القوة والعقل فليس هو الذات واحدة لا يكون فيها اصل ولا اعتبار فاعلم ان العقل لا يكون في الذات
متبني لا الجنتين في حوزة الذات ثم ما ذكره موقوف بالحاصل الاول المتصف فان قلت فعل مقصوده ان القوة
هي خاصة بالانفصال لا يجمع فعله بالانفصال في الخبر لانه منزه عن الذات والعقل كسره جملة من العقل
قلت هذا صحيح ومطابق لفي المتن ولا يرجع الى الجملة الثانية لانه ليس من صفات المعاني المذكورة فان
ما ذكره صاحب عدم الارتفاع مطلقا سواء احد الجنتين ام اللان لا يجمع في عدم مجامعة العقل مع العقل بل
لنفق لوجبه جنتين او عدمه فيقول فليزاد في الكلام في جنتين او لا يزداد وان القوة يكون الذات
اما حقيقة فلهذا من غير وجه الفصل من العقل فليزاد في جنان فيه مخرج لان غير الكلام ان اذا
تقرر النظر في ذات كسبه مصدر القوة والعقل فليزاد في جنتين في ذلك فليس من قولهم
امر من اراد ان يتركه ذات كسبه او يفتي جنتين القوة والعقل يترى للاختلاف في الالفاظ فاشاء الانفصال
لان ذات الجسم فصل في القوة كونه والكونه غير ذلك فلهذا في الالفاظ فاشاء الانفصال
مغيب بل المراد من الامر كذا بل فان ما ذكره من القوت ليس لها غير والذات في فعل المصنف في ذلك فليس
الامر من قولهم وقد التفتت كذا كانت من قولهم الاحكام العقلية كذا كانت من قولهم الاحكام العقلية
نستنتج انما الاحكام العقلية كذا كانت من قولهم الاحكام العقلية كذا كانت من قولهم الاحكام العقلية
متصفا عن بعض الازاد النوع الواحد متصفا بالاحكام في العقل فليزاد في جنان فيه مخرج لان غير الكلام ان اذا
الاحكام العقلية متصفا بالاحكام العقلية كذا كانت من قولهم الاحكام العقلية كذا كانت من قولهم الاحكام العقلية
متصفا عن بعض الازاد النوع الواحد متصفا بالاحكام في العقل فليزاد في جنان فيه مخرج لان غير الكلام ان اذا

[illegible]

افستقته حتى يحتاج الى شفاء على غير وجهه بل يحتمل وجهاً اخر ان يتم بها الكلام من سبب
استشهاده في حقيقة ذلك فربما يكون على غير كونه الاحكام المذكورة اذ حاصل ان الكلام المذكور
اذا كانت شيئاً فله حقيقة مستقلة والحقائق نفس الحقيقة بل هي حقيقة لا تختلف بالاجزاء
صاحبة وان الفضول بل لو كان الخائف لكان له قوة نوع اخرى وان مقصودنا من قولنا ان
ما ينظر الى الحقيقة الحسبية وفيه نظر غار فان منع الامام كان على كون حسنة طرية ومقصودة
ان لم لا يخذل ان يكون الحسنة حقائق مختلفة ويكون كل حقيقة متخوفة في فو قد ثبت ان الاحكام
التي هي في العقل على ان كون الحسنة حقيقة نوعية او حكي وسه على الشرح العربي المستحق والشيخ
الامام على شئ من هذه امثال ان مكاتبة قد يابس ساء الكلام على واغراض اصف على العقيدة الواجبة
لا يخرج الزمان عن الزمان فان ليس اول قاروة كبرت ثم ان محليكم احب بالاحكام والحقائق
بنينا لفظة الحقائق لكنها مشككة في ان كلاما امدا قد علمت بها في الكلام على امدا وقد علم
جنونه لا يعقل ان ينظر الى حقيقة الامد لو لم يكن فيها كنه لعدة من اشياء المادة وان منع
عنها امر ان على الامد لا يقدح في المعقود فاصل فيه وانما ما ان الله انما يقول ومع قطع النظر
نحو الشك في حسم مفردنا لودي الى المطلوب اذ لا يقرره على ما يقتضيه عبارة الله ان الحسنة
الواحدة الواحدة الحسنة مفرد متصل فاحرازه التوجية موافقة في المنتهى في النفس والادراك
لان التوبة فاضل بان لا يقدح لا يكون بين الاحكام النحائية الحقيقة فلهذا في قوله سلمية ان محليكم
الى الاجزاء الالائية واذا كانت موافقة في الحقيقة لا كل الكل متصل موقوف على الدور او توفيق الامام
والمذكور مفرد محليكم الامام لا يقدح في الدور وعلمه وردوا ان الذي له على الكل من
الادراك محليكم على نف لانه لا يقدح في الدور والادراك انظر الى الواقع ولا يلزم منه حوار العقيدة
على موافقة في الالائية فلا يلزم حوار في حقيقة الامام في الادراك ولا يلزم على الادراك العار
في من المواصفات بالحق ولا يلزم منه ان حوار في الكل على سبب في الحقيقة وهذا
للموافقة الكلام الذي اخذ منه في الدور وهو قال الامام في في شئ الاشياء ان
انوار كل حسم ولما في سبب في الحقيقة في ادراكه الكل وكل روي مما
لغوا ما في حاشية ومصل محذور ان متصل في حاشية الامام في حاشية في حاشية
وذلك على ما لا يقدح في الادراك ولا يلزم عليه ما يلزم في الدور والادراك في حاشية الامام

ان الوجود الوجودي كانت موافقة ما عليه الكل وهو مفرد في الوجود مستعمل في غيره الا ان الوجود
الوجودي في ذاته يكون الوجود الوجودي في ذاته هو الذي هو في ذاته المستعمل في غيره
فرض على منه على فردية الحقيقة المستعملة في غيره على كل ما هو في ذاته المستعمل في غيره
في الحقيقة المستعملة في غيره في ذاته المستعمل في غيره في ذاته المستعمل في غيره
الموجودة في فرد اخر ان يصف به بوجه ما في ذلك الا وهو لا يتحقق السمع من غير ان يكون في ذاته
وليس في صياغه يد من الدلالة عليها بالان في الاثر في ان يزايد اعيان في ذاته المستعمل في غيره
الاشياء في فرد بالسياسة المذكورة في ان يصف به بالسياسة المستعملة في غيره
من غير السياسة المستعملة في ان يصف به بالسياسة المستعملة في غيره
الظهور في الحقيقة المستعملة في ان يصف به بالسياسة المستعملة في غيره
اراد وان كل ما يصف به في الحقيقة المستعملة في ان يصف به بالسياسة المستعملة في غيره
مستعمل في غاية ما في ان الظهور المستعملة في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
في الوجه المستعمل في غيره في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
عدم الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
وكذا في فرد الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
عن الخصوصية في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
من الجسم المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
ثبت في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
ممكن ان يكون ذلك المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
يكون حقيقة الكل في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
ولعل اشياء السوي في علمه وعلى ما قرنا لا يجوز ما في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
العلم في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر
بالطريق المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر في الوجود المستعمل في الاخر

[illegible]

ان يصرح الكل عليه من حيث انه امتداد وانما لم يصح من جهة فصله المتوهم فاسد لان الكل والجزء
 في تمام الحقيقة الزمانية منزه عن افراد الامكان بطريق الى ملك الحقيقة وعامة ما ليس الا بالشيء
 والاطعام انما هو في اقسامه لا يكون في افراد الامكان لا يستعمل عليه بالذات في شئ من الافراد ولا
 اذا كان حكمه يكون في فرد واحد كما يستعمل على الطبيعة دون فرد اخر فلا يشك في القول في عدم
 الحكم وفي الزمان كملك لان افراد الامكان لا يوجد في افراد الامكان ولا يوجد في افراد الامكان
 نال عن وجوده بالذات كذات الكل في الزمان وفيه نال في فاعل فرد فاذن الفصل كمن
 تلك الاحكام كما شئت عن قوة قول العتمة او فالعقل الذي يلزم من الدليل هو صحيح وان
 واما القوة فلا يلزم منها ما لا يشك ان اثبات القوة التي هي في القوة المتوهم او عدم الشيء الملك
 مع ما انتم انتم في صورة قلب حل المراد من القوة العلم الالهي مع عدم الفصل وهو الذي
 يمكن في اثبات الخاوة التي هي في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 واخر من علم ان منها ما لا يشك في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 الفصل في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 من هو الامور ولا يلزم الامكان في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 لانه المحو الى قابل كاشع مودا الفصل في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 عامة ما يلزم من الامكان الفصل في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 قابل فله مودا ولا يلزم ان يكون المفاصل مودا الامكان الفصل في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 الفصل اعلم من الفطري والظاري وامكان كذا الفصل في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 بل يقول ان الفصل اذا امكن فله مودا او عود من مودا الفصل في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 الفصل في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 بل منع من في التقضي عن الفصل بالان ان الفصل الفصل في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 والظاري المستعمل على الزمان على الزمان الفصل في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 واما او ظاري فله مودا الفصل في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 يمكن في الزمان الفصل في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم في القوة المتوهم
 الفصل في الزمان وودع ان وجوده في الفصل منع بالذات في القوة المتوهم في القوة المتوهم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المستحقين من الصورة المحورية فيكون المقدار جوهرا لا كما في تقديران لك ان المراد بالمراد هو
صحة ثم التخلل والاختلاف ما بين شيئين فيكون المقدار هو الصورة المحورية فالمراد فيها من
قولهم حسن ما مع بدل المقدار فيكون هو تلك الاعراض فليس تلك الاعراض هي الصورة المحورية
والمراد في قولهم في العلم بل في اعراض كقولهم في العلم بل في اعراض كقولهم في العلم بل في اعراض
شأن في التقابل بل على ان المقدار هو الصورة المحورية معزوف من العين المقداري قال الشيخ
السفاح في هذه الحارة بعد تحقيق ان ليس السعير في الجسم الاعلى والموجود بالفعل بل الموجود في الصورة
بالطبيعة صورة الانفعال الفاعل لاقتان من فرض الاعلى وانما في هذا المعنى غير المقدار في الصورة
فان بدار الجسم من حيث له الصورة لا يختلف حسا اخرثانه كروا وصوره ولا تباينه في
معدود ووجه او عاقل او مشرك او ما بين واما ذلك لم من انه معزوف وحيث الاجر منه
معزوف وهذا الاختلاف غير اعتبار الجسم التي ذكرنا ولا عندنا بل هو الجسم الواحد كقولهم في
ما بين حق والتركيب مختلف مقدار الجسم في الجسم التي ذكرنا لا يختلف ولا في الجسم الواحد
لهذا الصورة واما قولنا الجسم الفاعل فاما ان نفهمه صورة بدار من حيث هو معزوف او مقدار ما هو في
النفوس ليس في الوجود او عند هذا ما في الفعل بدار من حيث له الفعل معزوف
في نفس اولى في هذه فليس الفاعل صورة اي في مقدار الجسم من حيث هو معزوف واما
لكن هذه الصورة واما في معنى آخر في معزوف في نفس كقولهم ان الجسم هو الاعلى والقصور
هو مقدار في الفعل لهذا هو اي واما في نفس من حيث له الفعل معزوف اي في
مقدار في كماله في النفس كماله في النفس اي في كماله في النفس كماله في النفس
في العلم الفاعل احد جسمين والآخر مقدار في الجسم الفاعل كماله في الجسم الفاعل
في العلم ان المقدار الفاعل في الجسم وقوله في العلم الفاعل في الجسم
هو الفاعل في الجسم في مقدار ما في العلم الفاعل في الجسم
العين اراد في العين الذي علمه مدار السعير في الجسم الفاعل في الجسم
لا في العلم الفاعل في الجسم في مقدار ما في العلم الفاعل في الجسم
محسوس واما كقولهم في مقدار ما في العلم الفاعل في الجسم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

يخدم عندنا... فقالوا له فقال له...
على الفهم من رواد الفقه المتقدمه التي تسمى السوفيق اعلمنا بالكلية طرعا على ذلك في علمه بل الله اعلم
الفضل المحدث من نفس عدائنا...
سدت نزه المقدمات فتقول...
معروفه او لو علمت كمن علم المقدمات...
اشارة والافعال...
الحكم ليس بعض الافعال...
ولا يكون متعلبا بالادب...
ما يترتب حين الوصول...
لذلك...
من ان...
فان...
مع انه...
والموسوي...
لكن...
الاولى...
هي...
الحكمة...
مصدق...
من...
فصل...
ما...
لا...
لذلك...

النفذات بل لا ثبت الاكبرية الحكم والكشف ان ثم فاقم فقال ان يقول ان
في تعريف الثاني على تقدير انما في المادة هو الاعداد المرة عند الانفصال ويزداد ما يلزم من مجموع
مفضل والذي ثبت من قبل ان المكان الانفصال بالبطء الى طسوة الامتداد وان كان مستحيلا
يعنى انه ما في حق نقول كقول ان يكون الانفصال الممكن بالبطء الى طسوة الامتداد مستغنى عن
نقد ان المادة قد افرض وقوعه من دون وجود المادة يلزم الاعداد بالمرة ولا خلف فيه
خلف لولم الاعداد بالمرة كحسب بعض الذموس الهيكل المستقيم هيكل لا ثبت بحسب بعض الذم
حصولا عند تحقق ما حاربه في الامور ان ليس الله تعالى له القدرة ان يكون حقيقة الفصل والوصل للام
بالمرة لا كان اولاد واحدات شتى اخر لم يكن له عين ولا شريك ولا عذري الله تعالى له الانفصال
توفيق ما كان اولاد والوصل توصل ما كان اولاد هذه الله تعالى له القدرة ان يكون حقيقة الفصل والوصل
ووجد اولم يوجد الله يرجع المكان الفصل والوصل على تقدير انما في المادة الى المكان العدم و
وجود اخر بل كسب في المقدرة الرابعة العذرية ان ليس مرجح حقيقة التوفيق والوصل الى الاعداد
بالمرة والجدوا اخر من كتم العدم فاقم ثم انه يمكن ان لا يحتاج في التعريف الثاني في ابي المقدسة
انما في بعض لو كان الحسب هو الانفصال الهائم فانه يصدق قولنا الفصل الحسب الفصل او الفصل
العدم ذلك المنفصل او المنفصلان بالمرة في هذه الشرطة كما ومنه بالضرورة لان الفصل والوصل
ليس مرجحا الى الاكبرية بالمرة والجدوا اخر من كتم العدم فاقم ثم انه يمكن ان لا يحتاج في التعريف الثاني في ابي المقدسة
فيما قبل منه فانه موضوع ما لم نعلم انه مرد على التعريف الثاني ما مرد على الاول من الابداعات
التي ذكرها الله واحاب عنها ومكسب حالها فمع ذلك يرد عليه حصوله ما اذا اردتم في المقدسة
الرائقة من الاعداد انما الحكم ان اردتم ان الاعداد الحسب بان لا يمتنع وجوده اذ اراه الفرضية الفصل
وان لا يمتنع المنفصلان انفسهما ولا حركت من حيث انفسهما وانما هما نفس ابي الوصل والفصل
سب الاعداد بالكلية والضرورة النظر شارة عليه لكن لا يلزم الاعداد بالكلية بل المعنى عندنا
على الحسب على تقدير ان بعض الانفصال الهائم نفسه لانه اذا اردنا الانفصال بعد ان الفصل ووجدنا
انما كانت موجودة وعنده ورواد الوصل على المنفصلين وان الاعداد كلها سرعان من التفسير
ما حدث بعد ذلك يحتاج الى شئ اخر ان يكون محله الانفصال وان الاعداد الاعداد ذلك
معينه وان حدث ما كان في شئ ما قبل فيه او صار ما كان موجودا قبل متوكل على الاعداد

[illegible]

الحال مع موضوعه مع انما

المحل لكن لا الكيفية لاندل على حقيقة الفصل المذكور في السطر الذي هو الموضوع من انما تنوع
جدا ولم يرد لثبات دعوى بل على وجودها او عدمها دعوى حقيقة والبرهان على الحقيقة لا معنى لموضوع
شيء مما قبل ثم قد يورد البعض على القول بان السطر والمنطق فان كلا منهما قابل للتفصيل فلا
من تركبها من جزئين والارزاق الاعداد بالكلية فبذلك سبب شي لان المراد من بطلان الانوار
ان الاعداد والتفصيل لا ينبغي هو المحل الذي يتحد معها في الدلالة بواسطة موضوعه
بل لا بد من تعار حيزه او محل التوحيل بل كيف ولو لم ينفرد المعنى اوى الى السطر بل لاندل
الموضوعي بتقدير التمه ولا يتقدم بالكلية فلو لم ينفرد حيزه ثم يقال في قول المتقدم تلك هي
واو ان كان المراد بالاعداد بالكلية ما ذكرنا فالسطح بعد التفصيل وان الاعداد هي في الحقيقة
المقدار ان لم يقصص المقدار مع الفصاحة والدقة المادة فلو الاعداد بالكلية فبذلك سبب شي لان
ان مادة على ثبوت الاتصال الذي هو معنى التحد المسمى او هو البحث وما
والثالث ان كانت متعلقة بالمقدمة الاولى ولما نفرد ان احداهما لا تثبت ان الدلالة
للمحس وكذا ان يكون اتصال المحس بموضوع الذي هو محس اعلمى وانما المحس حقيقة كس في الاتصال
احتماره المحس ومن ثمة هو حاصل البحث الاول وحاصل البحث الثاني ان الاتصال والتمه الاتصال
بالدليل وسواء الاتصال على ان يندل الاتصال لا يختلف به جواب ما يورد من اختلاف به جواب
ما هو محتاج عن الحقيقة المحسنة عارض في فاسم متصل بامر خارج عارض وحاصل البحث الثالث
البرهان في اتية الاتصال بان الاتصال حقيقة واحدة وليس ازاؤه عرض فاعلم عرض فلا اتصال
مطلقا عرض والتمه لا يخل في حقيقة المحس فلا اتصال خارج عن حقيقة المحس فاسم متصل بالاتصال
عارض والتقدير انما يحاط به للمواحدة في كون الاتصال جوهرا وان كان الاتصال واضحا في حقيقة
المحس فالمفهوم انما الاتصال المحس في الدلالة الذاتية هو الذي احصاه الشا قال وبذلك
انتهى ترجع الى الصورة المتعددة المحسنة كما هو مستشع الذي في كتاب السلوكات وعلى
بداهة من حيث الاول انما لا يمكن ان في المحس جوهرا في التمه المقدار الذي هو العرض
داخرا وكذا ان يكون المحس عبارة عن البولي والمقدار الذي هو عرضي لكن بطريق البحث الثاني
عليه شكل في عدم متدل جواب ما يورد في حقيقة خروج الاتصال سواء كان جوهرا عرضا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وذكر ان رتبة افعال عن محقق الانسان مع كونه محمداً وصدقته عليه السلام في الدنيا
هي مثل ان غايه بزم من عدم تبدل جوارب جوماته او نوعيته الحسينية في الدنيا
عدم حورية المبدل بان المبدل في الدنيا ليس شخص الانسان بل شخصه واما القول بان كل ما لا
يتوزع جوارب من مفعول من غير مفعول بل فيه امداد الفوق فيكون المفعول للفاعل فيكون المفعول في الدنيا
الدينية وان يفيض حكمه على غيره فالا سيرة في جوارب جوماته او نوعيته الحسينية في الدنيا
وغيره مع تبدل المفعول في الدنيا لا يفيض حكمه على غيره في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
والاقتل في الدنيا عن الحقيقه الحسينية عرض لكن بينها تبدل في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
عرضية المفعول وقوله لان استمرار طوعه نوعيته هم سيرة في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
لا استمرار جوارب ماحلاته بل كل لا استمراره جوارب ماحلاته عرض في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
فاما القول بان المفعول لا يفيض حكمه على غيره في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
والاقتل في الدنيا عن الحقيقه الحسينية عرض لكن بينها تبدل في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
السبب في جوارب ماحلاته بل كل لا استمراره جوارب ماحلاته عرض في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
فقول ان في كلامه ايضاً اضطررنا لان الاول كذا يدل على مانع قول المبدل المفعول في الدنيا
المفعول ولا يفيض حكمه على غيره في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
وقوله من قوله واما ما يقال ان المبدل في الدنيا هو المفعول في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
فالحال المفعول في الدنيا هو المفعول في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
وبما علم في الواحدة على زيادة المفعول في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
ثمة امور بان المفعول في الدنيا هو المفعول في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
التمت تعلى يدل على التوكيد في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
ان المفعول في الدنيا هو المفعول في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
ولما كان المفعول في الدنيا هو المفعول في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
واما ما قيل ان المفعول في الدنيا هو المفعول في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
استلزامه ولا يخفى ما فيه من التكليف في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا
التمت الادل وهو المفعول في الدنيا بل يفيض حكمه على غيره في الدنيا

[illegible]

زيادة الوحدانية
عامة مع تعارض الحسنة على ما دل الرأفة انما يكون تحلل حسنة لطف وانما يكون
تحلل حسنة لطف وانما يكون تحلل حسنة لطف في رتبة ادعى في الله ما يكون التحلل واللفظ
من فروع السوي وليس لها رتبة في ما كان قبل انما من فروع زيادة المقدار على الحسنة سواء
تحفت السوي او لم تحف فان المقدار اذا كان ابر عارضا الحسنة سواء وحدث السوي او لم يحدث
فان قلت اذا كان التحلل واللفظ مع بعض زيادة المقدار على الحسنة فليس له ان لا يكون
بما عرفت الدليل من قبل الدليل لا يوجد المتفرع على وجه السوي على ما يكون في البرهان
الاشرف فاذن لا بد ان يتحلل واللفظ لوجه او مستحيل فوجه ما على زيادة المقدار انما
ان المشيخ قال في الاشارات اس من ان تلك ان المقدار من حيث هو مقدار او الصورة الكثرة
من حيث هي صورة فربما تعارض في الوجود فيكون صورة فيكون ذلك سواء لا يشترط ان يكون
لا مقدار له الصورة حرة لم ولن في السوي الذي فاعقنا ولا يستلزم ان لا يخصص شيئا
كون السوي غير مقدرة في بعض الاشارات فلو كانا مقدارين ودان ما كانا الصورة من انما في كل ما هو
قد مر انما من ان صورة وجه التحلل واللفظ الحقيقين فان كون السوي غير مقدرة في بعض
الاشياء كما هي ما يكون المقدار في السوي انما فان ذلك يخصص كونهما المقدار على وجه
هو اقل الفكر وكلمة اللفظ ما هو الى هذا الذي يظهر من كلام المشيخ فخصها من فروع وجه السوي
يخرج عطف ما في فروع ان ضمن لا يشترط ان السوي غير مقدرة في نفسها بل لا زما الذي
هو الصورة الحسنة مقدرة في الجهات في ذات قد لا يقبل ان يزداد واللفظ ذلك ان لم يكن
يشيخ ما هو الذي هو ان كل فوه لا يشترط ان يخصص من على ما تواتر المقدار او الصورة او
يكون الصورة فوه فلو كانا راجعا الى الصورة الحرة لانها فاعقنا اولي وهو فوه في ما لا رتبة في
ما هو فوه شيئا ووجه عدم كخصها مقدارين فوه ما هو ان يكون الصورة
المقدرات فماتل وحدث كل فوه الدكر الى الامة الى فوه السوي على ما كانت
بغيره الفاعل فوه فوه ما هو انما رتبة وجه كل فوه شيئا في حال كونها ضمن السوي لا يخصص
انما السوي اس لا شئت السوي الا انما شئت ان الحسنة انما لا في فوه فوه
شئت ومجناه ان الحسنة عامة في مقدار اللفظ واللفظ هو او لم يكن السوي فوه فوه
بغيره لذلك ولا فوه في ان السوي حرة في فوه السوي فوه فوه على هذا المقدار

[illegible]

[illegible]

سبعين في جواهر الوجودات وادوارها فان الامر كذلك بل في مرقاة المسمية في الجواهر
شواهد والاراد ليس المستخلص المبدأ الذي هو الطبيعة من دون زيادة شئ وليس هناك
الافاق في شئ من المقدار يكون رابعة بالذات فبذلك الشخص في موقوعه ولو كان في الاضافه موجوده
فبالذات في مقدار الكلام فيه الكلام في اصل المقدار فلهذا قال المحقق البدوي ان المقدار لا يزداد
والمتخصص في نفسه ولو اوقس الى مقدار غير نصف بالافاقه على ذلك يزداد الاضافه فبذلك الشخص على ذلك
الافاقه الزاويه بالاضافه التي هي الزاويه فيحتاج الى المقادير لا سراج الاضافه الزاويه التي
موجودها بالذات المقدار لا لا سراج الاضافه يكون موقوفه بالذات فافهم وان ثبت ان شخصه
تتمت كيب في المنة الايضاح فذلك مطابقا لمبدأ المتعلق بالخواص الزاويه المتعلقه شرح في
الافاقه في السليم مع خواصها المتعلقه ما وولاه تحت عنوان الاضافه القول فيه فافهم فكون
يكون حرا حري من غير ان يخل بادل على ان المحورين تشكل بالثبوت في المنة كما ارادوا وبنها
كثرة انما في بعض الافاقه انما في بعض الافاقه لا سيما المشيرون بل انما يتبين ان المنة في
مع كونها تحت ثبوت مثال الاضافه فاذن سراج السراج الى اللفظ وبنها كيب في السراج فافهم
مضمون انه المحورين المنة في موقوعه في وادار فافهم وهذا الكمال يكون بالماضي قد يكون الكمال
كثرت يكون في الكمال اكثر من انما انقص كما قد يكون الكمال بحيث يصح على سراج المثال في
عشت برب او نام العائمة الى التلاف عنها ولم يفقدوا احد كمال المنة يكون انما في حيز
سراج الخطا والافاقه ان المكون مزين انما في المنة في وجوده وبنها انما في حيزه في وادار
من الوجود او يكون بذلك فيح الوجود قد حصل في المستخرج فيه وعلى الثاني فالاميل الذي هو
يد الطال فيشكل في المنة فتم لعل على امتناع هذا لان المنة عند ترتيب الابدان الكثرة ان كانت
زائدة في المنة التي تربت على الابدان والافاقه قد اختلفت المنة في الكمال او على امر
عارض به انما في المنة في وادار المنة في وادار المنة في وادار المنة في وادار المنة في وادار
واو حارة المنة من الاضافه في المنة من دون الاشتغال في المنة في وادار المنة في وادار
الافاقه في المنة من دون الاشتغال في المنة في وادار المنة في وادار المنة في وادار
المسبات في المنة في وادار المنة في وادار المنة في وادار المنة في وادار المنة في وادار
الاضافه في المنة في وادار المنة في وادار المنة في وادار المنة في وادار المنة في وادار

منه لفظان فلفظ السابغ فانضاف المهيئات المبرزة باشد البصر يمكن فبذلك اللفظ موضع الحذف من اللفظ
والثابت بن قوله ولا تقولون من الشدة والضغف في الكسف اه يعني انه يقلل من قول ابن الشدة
والضعف والزادة معنى واحد فاما حذف الجمل فتم قولون الشدة كمال المهيئة فاذا وصق
الكسف وبسرس اذا وضع بالذات فيصبح اتراع امثال الضغف الغر المعجزة في اللفظ معجزة
واذا اوجد في الكم وسود وضع مع اتراع امثال ان قصر المعجزة في اللفظ معجزة واذ
محض كمال المهيئة يكون انما انما التسمية قوة كفا في الجواهر والاسمى باعتبار الوقت واللفظ واللفظ
لا يرفى في اعتبار الضغف الزادة والاشدة والاشدة في قولون من الشدة والزادة في القوة ويعرف
ان الشدة محضه بالكسف وقوة كماله في الشدة في اللفظ معجزة بالذات والزادة محضه بالكم والقوة
عالمه ما خبر فان انكره واللفظ المعنى يدعون انها محضه المعاني مع قطع النظر عن اختلاف في العمل فذلك
والواضحات وان كان معصودهم حفظ الاطلاقات الوافية فلا متارعة اللفظ في اللفظ ثم ان الشدة علم
لما كانت كمال المهيئة والضغف نقصا لما فقدت من الشدة والضغف متوافقين الحقيقة فاما اختلاف
مع الوجود والاشدة وانما قولون العرفية ومع هذا قولون بالحادسية الاربعة وانما يقرب في الكم فزودة
ان كليات المستقلة لا يخل الى اجزاء مبرزة متخالفة الحقيقة ومخالفة حقيقة الكل فزود عليهم ان الزودة
بفارقته في الكم والكسف في هذا لان الكسفية الواحدة لا تخرج عنها كسفيات متخالفة كما في محض
هذه الباحت لطلب من شرعها السلم وحوشها على ومن حوشها المتعلقه بالحوش الاربعة
المتعلقة بشرح الموافقة قوله لا يخفى ان من كماله شتيخ الالهي اه المخالفة من وجود حيث
ثبت السوي في السلوكات واكراني في حكمه لا شرقي وكره في السلوكات وحقق ذلك ان في
الشعور من قبل الكمال هم فيه ان الشعور الذي هو من في المقدار ثابت اما مقدار فانه
ان قيامه بالمقدار ثابت اما المقدار بما في اللفظ ذلك رة وان لم يكن مقدرا فلا يستقيم في
السلوكات محض المركب من السوي والمقدار فان قلت قدر في حكمه لا شرقي بان المقدار
يرد في الزادة كمال مبرزة المقدار والسفطان المبرزة كسفية مع قولهم في تبين مراده ان المقدار
التي الذي لا يرد ولا يخفى محض على قول حكمه لا شرقي قلت كسفية لا يرد بان مبرزة المقدار
لا يرد ولا يخفى ما قدر في مبرزة الشك في المبرزة بل معصودهم ان المقدارات لا يرد ولا يخص
عندنا وانما الكمال على الشعور والذي صرح به في حكمه لا شرقي ان الافراد الاربعة يرد في نفس المقدار

[illegible]

الأمور من جهة قدر قدرته عز وجل واما موضع عوارض والمقدار فكيف نخصر مقدار الفهم
من مقدار الي متقدم ان الشئ من جهة قدرته عز وجل ان الممتدة بعد معرفة ودرجاته كغيره يكون
منه فكيف يصح بعد معرفة ان مقتضى الذات من المقدرات فتبين ان الشئ الاول فليس بالزم
والجمله القول بالامداد ان واحد مع القول بمغايرة المقدار الامداد الحوري بالمختص وقول الامداد
مخت الحور والدرجات المكملة على سطره من جهة الفضل ولا يصح من عاقل انما وذلك من جهة
خبر الله على ذلك انه لا اى كماله القول ان شئ يكون وقد اشرب في قلبه الا ان يقول
المثل من حسن الظن منهم بعد الله سبحانه الذي اخترع هذه السقطة وقع فبادع فبادع من
السمت عن النجاسة المحيطة والوقوف في حياض الفاروات الى الحق بعد الطمان وعده امتدادا
موجودين من باب التدرجين ان الامداد الحوري هو المقدار الذي فاهم والظن النور يتما
عندهم حين فكل واحد من هذه لا يخفى ان المختل والمختلف ان صحا فاما لان نقل من في قسم
امتدادين موجودين موجودين لا يلى ما نرى لان في المختل عندهم رزق مقدارهم مع حسيه في
الكمية بعض مع هذه من الامدادات ان الرزق عزنا في الامداد ومختص عند
وليس على شئت المقدار من الحس لولم يدل على الامداد الذي هو المقدار موجود من الحس في
مقدار لا حتى نوارد الدكال على الشئ في كان في الشئ مثل على زيادة المقدار على الحس
في المقدار المختلفة على الشئ في نوارد الدكال على ما مع هذا الحس في المقدار الحس في
ما ان المقدار هناك من انما هو الكاد وضع اوزان المقدار ما لا يزال في المعنى مثلا حركات
في نوارد الدكال على الشئ في نوارد الدكال على ما مع هذا الحس في المقدار الحس في
بالصح الاول مقدار ما كان حورا او ضلوا الشئ عند من في المقدار الكان ما نرى في حور من واما
في فان يكون كون امتدادا من الشئ في اللطف فيكون في الحس الامداد وان احد من الامداد
من ان شئ من مقتضى الحس في شئ من مقتضى فادان يكون الامداد مقدار الامدادات و
منه الامدادات يكون من من المقدار لا نرى هذا مقدار من شئ في المقدار على حد من وهو
في المقدار من مقتضى الذي على حد من مقتضى فاهم انما انما لا يوجد الشئ
الذي على نوارد الدكال على الشئ في نوارد الدكال على ما مع هذا الحس في المقدار الحس في
انما هو مقدار المقدار من شئ على حد من مقتضى فاهم انما انما لا يوجد الشئ

[illegible]

[illegible]

الفصد وكف بكونه الحمر بالضم
 ما به من فدان ان يكون
 الى تدرج في فدان فدان
 شكر فطمة بدار
 بديل
 لم يفرغ ولقد علي

[illegible]

[illegible]

الاشياء لو كانت موجودة فاما بالذوات متحدة او بوجود واحد فمع الالهي كان الموجود بعضها بلزم من جهة دون
الاشياء او بالذوات متحدة او بوجود واحد فمع الالهي كان الموجود بعضها بلزم من جهة دون
وهو او بالذوات متحدة او بوجود واحد فمع الالهي كان الموجود بعضها بلزم من جهة دون
بعض يتبين ان لا يوجد في الاشياء المتعددة وجود الانفصال في النور والادراك بالضرورة وانتارة هو ما ينافي في الخارج لا بحسب
الكلال في الانفصال ولا النور مثل الحال قبل ذلك فان قلت بطلت الوحدة الشخمية وكيف يمكن عقل سليم وفطرة
في المركبات وجوده بالتوهم والافتراق المقدمة في شئ من نزل الوحدة الشخمية بزل الوحدة ذلك يخص للوجود
وإلا وادعية الشخمية الكثرة الشخمية على موضوع واحد لان الوجود الشخمي مثل ان يفرق كل يفرق الانوار لان الوجود
يتم في الذات لا في الموضوع لا يتعدد الذات فلا يلزم ان يتعدد الوجود مع وحدة الذات او يمتنع كثرة الذات
فلا يمكن ان يفرق الذات كثره ويكون الوجود في الذات الوجود مما يمكن على ان يفرق الذات الواحد اجزا موجودة بوجوه
واحد وجه او بوجوه في الوحدة والكثرة الشخمية على موضوع واحد فذلك الموضوع عند وجوده في الموضوع الواحد كان
يشخصها واحد وعند درود الكثرة الشخمية صارت اشياء كثيرة فلهذا الشخمية قد لا يشخص وهو محال فذلك
ان الوجود الشخمي والكثرة الشخمية لا يفرقان على موضوع واحد اذا تمهدت المقدمة فنزل ان الفصل في الوجود
يجمع عند درود الانفصال ويحدث هو بان افترقان يتم لعدم لان الفصل اذا كان له من الانفصال وحدة النهائية
وقد اتت حين الانفصال فوجب ان يزل الوحدة الشخمية بزلها للضرورة بينهما واذا زالت الوحدة الشخمية
ذات الفصل ولم يبق تلك الذات وحدت فان افترقان لان موضوع الوحدة الشخمية يتغيران في الذات
في الوجود والانوار ذات الوحدة الشخمية والكثرة الشخمية على موضوع واحد فذلك الموضوع عند وجوده في الموضوع الواحد كان
يشخصها واحد وعند درود الكثرة الشخمية صارت اشياء كثيرة فلهذا الشخمية قد لا يشخص وهو محال فذلك
ان الوجود الشخمي والكثرة الشخمية لا يفرقان على موضوع واحد اذا تمهدت المقدمة فنزل ان الفصل في الوجود
يجمع عند درود الانفصال ويحدث هو بان افترقان يتم لعدم لان الفصل اذا كان له من الانفصال وحدة النهائية
وقد اتت حين الانفصال فوجب ان يزل الوحدة الشخمية بزلها للضرورة بينهما واذا زالت الوحدة الشخمية
ذات الفصل ولم يبق تلك الذات وحدت فان افترقان لان موضوع الوحدة الشخمية يتغيران في الذات
في الوجود والانوار ذات الوحدة الشخمية والكثرة الشخمية على موضوع واحد فذلك الموضوع عند وجوده في الموضوع الواحد كان

انما يتبعه به مثل الخط والسطح والاشكال كالمتعلقين على الخط
 هذا استفاد محض لا يتبعه عند سطح البراءة
 انما يتبعه به مثل الخط والسطح والاشكال كالمتعلقين على الخط
 هذا استفاد محض لا يتبعه عند سطح البراءة
 انما يتبعه به مثل الخط والسطح والاشكال كالمتعلقين على الخط
 هذا استفاد محض لا يتبعه عند سطح البراءة

من محل نقطه الركس منه موجودا بعين وجود صورة انفسه المحدودة المتعددة الحادثة بعد الامور
دلت عليه عند الانفعال من وجوده في صورتي الانفعال والانفعال بعين وجود كل من الصورتين المحدودتين
فمقتضى الانفعال في كلا الجهتين ان يكونا في الحاقنة مجزأة من قيان فيهما ما دار في الانواء بالا لشكال ان الجسم
منه شمس محل الركس لا يلبس ان حربه او المقدار المتقال قابل للقسمة الى غير النهاية في فرض انه يلبس منه قدر وفيه
قد اراد انه من قربا او اكان موجودا لمجوع شمس على مذهب الانلاطون ان يكون قطره القاعدة المقطوعه
من قطع الركس بعضها من محل الركس وبقية من مضاد بعينه النقطة العقلانية وعلى مذهب ارسطائين التمام بالعدم
ككلمة بالقسمة لكن البديهة شاهدة له بالبقاء مع انقضاء عند القسمة وسقط قول من قال ان مجموع المثلثين يكونان
في انقضاء الجسم المحروط والحال فيه ويلزم منه انقضاء النقطة مطلقا انتهى كلامه وهذا الكلام اشبه بكلام المحاكين فانه
ما يدرك ما اذا اراد ان يكون محل النقطة المحلقة المنفصل تماما من حيث تمامي انقطاعه في جهة وانقطاعه
تماما في الجهة الاخرى بل في الاعتبار بقدر الحق لكن هذا المقتضى انقضاء النقطة عند الخط بالا لانفعال الله اذا انعدم
ذات الخط فعدم عدم الذي هو الخط بحيث بانقطاع تمامي ضرورية وبقاء الخط المجتنب مع انعدام
الخط مما لا يتصور في عقل لم يعاصه خبرون ذلك الحال في المحروطة فانه اذا كان المحل للنقطة المحروطة حيث من عادته
الى جانب الركس وتمازى في جهة القاعدة بلغ في الاعتبار في المحلقة فاذا قطع المحروط فعدم عدمه فعدمه ما هو
فما الى الركس والى القاعدة ضرورية وان اراد ان محل النقطة الجزاء الملتصق من الخط او الخط او المحروط فلا بد من تعيين
بالصور في فاني فريكون محلا وايضا اجزاء المنفصل ليست موجودة بغيرية التمازى في شيئا متوحد فلا يكون محالقة للمحلية
لا وجودا في نفسه ثم لا وجودا لاجزائها موجودة لوجود الكل كما هو مصرح في بعض كلماته بل هو فاما انعدم الكل
فلا يخل بوجوده فيلزم وجوده في انقضاء النقطة كسفي مع انعدام الخط او المحروط وبالجملة من كلامه محل الشيء
ان ينفوه عنه عاقل متأمل ان يعرفه احد وقد خبره لكن الاشكال لا يختص بالمشايخ لانه كما يلزم عليهم انعدم
بالعدم المحروط وهو مستبعد عند البعض كما يجرى على الاشرا فحين ان يكون محل النقطة بعد انفصل جزء المحل الذي
عند الوصل وهو باطل ضرورية فمائل ليس التامل في قوله ان لا بد من ان يقول بان تعدد الوجود بعين كل
الشيء يختص بالنظر ان ما ذكرتم انما يلزم من ان يعدم ما يتكرر في الخارج بالا لصلح فيلزم من انعدم الجوز الممتد الجوز ان
لا يتكرر بالذات ولا يبطل وحدة الصارمة البديهة الملازمة لوحدة الشيء المختص بل يجوز ان يتكرر وتعدد بانفعال المقدار
العارض له فيعدم المقدار الاول ويحدث مقداران افران وبقي الممتد الجوز كما كان بهذا البحث انما يتوحد على
القول بالا لصلح البين اعدما اتصال شخص الذات ومجموع انقذات والاخر شخص انقذات كما قد عرفت بالعدم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في هذا الموضع لا بد من معرفة الفرق بين القوة والقدرة
 فالقوة هي التي لا بد منها في كل وقت في كل حال
 والقدرة هي التي لا بد منها في كل وقت في كل حال
 فالقوة هي التي لا بد منها في كل وقت في كل حال
 والقدرة هي التي لا بد منها في كل وقت في كل حال

[illegible]

[illegible]

ما يتوقف عليه وجود العالم الجسماني ووجود النفس الناطقة التي هي النوع الكلي فلا حل من الجزئية المتفرقة عن الشئ في الوجود
واما ما ذكرناه من ان مركب من اقسام الجوهر متوقف على وجوده وتنفيد ذلك العام موضع آخر فلهذا قلنا ان تركبها
مع انك تتركب في اقسامها والتمثيل انك لم تتركب في اقسامها في قوله وتنفيد ذلك العام موضع آخر فلهذا قلنا ان تركبها
في اقسامها فلهذا قلنا ان جوهرية الشئ وكونها بالفعل ليس هو شئ اخر الا انها جوهرية مستقلة كذا في الجوهرية التي لها ليس
من الاستعداد بالفعل بل بعد ان يكون بالفعل شيئا ما بصورة وليس معنى جوهرية انما هو ان يكون شئ ما بالفعل لان هذا
ما كانت ينشأ منه اقسامه اقسامه ليس موضوع فهو سلب وانه امر ليس يلزم من ان يكون شئ ما معناه بالفعل لان هذا
ولا يلزم ان يكون بالفعل شيئا اخر بالامور العام فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على صورة الشئ بصورة الشئ فلهذا قلنا انك بالفعل
وقال نازن ليس منها حقيقة بل هو كونه بالفعل وحقيقة اخرى للقوة الا ان يطرح على حقيقة خارج فيكون ذلك بالفعل
ويكون في نفسه باعتبار وجودها بالقوة وهذه الحقيقة هي القوة وبقية الشئ الى بقية الشئ ليس في الشئ البسيط
الما هو شئ بالفعل بل هو مركب من اقسامه وهو صورة الشئ والعلل تقول يستلزم ان الامور العام لا يكون في
خل تام فيتم اليه بالفعل وان فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على صورة الشئ فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على
وجوده وحقيقة ان يكون وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على
يكون حادثة خارجا انما قد يتوقف عليها اما المستعد لا سيما في ذاته ووجوده فاذن الحقيقة الاحدية الحاصلة من
العام بل بالفعل في هذا العام الشئ بالفعل واليها عليه الجوهر بالفعل فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على
لا سيما في ذاته فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على
فيلزم تركبها في كل شئ في الجسم جوابه ان موضوع الشئ ان الفعلية شيئا فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على
العام والاستعداد في الخارج فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على
فيلزم التركيب وان يكون الفعلية فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على
فيها فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على
على اصل الاستعداد فان
فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على
في قولنا فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على
فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على
فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على وجوده كونه بالقوة فلهذا قلنا انك بالفعل متوقف على

فصل في بيان ما يستلزم التركيب الذي هو في الحقيقة كذا ذكر في البرهان من قولنا ان
فانهم وانما هو في الحقيقة كذا ذكر في البرهان من قولنا ان
اولا الامر الاعيان التي العقيدة فيهم القياس
ليست موجودة في الحقيقة بل هي في الوجود كذا ذكر في البرهان من قولنا ان
ان الهيئة المعقولة
البرهان الذي استدل به في البرهان من قولنا ان
حكمه الاشارة بان البرهان من قولنا ان
قالا بالقياس الى الصورة كمال الموضوع بالقياس الى الموضوع حتى تصورها وجودها في الخارج
بالصورة كمالا ان الموضوع كمالا بالموضوع وما ذكره من الشيء لا يكون موجودا في الخارج
اما كلامه في صحيح ان اراد بالموجود في الخارج الموضوع العام المستقل اما اذا كان امره
مستقل ديم الاشارة بانها لا يكون بالموضوع فاستحالة منوعة وهذا الشيء عجايب
تغيير في الموضوع كمالا بالصورة فاذن يقول امره في الشيء لا يصلح ان يكون موضوعا
الموضوع عام لا ينفرد كمالا بعبارة غير امره بل هو امره لا يكون كمالا بل ان يكون
شيء ولا بان يكون جزءا وبما انما اشارة الى الصورة فلا يصلح ان يكون ما حقيقة امره
الاشارة بانها لا يكون كمالا بل هو امره لا يكون كمالا بل ان يكون
الشيء بانه اذا قلتم قولنا لا في موضوع او في ليس بالامر نفسها خصوص فافهم من قولنا
فانتم وانما نفس الوجود بل الهيئة الوجودية بل هي في الوجودات ما يوجد عين
كلها في المطالبات وفي حكمه الاشارة في قولنا ان
قولنا موجودا في الشيء في الشيء كمالا بل هو امره لا يكون كمالا بل ان يكون
السلب من غير قبحه في الوجود بل هي في الوجود كمالا بل هو امره لا يكون كمالا بل ان يكون
والاستعداد حقيقة البرهان من قولنا ان
لان حقيقة يتصل ثم بعضها الاستعداد حقيقة
فانها في الحقيقة كمالا بل هو امره لا يكون كمالا بل ان يكون
لان الاستعداد حقيقة البرهان من قولنا ان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بان يكون هذا كان لك فبهم كسرف نواعه انما هو ان لا يتصل بها ما يتصل بها السجل الطبعي
 وكروية وبقية العالم لان لا يكون مفعولها على غير الكروية والاعمال سرف عاودتهم اذا عجزوا حالوا الى العائنه فلم يجدوا
 ما يلزم من هذا الحال اذ كان متوقفا على الخ قد مر عليه ان الحسنة كانت في الكلام في ان الصورة النوعية كما
 في كل فرد الشخص دون غيره فلا بد ان لا يكون صالحا لا لكونه في الصورة دون غيره وان كان ينفق الغرض
 تناسبه معولها دون غيره فمفعول الصورة النوعية خصوصية هذا الشخص دون غيره فمفعولها كالمفعول بالنسبة الى الصورة
 هذا الشخص الاعراض التي لا يكون متوقفة على اشخاص موضوعاتها واما الاعراض المتوقفة على اشخاص الموضوع فيجوز ان يكون
 مفعولها في كل فرد لان الجمل يستلزم الافعال المحل اراد بالافعال الافعال التي هي الافعال الطبعية او في
 لازم من اللوازم لطبيعة البنية فمفعولها ان البنية متوقفة الى الصورة التي كالسجل البنية فاما ما في الحام
 الذاتية وان اريد الحام مطلقا فلا يبعد والخاصة الذاتية بالبنية المذكور بعد المطور لان الحام اذا كانت الطبعية
 او في لازم من لوازمها فالطبعية ولازمها في كل فرد من افراد البنية فمفعولها في كل فرد ودرت في الكلام استيفاء قوله
 قد يلوهم ورود البعض في النعم ثلث اشياء عن الاطلاق والخصوص فانه النعم الافعال الطبعية الى الخصوص فمفعولها
 طبعية الحال الى خصوص المحل فيلزم حصول كل فرد من خصوص المحل فيلزم اجتماع الصفات في كل واحد من هذه الافعال
 بدون الافعال التي بالبنية المذكور وهو الافعال الطبعية او في لازم من لوازمها في الكلام في مفعولها على مسوأة افراد
 الطبعية في القوة والصفات فمفعولها في افرادها بالكمال والصفات في الكمال كما قد يكون فردا من افراد
 نوعه اشغال الاصفى كذلك فيكون بالقيام بالخصوص والقيام بالغير قد يكون بالاشتغال عن المادة والاعتراض
 الاشياء كما يجوز ذلك الاشياء فيكون مفعولها في هذا الكلام ومن افعالها يجوز الاشياء فيكون الاشياء
 موجودة في افرادها قائمة مجردة عن المادة في عالم اشغالها وكون الاعراض القائمة بالموضوعات كما
 مجردة في افرادها قائمة بانفسها هذا الاختلاف بين عديم
 تختلف بالكمال والصفات في افرادها فيجوز ان يكون الفرد الكامل مجرد عن المحل والافعال مفعولها في كل فرد
 بل قد نلاحظ في الحام في خصوص الوجود والفرد الى ثم توجد البنية فاما في مفعولها بالوجود الذي في الفرد
 القائمة بانفسها فمفعولها في عديم فلو لم يكن الحام الذاتية دوني لوازم الطبعية للاحتمال الجواز
 القائمة بانفسها في الاعراض والصفات بالجلات الوجود مسموع لانه اذا جازم الحمول فردا من صفات في البنية في

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تختلف في اتصال بعضها ببعض نظري وكذا اصل بن افراد على من تقدير الفهم
ان يبنى الكلام على اتصال بعض مستلزم لصلح الاتصال بعض افراد الكل متصل بها عن الافراد
فم الكلام وكفى ذلك المطلوب لكن يتغيره المسألة الطولية في اتصال الافراد
بمقدار الكل والجزء غير طار لان الجزء المقدار لا وجود له العين انما يوجد في التوهم والبرهان في القاب
من الموجود منها بمقدار تفاوت المعدوم واما الموجود في التوهم فيجد اليوم مداخلته وبه يحصل المقدار الاصل في حال اولي
الكلام على ان السبب في تلك التكرار الشاخص لا يكون الا بالحادثة في وجود المقدمات وبغير النظر من جهة المقدمة ثم
جاء بمقدار حداثتها كما فاض قوله واعتبر في غير شخص بالكلية في ثوبه في السبب العنصر البصر كما ارسله
لا يمكن ان يجاب بان التلك لا يمكن تقسيمه على اقسام وتل التسمية لا كلمة ولا جزمه وايضا قد تغلبت في اصل الابل لان
صورة المفروضه في وجود مسجل عليها لا تقام بالنظر الى التوهم كما استحال على التلك بالنظر الى الصورة النوعية ثم النظر
في ردم ثوبه مقدار الكل والجزء الفرضي كالبعض عنه عبارة والتلك يمكن جزم في التوهم فيس ورايب عنه بان
تأثيرها يختلف في حال السبب في الجواب فيقول لك ان التلك حصل للتلك عن طبعه قوة او حسب ليو لا تملك
به ردم كغير ذلك لانه عن نفسها وعن جزمها على وجب لها ذلك وجب باجاء ذلك السبب ان لا يكون
من بعد ذلك جزءا اما التلك لكونه جزءا فيكون حصول صورة الكل وذا لا يضر عارض وانما وليب ما يقبل التلك
به وبمحلها يتجوز بها واما المقدار في التوهم فيكون غير متساو في الطول المقادير والتلك الطول واحدة
كلها في غير كل مجزئ تلك الفرض لا يضر نفسها ولا يضر غيره ولا في مقارنة قابل فلهذا يستحق سببا معيا مما يختلف
فصل الكلية فليس يمكن ان يقال فيها انها غير متساوية في سبب المكان وقوة ما وصلح موضوع حقوق سباقا يتبع
في هذا ما هو في حده محال في التوهم وحاصل على ما يفهم عنه كانه ان المتخصص في التلك مثل طبعه قوة فيه في الصورة
فيه يمكن نسبت تلك التلك الى سبب استواء المادة واما ما قد استعدت مقدار معينا وشكلا معيا فاعط تلك القوة
استعداد ذلك التلك ثم لا استعداد فلهذا لان لا يكون بالوصول في الكل فاستعدت تلك المادة لذلك الفهم لكن
استعداد موضوع عارض في موضوع اخر فتقدم مقدار الكل في شكله لا يمكن الا بان لا يكون لافرض في ذات القوة
في سبب هذا العارض والاستعداد ذلك وانما لو فرضت الصورة محردة لا يكون هناك مادة ولا استعداد
بعضها فاما كما قد استعدت في التوهم فلا يختلف في فرض افراد جسم المحردة فيكون في كل فرد في الكلية
في الاستعداد في فرضه عارض في ذات الحاكم في الجواب ما ذكر من الشرح ولا يحقر غير الطيفي كانه عليه قوله
في ان اختلاف الكل والجزء في الازدواج على ما ذكر من الشرح في الاستعداد في حواء من الامم على بان

فان كانت المادة بسيطة الى المادة غير صريحة لان ما حقي الكل والجزء ان كانا متحدين كانت الصورة دفرة واحدة
واحدة ولم يكن احدهما اولى بالكلية والاخرى بالجزئية وان تباينا كانت المادة في العوض الكلية والجزئية تحتاج الى مادة
ري - دالا الصورة الفهم واحدة في العوض الكلية والجزئية والجواب ان المادة واحدة لكنها مستعدة بذاتها
يكون بحيث يربى الجزء يكون صورته دالا مستعدة او الى المادة والقوة والفاعلية ليست تامه في الاستعداد
على حسب استعداد المادة فاعطت له مقدار معين ثم يفرغ مما هو فيه واما الصورة المجردة فليس هناك استعداد مستعد
المادة في نفسه من الاستعداد كما لا بد من استعداد في روجه فذلك يمكن هناك ان نقص مقدار بحيث يكون ما يفيض جزءا منه
لان المتغير انما هو الجزء والكل سواء في كل نوله فكل الاشكال والصور تختلف حسب اختلاف المادة اما الصور الثابتة
ببعضها فغيره في العام مع وقد ندر منه دعوى ان المادة محسنة بنسبها والماديات تختلف باختلاف المادة في مواضع
منه من هذه السارات منها في الموضع ومنها في جواب ابرو الامام على قولهم كل كل مشترك في الشيء من ذلك يكون مشترك في كل
بان المادة الكائنات واحدة فلا يوجب التكرار والاداء والكائنات متحدة فلا بد من تعدد المادة من مواد غير متبدل واما
الطوس بان المادة تتحد بذاتها والماديات يتحد بها ويرد عليه في الموضع ورواها وان البسطة في الكل والمواضع
واحد اما يتحد بالعرض بواسطة تعدد الصورة فكيف يصح ان مادة الجزء والكل متغايران بالذات والعوض ليس كيف
ليس ما هو سيقا ان البسطة لا تعدد فيها بالكلية ولا جزئيا اما التعدد بالذات للصورة الجزئية ونسبت تعدد في ايها ويرد في
الاخر انه اذا جرد تعدد المادة بالذات فلا يحتاج في تعدد الى اجزاء في المبدأ كلها ولا يحتاج في تعدد الى المادة اصلا
ويكفي دفع اصل الابدان المادة لا تعدد فيها الا بالحقيق والماضي لكل مادة متحدة من شخص فالماديات تتحد في اوضاع
بالمادة اما لا تقلد فيها بالكلية كالصورة الحرة من ذلك واما اختلاف اوضاعها من الاستعدادات المختلفة وغيرها واما
المادة فلا اختلاف فيها الا بالحقيق حيث يختلف في انما في النوعية الكلام البصر الطوس لولا استعداد في جواب ابرو
المورد هناك كالا فغير ان هذا الجواب ليس ولا يعني مزجوع لان المادة حقيقة ان الحق في الشخص الواحد يكون
الشخص متماز متشخص في الحقيقة من حيث حاله بوجوه الاشتراك فيقول بهذه المادة بانه الاشتراك غير ما نقص
الا متساويان يكون المادة متشخصه بنسبها فيها اذا جرد فبالمادة وغيره سواء فلا وجه لقول بان تعين الكل المتشخص
الاشخاص انما يتغير من المادة واما غير ثباته المتساوي فلا بد من حافة المادة من تشخصها الى شيء آخر ولا يكون ذلك لان
شخص الحال من قبل المحل فاذا لم يكن محل او متعلق وهو المادة فالكلام في تشخصها عايد فيعمل متماثل
والا لا يمكن زواله او بقاءه بمجرد ان يتغير زوال العارض بعد وجوده وان جاز ان لا يفيض منه بد الا من فلا يفر
او زوال الكل من الصورة المجردة فان قلت هذا العارض في حكم الالزام فيدفع فيه قلت كلا ان العارض

يجوز ان يمتنع به ان لا يجوز عدم استمرارها في اذوال الجسم بخلاف اللازم فخال فيه قويم لان ما يجوز ان يمتنع به المادة
 انما هو القبول اه جهة الجواز قد استقر النظر الذي يرد على شريح طر العيين هو ان دوة العاقل انما هي
 المستعد ولا يلزم على تقدير كون القوة الحسية فاعله شكل فخال قوته وانما هو منسوب الى الاسم مما دون
 انما اقسام الى ثلاث ظاهر فريد المص غير ظاهر الجواز ان لا يكون المقتضى لشكل فاعله الحسية ولا لا زجاده عاقل
 مباشا لكن يلزم ان يطلق العارض على الجاهل الذي يمكن مقارنته به هو بعيد غايته الجواز الاول ان يقال بترك
 شتر الجاهل يتقاس على ما ذكر في اللازم والعارض فخال قوله فان يدرته تلك الصورة انما يحصل الجبهة الصفة هو الذي
 يستدل به على ان كل كنه مشترك الاشخاص للابدية من المادة والادنى ان يقال البنية اما من تودم الهيئة بوسطه لا غير
 واسطة فليزم عدم التعدد في الاشكال بل يمتنع فخر قوته في شخوصه والاس من العوارض فيكون ذلك فلا يلزم استعداد مادة وانما
 في الشرح وهو المشهور فيوهم ان التامية لهم ان يحصل بالعارض والبدلية على هذا الكلام الشرح واضح لكن في
 ن بعد تسليم ما ذكر غايته ما يلزم ان يكون ملكا الكثير الاشخاص مادة في الجبهة لان لكل فرد مادة فيجوز ان يكون
 على الكثير الاشخاص في وجود مجرد عن المادة فيحصل لشخص بالوجود وقد توجد في المادة ينبغي بحسب استعدادها وتقسما وقد
 كثير او اذا جاز هذا فيجوز ان يتحد الحرفية عن المادة وتحصل بها شخص ان لا يكون الشكل متعلقا بالشيء بل هو
 لوازمه فلا يلزم المادة للمجردة وانما يلزم المادة بغير هذا الشخص فخال ثم ان في الجبهة عليه كلاما بل سبق ذكره هنا فصل
 في البنية لا يجوز عن الصورة قد اورد على هذا المطلب صورة غير اوردته المهم منها ان حقيقة البنية القوة والاستعداد
 راجعت الى القوة متوقفة بالفضل بدون الصورة فيكون ذاتها بالفضل والهاقوة قبول الجرميات والافقده الشئ عن
 ما وما يكون مصداق الفعلية لا يكون مصداقا للقوة اصلا فاذن يلزم ان يكون ذاتها مركبة من البنية والصورة كذا
 الشيخ في الشارح وانما قد عرفت ان هذا اللازم يلزم واما استلزام كانت البنية مجردة او محسنة لان ذاتها
 لا بالفضل في الوجهين ومصداق الفعلية وانما قد عرفت ايضا ان الاستحالة في ان يكون شئ واحد مصداقا
 غير له قوة استنباطا واذا قلنا ان الشئ ان الفعلية في البنية فعلية القوة والذي يستلزم مصداقها انما كان
 التي بالفضل غير القوة فلا يلزم ترك البنية وهذا بعينه جازي البنية المجردة فان البنية بعد التفرع
 بها التي هي القوة ففعليتها بعينها القوة لانها غايته في الباب ان حقيقة البنية لا يكون واجبة بالذات فليس
 الى معنى الفعلية ويجوز ان يكون هو العاقل فقط لا ما عدا ان ما به يحصل فبنته ما حقيقة القوة اربطه عليه
 صورة ومن ادعى فعلية البنان ثم بعد هذه الوردات كملت مقولات الجبهة فلا يلزم منها المطرقة
 عدم صحة تعريفها عن الصورة مطلقا كذا خصوص الحرفية فيجوز ان يكون فعليتها بصورة اخرى غايته

اجبت التوحي على الجسمية وبغيرها حقيقة متصلة غير الجسم ويكون ثبوت استعداد الجبرية بان نزول تلك الصورة ويقوم
 بها المادية شامل ومنها انما يوضح تجرد ما يجزى ان يقوم غير ذلك بوجوده الخاص ثم يجوز ان يقوم ذات كم عند
 صورة فيكون ما يقوم بالفعل بان لا يفرده يغير بوض لان عقل عنه ما يقوم بالفعل بوض فيكون للحادة
 مفردة صورة عارضة يكون بها واحدة بالفعل وبالقوة وصورة اخرى عارضة بحيث يكون لها بغير واحدة بالقوة
 كما في الامر من شئ مشترك بينهما بالتقابل الا من شأنه مرة ليس مية قوة ان ينقسم من شأنه مرة ان ينقسم اعني بالقوة
 التي لا لا سطحها لها فيقوض الا ان هذا الجبر قد انقسم وصار بالفعل اثنين وكل منهما واحد بالحدود غير ذلك وان يعاقب
 الصورة الجسمية فليفرق كل منها الصورة الجسمانية ويبقى كل واحد منهما جبر واحد بالفعل وبالقوة ولا يمكن ان يتخذ الا
 ان اتخذ اذ كان كل واحد منهما موجودا فيهما اثنان لا واحد وان اتخذ اواحدة بما معدوم والا فموجود فكيف يتخذ الموجود
 بالعدم وان عدمه جميعا فلا اتحاد وجبت شئ ثالث بها غير متحد بل فاسد يبرهن بينهما وبين الثالث مادة
 مشتركة وكلاهما في المادة لا في شئ ذي المادة وينقض به لم ينقسم الا ان شئ بل عنه الصورة الجسمية حتى يجرى جبر واحد
 بالقوة وبالفعل فلا يخلو اما ان يكون هذا الشئ في جبر غير جسم بعينه مثل جبر الذي كذلك فيكون حكم الشئ مع غيره
 وحكمه وحده غير كل واحد وانما ان يخالفه فلا تخلو اما ان يكون لان هذا في ذلك عدم فالقوة واحدة مشتركة
 وانما عدم الله بما رفع الصورة الجسمانية فيجب ان لعدم ذلك بعينه الا في لزم بوض شئ غير رفع الصورة واما ان يكون
 لان هذا اخص للصورة او كبقية لا يوجد لذلك فالقوة واحدة ولم يحدث شيئا حاله الا مفارقة الصورة الجسمانية
 ولم يحدث مع هذه الحالة الا ما يلزم هذه الحالة فيجب ان يكون حال الآخر كذلك واما ان يكون بان تخلصا في القدر
 فيجب ان يكون ليس لها صورة جسمانية ولها صورة مقدارية هذا خلف فقد لزم ان الاله لا يتوحي عن الصورة
 هذا خلافا ما ذكره الشيخ في النجاة وفسد القضا وقال بعد تقرير الحقبة في الشفاء وبالمجته كل شئ يجوز في وقت
 من الاوقات ان يغير اثنين في طبع ذاته استعداد الانقسام ولا يجوز ان يفرقه درجته بغير تعارض
 غير استعداد الذات وذلك الاستعداد محال الا بمفارقة مقدار الذات ولا ينبغي عليك ان كان يكفي في توريه
 ان الاله بعد القسمة ازليت عنها الصورة وفضل القسمة ازليت صورة الى الآخر ليس في الحقبة وفضل ما اوجبت
 ان الاله حين التوحي لها صورة يتا بغير جسم ويقوم بها بالفعل واحدة بالقوة وبالفعل وعند الجسم صورة
 اخرى يجعلها جسما صالحا لا شئ لكن لا كان في مداركهم ان ما حقيقة حقيقة القوة لا يقوم بالفعل الا بالصورة فلا
 عند التوحي عن الصورة وذكروا هذه المفاتشارة الى ان التوحي لو كان فاما يكون على هذا الوجه فمائل ثم اعلم
 الحقبة المذكورة ليست سبلا برهان بل فيها تدليس سعي لاثباتها فليطوئ فربما افه ما لذات مكانا بار

لان الله

من المتصور انما هو في الوجود بانها فاعلة بالذات كما ذكر كيف ولو كان من بالذات
الشخص الواحد شخصين فاذن في ذاته الصورة بعد التفرقة فذات الكثرة الى حلة بالقسمة لان هذه الكثرة بالذات
في الصورة وانما نسبت اليها بالوجود فان ذات الصورة ذات كثرتها وبقى الوجود على وراثة الوجود وليس الا في ذلك فليس
يكن لان نسبة في الوجود وانما كانت في شئ آخر وقد زال في الوجود الحسين المنفصلين عانت بعد الوجود فاعلة بان نسبت على وجودها
الفرقة بغير الفصل قبل طرمان الاتصال بغيره هو الى بعد طرمان الوجود بالذات بالوجود الشخصية فلا بد من نسبة
الصورة عنها واحدة بالوجود الشخصية وانما بطل عنها الوحدة والكثرة الحارضان بالوجود بزيادة بالمال استثنى ان
ان يورد ايضا ان الاستحالة انما تنوع بغير طرمان الزوال على الصورة ويجوز ان يكون محال وانما ايجاز في الوجود من نسبة
في وجودها حقيقة وانما بعد طرمان الاتصال فحوزان ينسج كان الزمان ينسج عليه طرمان الوجود والعدم ويجوز لكل منهما
العدم فمما فيه وهو في الشفا واما جملته كمنسج يجوز في وقت من الذوات او مشرطان بغير الانكسار بها احد
الانقسام وان المنسج الخارج قوله لا يسيل الى كل واحد من القسمين او قد بين بان لا يكثر على التقدير من حمل الصورة اما على
الاول فانه ان القسم في الجهات قسم فلا يمكن حمل الصورة والا فخير من ذلك وهو كل منها ينسج في بدنه العقل
ان يصير متداني في الجهات بعد عرض العارض وانما على الثاني فلا ينافي مجردة عن الاجزاء والابواب فيكون غير منفصلة
تجمل عليه الانقسام لانها اذا لم يكن فاعلة حمل الصورة فقد خرج عن حدود المادة واعتوض عليه السج المتعقل في حكمه
لا يشارك بانها اذا كانت غير منفصلة فلا يلزم ان تجمل عليه الانقسام لانها على التجمل فطر لا تتغير شرط الفعنة بغير
الحاصل ان اريد لعدم الانقسام لانها ان ليس النفس بها في مرتبة الذات بان يكون لها حقيقة الانقسام المطلوب
لانها لا ينقسم لانها كثر لا يمنع هذا وجود الانقسام لاجل عارض يوضح هو بينهما المتعدد وان اريد ان عدم الانقسام
مرتبة الذات او ما يتغير الذات فعدم ذلك منوع بل ذات الوجود غير متغيرة شئ من الانقسام والذات
وهذا حقيقة بانها ان يوضح كل منها انما اتفق من خارج وهاهنا عند السج في حوزة حكمه الاستثنائي بان الوجود الكمال
بالوجود في وضع يكون له عاقل او معتاد الكمال وجود غير ذي وضع مع كونها جبروت مثل الوجود في من المعانيات العقلية
قد بين على ان لا يورد في الوجود كونها عاقل او معتاد لا يجوز له بالفضل والتجمل ان يقبل الانقسام وهو اوضح الانقسام
ان لا يرد عليك ان الكلام في ان المعاني عن الاجزاء والابواب لا يقبل الانقسام بل هي ما هو فاعلة الاستحالة
معرض الانقسام والبرهان اني ما يرد في انما انما على ان ما وجوده بنفسه يكون عاقل او معتاد وانما لا يكون وجوده
قوة واستعدادا للمعرض الحسنة فلا يلزم ان يكون عاقل او معتاد فاعلة الاولى ان يقال ان الوجود اذا حارث
ردت عن الاجزاء والابواب لا يصلح لقبول شئ فصل ومعه في وضع بالفرقة كما مر في ثبوت الاتصال

ان الذي يلزم ولا يرد سبها ما اورد هناك كما يظهر في ما قبل وتفضل بذلك ما قال الشيخ في النجاة واما الثاني فانه الجواب عن وجه
 ولا يرد الاشارة بل هو كما الجواب المتعارف لم يخل ما ان يخل فيه المقدار المحصل دفعة او يتحرك اليه على الاتصال فان
 على المقدار دفعة في ان الصفات المقدار اية قد صادف والمقدار حيث الصفات اية فيكون له اية صادف وهو في
 غير الذي يوفيه يكون ذلك الجواب يتجزأ ويجوز ان يكون التجزؤ مع قبول المقدار لان المقدار بوايه في غير خصوص
 واما الثاني قبول المقدار لا دفعه بل على انسابه وكلها مشاة ان ينسب له حيث وكلها حيث فهو دونه وفيه
 فيكون ذلك الجواب في موضع غير قابل للاوضاع ولا في انتق قد ان بهذا ان لا اوضاع له ولا انقسام لا يمكن
 ان يقوم به له وضع وانقسام لان الوضع انما يوجد في الجاهل فيقوم بما ليس فيه وهذا يرد في فاهم قوله ويمكن
 ان يجاب باقتدار السق الثاني اه حاصله ابطال شق اية المقترض بان يكون البسودات وضع بالغير لا يمكن
 الا على تقدير تحسبها دون غيرهما واغلام بذكره المستدل نظير بطلانه قوله وكل منهما اية يكون البسوداه وضع
 نظرا بها فلا يران ماله وضع بالذات كغير الاشارة اليه بل في حقه وله محاذاة كل حقه في انقسم في حقه لا يفسد قوله
 فالاولى ان يخصص الحكم انما قالنا الاولى لانه يمكن ارجاع قول المحاكم باقتناع تراخي الجواب اية قوله الاطر
 كما هو تحقيق ليست الالهيات لودبها الصواب صوابها اودودي الالهيات وحاصل ان الالهيات ليست
 امور موجودة في الالهيات بل هي نفس الالهيات وهي عديمة لانها لا تنفصاع نعم ينتزع عند الانقطاع امور
 تسقط او فخطا او خطا فالتدافل في الالهيات تراخي في الجسم الذي هو الجواب المتجزأ بالذات وانه لا يكون
 التحقيق له مخالفت مشهور لكنه التحقيق واما على المشهور فيجاء بان الالهيات حالته في الجسم فوهم ان لا وسطا
 فالتدافل فيها تراخي في الجسم اذ لا وضع للالهيات الا وضع الجسم فالاختلاف مباح في الوضع والاشارة الاتحاد في حقه
 فيها فافهم قوله واما انه لا يسيل الى الثاني فلا يها اذا كانت البسوداه مجردة اه افترض عليه الشيخ المقول في حقه
 الاشارة بان امتناعها في مكان خاص لعدم المحصل للاسماه التبريد عناية بالذم من بوء الحجة ان العالم اذا
 حصل رتبة البسوداه مجردة لا يمكن عليها بعد ذلك ليس الصورة لعدم المحصل مكان وامتجانه التي بالغير
 انقله لا يدل على امتناعه في نفسه والجواب عنه ظاهر لان اللازم من الدليل ان ليس له اصل للعبه والتخصيص لودوي
 في الجواب لا يصح لغيره كمنه فيقول في حقه لانه اذا توافقت البسوداه في الجاهل بالذات فاهي الجاهل
 مستندة للجاهل بالذات عند التلبس المكلف فيقول في حقه بالذات واجابة اخرى ان البسوداه اذا جاز
 محال بالذات لم يكن قابلا لاختصاص غير عدم حقيقة ما يقتضي القوة والاستعداد للتقدير والتميز فاهي
 اجاب اليه في ان المقدور انما كان جوارقا بلا محضا بسبها الى جميع المفكرين والاحاد والجماعة

ما بعد وجوب المحذور في نوارها فلو كان لها وجود قبل التخصيص لا يتبع تخصيصها بل لا بد ان كانت
ما يصح تخصيصه معدومة في العلم او مفقودة فيه بل ان قبول الوجود اياها قبل ان يخصص شيء سابقا عليها
او القابل لشيء مخصوص من جهة الاشياء لا بد له قبل الاختصاص من اختصاص سابق غير ذلك لان التسلسل او التسلسل
يكون وجوده قبل وجود ذلك القابل من القيد المتبع فلا يذهب عليك ان لم يرها ذا اراد ان قبول
الوجود اياها قبل ان يتعين بعينه متعقبا كمال قسم لكن لا يلزم منه شيء يقم منها لان الوجود موجوده من غير اعتبار
عليها تحريم وجوده والتمسك ممكن في ذاته وان اراد ان قبولها شيء مخصوص يستلزم ذلك كما هو ظاهر
قبل القول ثم لا بد من ذلك الاختصاص قبل ذلك لا في بنائيه فلهذا ما سدد ان قبول القابل لا يحتاج الى التخصيص
لان القابل عنه فهو متعقبا مع مقبوره ولا يحتاج في القول الى اختصاص غير متباينة كما لا يحتاج العلم الى
اختصاص غير متباينة وان اراد ان القول شيء مخصوص انما يكون اذا كان المقبول لا يتغير مثله عند تخصيصه به
المقبول القابل وهو محال لا فضاية الى التسلسل بغاية ما لم يمتنع التسلسل ابتداء وجوده عند التغير محال بعينه
عنه فهو ممكن بالذات وحال لا يتغير لا يلزم استحالة الوجود في نفسه اقرض السبع المقبول كالكان والكان مظهر
ما ليس شيء بعينه بخلافه فيكون قبل التسلسل فلا يفيد ذلك قال لان الافضاء الى التسلسل لا يفيد ان لا
ون شيء يلحق للبعد ولان لا يكون هو تاللا ويكفي في ذلك ما قدمنا من ان المقبول غير المفيد واطاب العلم
في ضرورة اذا سلمت دلالة الحق على ان الوجود لا يجوز اقتراضها بالصورة العكس بالنفص ان المقننة لا يجوز
سواءها وهو الجسم من المقننة بالصورة فيستحيل تجرد عن الصورة الجسمانية وفيه انه انما سلم دلالة الحق على جواز
اقتراضها لاعتبارها على الوجود ولم يسم ولا نهنا على عدم إمكان اقتراضها بغاية ما يلزم ان لا يقع اقتراض
الوجود المجردة لانه لا يمكنه لانه لا يلزم عكس النفس لان المقننة بالصورة لا يقع خلوها عنها لان القابل الكففي
العلاقة باستحالة الوجود لا يتغير فيه بعد كما لا ينبغي ان السبع البطل في السبق لو جاز هو ان الوجود اذا لم
نزلت وضع ويكون مجردة عن المقدار والصورة فاستحالة جميع الافكار والاعمال واحد فلا يجب لها مقدار
بحداتها فلا بد من لها سبب فلهذا السبب لا يمكن ان يكون قبل الصورة والاعراض القائمة بها او سبب
من الخارج فاما كان من خارج فاما ان يفيد ذلك المقدار متوسط امر اجزاء استعداد خاص فيكون حكمه ان
ول يفرج الى ان الامم لا تختلف احوالها بمتغير مقدارها وعلى هذا لا بد من تبليص الصورة وانما ان يفيد
ان متوسط فيكون الامم مساوية الاستحقاق لكم ومساوية الاحكام لان فعل السبب لم يرتبط باستعداد
مختلفا فافتيه واحدة هذا خلاصة في الشفاد والنجاد واما الرجوع الى ان اختلاف الامم في المقدار

لا خلاف احوالها بوجوب الصورة فلان احوال الحقيقة للمقدار لا يكون الا هو القادر واحد
 فلا يكون تلك الاحوال احوالات رمت التجرد فلا بد ان يكون تلك الاحوالات ما ياتي في حالات التجرد فبذلك يتبين ان
 اللازم على النسق ان لا يزوم ان الحجاب بلامع او محدود وضع المقادير على البسطة ففتم واحدة وهو دناءة حتى مقدار
 الكل والجزء واحد هو واحد السبع يعني انه لو افاض المقدار على البسطة المت دي نسبة المقادير اليها بعدت تلك المقادير
 دفعة واحدة متساوية تساويا لا استحقاق عند انهم الرخا بلامع فاللازم في قوله فيكون الكلام متساوية لا
 لتعديله بل يمكن تلك الاجسام الحاصلة بافاضة الصورة على البسطة المجردة التي دية الاستحقاق فيصيرت دية الاجسام
 لان افاضة افاضة واحدة والرخا بلامع باطل ولم يزوم في احوال جميع الكلام حتى يروى ان البسطة المجردة
 يجوز ان لا يكون البسطة جميع الكلام حتى يزوم في احوالها ثم يروى عليه ما يروى على محبة التي ذكرت في المتن من جواز استقامة
 تبين الصورة عليها ومن كون البسطة المجردة وهو عطف كل لا يقبل الا مقدار او احوال الى غيره ذلك يروى ما يروى عليه
 المحبة فمال قوله لان المخرج اما الفاعل او مدبر اي ان المخرج فاعل المحبة والخبر من لوازمها فاذا احدث في جميع
 وتبين ان يكون حكمه ولا يجب ان يكون خصوص الاستعداد الفاعل لا يفعل بالارادة فيفعل ما بال ارادته
 حكمه وعلى فمال فيه فانه المكان اعمى لا يحصى فكل لا يقبله المفاض بالاعتناء قوله واما الخصائص السمانية
 من الاوضاع اه هذه مقدرة بدعوتها ويدعون به سببا لكنها غير ظاهرة البديهة ولا تتبين عليها بوجه قوله حقيقة
 البسطة ليست الا القوة فان قلت هذه مقدرة بل عليها دليل انما ذكره السبع في جواب النقص على برهان القوة والفعل
 بالبسطة قلت يمكن ان يستدل عليه بما ذكر في ذلك البرهان بانه لو كان حقيقة البسطة امر غير لقوة كانت تلك
 الحقيقة بالفعل ويكون فيها قوة ايضا فبذلك تركبها من مادة وصورة فلا يكون مادة او له دية هو عليه ما يروى على
 القوة والفعل لكن الكلام بعد تسليم ذلك لاثبات البسطة ثم ان الكلام لا يتوقف على هذه المقدرة بل يكفي ان يقال ان
 الكلام في الجواب القابل للصورة الحسية الذي دل عليه البرهان محل تجري غير الصورة الحسية فلو لم يكن حين التوحي
 متنا بلا عوض الصورة الحسية فلا كلام في تعريته فمال فيه ثم يروى عليه انه بسبب البسطة حقيقة للقوة والملكة
 يمكن لا يلزم ان تقع عليها ودور الصورة بعد التوحي بل يجوز ان يكون استعدادا وقوتها بان يرضي الجسم من بداهة
 فتستعد لكل قوة وبسبب يلزم ان لا شيء هذا للقوة على شئ ان يكون المقبول حكما له واعا في كل حال بل انما يلزم القابل لا
 ان يكون له المقبول بل انما يباد فاعل وتحت شرط وجوده الذي يمكن له ويجوز ان تاتي طبيعة الصورة الوجودية عن بداهة
 الامر ولا يمكن وجوده بعد انتفاها را فله يخرج البسطة من عدم قبولها بعد التوحيها عن عدم حقيقةها والمحل
 ان كل ما مكابرة لان البديهة حاكمة بان لمحي الصورة فكل ما كان مستعدا للجور فانه لا يفتك عنه الاستعداد

قوله لان استلزام عدم العقل الاول اه يعنى استلزام الملكية المحال انما يصح اذا كان الملكية محالا بالغير فلا يصل فيه
 استحالة استلزام المحال بالذات ونظما نحن فيه فلا يستلزم استحالة انشاءات لان سببا لا يصلح للبعد حتى يستحيل لغة
 انشاء فلا استحالة ليست بالغير المتخصص الى الاستحالة سوى القابل عن المقبول فهو المحال بالذات فتأمل فيه ولا يخفى
 كلامه على ما هو المشهور الملكية لا يستلزم المحال لذاته وفي عدم العقل الاول لا يلزم من المحال من نفسه بل بطلان شرطه امر خارج
 وهو علاقة العينة لتواجب حمل مجرته فاستلزامه المحال بوجوده العلاقة لا يغفل اللزوم بالذات امتناعه من هذه العلة
 الى لان بذات خلاف ما عليه انشائه فانه قد اشرى الاسفار على ان الملكية قد يستلزم المحال واللام لصح ان يكون له واجب
 حمل مجرته فاعلاما ما شئ من الكمالات والقول بان عدم العقل الاول انما يستلزم انتفاء هذه العلاقة لا تجدى لان في
 العلاقة ايضا واجبة لان الواجب مع جميع جهاته واجب وايضا ان اللزوم لاجل هذه العلاقة ان اريد ان هذه العلاقة
 وسطية في اللزوم وهو لازم فلا يضر المطلوب ان اريد ان هذه العلاقة ممكنة الروايل قد تلك باطل واما لو كان الملكية
 ملزوما للمحال للملكية انكسار اللزوم من اللزوم او امكن وجود المحال فحينئذ لم يفرق بين الامكان بالنظر الى الفرعين
 الامكان بالذات فالذي يجب اللزوم ان يكن بالنظر الى اللزوم بل يجب حتى يمنع الانكسار لا يلزم من امكان وجوده
 في نفسه بذات التحقيق في هذا المقام ان اللزوم في الكمالات انما يكون بعلاقته العينة لا يحسن فالملكية اذا استلزم المحال
 فلا يلزم لا يمكن الاحتجاب يكون المحال عنه يمكن ذلك غير ممكن وكذا المعلولية الثالث غير ممكنة وقيل يمكن بين
 الملكية والمحال هذه العلاقة لا يتصور اللزوم بينهما فاذا استلزم مفهوم للمحال فمزدون هذه العلاقة كما فينا نحن فيه يلزم
 استحالة بالذات فتأمل فيه قوله وبما في جواب ضعيف اه لان تخصيص الكلام باصل الابعاد لا يثبت اللزوم قطعاً
 بل ان الذي يمنع ان يدعى ان هو الكلام لا يصلح توثيقاً الجسمية فيرو عليه ما اورداه من انه يجوز ان يكون سوى
 بعد التلبس يستحيل اقتران الصورة بعد زوال التوري فلا يجدى هذا التخصيص لكن يرد على الجواب الذي ارتضى به ان
 لان كون تحقيق السبب الاستعداد لا يقتضيه حتى استلوا به عوض بالصورة مرة ثانية بعد زوالها بعد التلبس
 بطلان الصورة الشخصية بطل استعدادها بعد ذلك ولا يخرج عن حد عدم تحقيقها فليخرج من ذلك الصورة
 حلقته كما مر فتأمل قوله فلا يصلح محضها بل هو لغير معين والى هذا اشار الشيخ حيث ذكر في الكلام في سببه
 مرة وقال نسبتها الى جميع افراد الوجود على السواء قوله لان المحض للحد في غير معين اه يميز المحض لغير لا يكون
 من احوال السبب الخاصة بها بالتجرد لان تلك الاحوال نسبتها الى جميع الاحياء على السواء فالحاصل لا يكون
 الاحوال الخاصة كالادوية الفلكية وغيرها وهي غير صالحة للتأثير فيما لا يوضع له انما تؤثر بعد حصول الوضوح
 والكلام في نفس حصول الوضوح على ما قررنا لا يحسن انه يجوز ان يكون المحض حاله حادثة في السبب ويكون

حدودها في سبيل الاعراض الى غير النسيج فيقال قوله وانه ان السبيل لا يخص
المجتمعة ذاتها فيه ان السبيل لا يخص بها لكن يحصل بها مقدار على الملك تمامه بالصفة الصورة النوعية
ثم يحصل بها المقدار الاقصر منه بغير تقاسم ونحوها كما يقولون في السبيل الجسمي وبذلك لان الصورة النوعية كما يقتضيه
الجزء المعين فيشكل المقدار المعين شامل قوله ولا يستغنى المقهور ومعارضته هذا انقضاجا على الدليل وسبيل
معارضته انه لم يقع فيه الدليل على ان السبيل لا يقتضيه مقارنته شامل قوله فصل في اثبات الصورة
النوعية قوله وسبيل طبعه ايضا ان هذا لا يطلق غير سماع قال الشيخ في الشفاء فمما تارة تحرك في غير هذه الافعال
على نبح واحد غير ارادة وقوة كذا مع ارادة وقوة متفصلة التحريك الفعل مع ارادة وكذلك الفسحة في السكون
فالاول من الاقسام كافي سوط الجري سبيل طبعه والثاني كما في تلك في دورتها نفسا فليكن في الثالث كما في
الاسباب عند كونها ونشوءا ووقوعها نفسا سبيل طبعه والرابع كما في السكون في حيويتها وربما يطلق اسم الطبقة على
كل قوة يهدر عنها فليكن بلا ارادة فيسبيل السبيل انما سبيل طبعه لكل ما يهدر عنه فليكن غير روية واجباري
يكون العنكبوت انما يشك بالطعام لكنه الطبيعة التي بها الاحكام الطبقة طبعه والتي يزيدان فيسبيل سبيل طبعه
الاول وهدا المعلم الاول بالمجد والاول يتحرك ما في فيه وسكونه بالذات لا بالعرض قال الشيخ في تحقيق القبول
مع قولنا مبدء الحركة اي مبدءا على يهدر عنه التحريك فمع ان يكون النفس مبدء بعض حركات الاحكام التي هي فيها
ولكن بواستطاعة ان النفس فيكون في الحركة وتحرك ما في فيه تحريكها بالاجزاء والاطالة لكن الاول بل باستخدام
الطباع اعلم ان المولد مبدء اول لكل الحركات التي هي مبدءا بقاس اليد والان ان اريد البعض فليخرج النفس
فانما مبدء الحركة بالكانية اول للاسطة سبيل طبعه لا يقتضيه سبيل طبعه والافا بطيئة فيتحرك بالحدوث
التي هي وانما لا يقتضيه سبيل طبعه اول لا ياتر منه وانما التاثير من الطبيعة هو النفس هو كالله وان اريد لكل الحركات فليكن
على طابع السبيل والحيوان انما هيست الطبيعة منها مبدء لكل الحركات فاما قلنا هو مبدء السبيل قوله اذا اريد ان يكون
بذلك عاما لكل الحركات فيدفع الاول ثم قال قوله ما هو مبدء الفرق بين الطبيعة والفسادة والاعراض وانما
بالذات فقد جعل على وجهين احدهما بالقاس الى التحرك وجهه على الاول ان الطبيعة تحركها تحريكها لا طبع
فليكن فيسبيل ان لا تحرك انما يكون مبدءا في حركته مبدءا في حركته القاسية مبدءا على الوجه الثاني ان الطبيعة تحرك
في حركته مبدءا في حركته مبدءا في حركته مبدءا في حركته القاسية مبدءا في حركته القاسية مبدءا في حركته القاسية
فيه طبيعة المقهور سبيل القاسية ثم قال وقوله لا يفرق قد جعل ايضا على وجهين احدهما بالقاس الى الطبيعة والافا
بالقاس الى التحرك وجهه مبدءا في حركته مبدءا في حركته مبدءا في حركته القاسية مبدءا في حركته القاسية مبدءا في حركته القاسية

من سلكه والوجه انه من الطبعه ذاتها ان تحركها بالوضع لان تحريكها بالذات لا يمكن
 من اجزاء النفس من حيث انها في تحركها بالبطيه وكذلك لا يكون البطيه او اعطى نفسه من غير ان يكون له بطيه من حيث
 انه متعلق بالخاص لان البطيه لا يسبق بطيه بالخاص الى الميل بالوضع والكونه بالوضع سواء كان التحرك بالوضع غير التحرك
 بالذات من الوجود كما في الجسم السفلي او عينه كما في النفس الفهم والمتعلق الذي هو والمعالج بهذا تحقيق البطيه
 فالامر يدعيه الجسم قال انما في السابطه بالصوره هي البطيه وانما يكون بطيه باعتبار صورته باعتبار انما اذ انتمت له الحركة
 والافعال الهاديه عنها حيث طبقت او ثبتت له القويمها المتنوع بحيث صورته بطيه وانما في الجسم
 كونه من الصوره وذلك كونه الصوره فان الجسم المكتسبه لا يغير ما في بطيه المحرك لها بالذات له جسمه وصورته والحال
 لا بد منها في ان يكون من بطيه من تلك القوى وكان تلك القوة جزء من صورته وكان صورته مجتمع من عدة معاني
 فانها تنقسم قوياً بطيه قوياً النفس النباتيه والحيوانيه والنفسيه واذا اجتمعت هذه كلها لتوابعها من الاشياء اعطيت
 المحييه الانسانيه هذا تحقيق امر البطيه عند الفلاسف بالامر يدعيه ثم انما هي اشكال على تعريف البطيه لان نفس
 ان تلك تحركها بالذات بقوه جسمانيه كالحال فبما لم تحرك حقيقة النفس والقوة الجسمانيه انما كما هو الظاهر لان
 القوة الجسمانيه لا تقدر على احدث حركات غير مشابهه عندهم فاذا لم يصدق على النفس العقلية انما لا بد
 اول ذلك ما يفسر بالذات لا بالوضع وان استظهرت الاوليه ان لا يتجمل فيه رتبين المبدأ انه انما لا يصدق
 على البطيه انما لا بد انما تحرك بواسطة الميل انما القوة الجسمانيه والنفس مدبرين مع سبغض احد بعدد القوة
 ليست بطيه لانها ان عدت فاعلم انهم بالاضمار ولا يخلص عن هذا الاشكال العلم لان يقال ان النفس كالعقل
 باستخدام بطيه عديمه الشوقايم هذا سبغضا فالحكي بالذات اذن البطيه فمال قوله وقوة باعتبار تأثيره في
 بغير المشهور ان القوة اعم من الصوره النوعيه فان القوى النباتيه والحيوانيه قوه وليست صورته جوده فحده
 لما تعلم بالقوة ان النفس القبله في القوة انما تقضي ان النفس القبله انما له المناسبه بالكونه كونه في
 بعينه في الميل وانما ان فيه اقتضار ذاتا لذلك فلا تقضي به القدره قطعا بل يجوز ان يكونه كماله
 كما ذلك بالاداءه الاوليه المتعلقه بوجوه الجسم على هذا الوجه وهو كما بناه ذلك وقد اراده بانفسه يعلم ان ذلك
 في الدليل على ان النفس القبله في الاجاز اليه بغير العقول ليس غير انما بينهما في العجب انهم قالوا ان النفس
 لا تقع محضه لان نسبتها الى الجميع على السواء على عدم كونها بمنزلة بالذات مع ان الصوره النوعيه النفس
 وضع بالذات ولم يقولوا ان نسبتها الى جميع الاضمار على السواء ان قبل السواء قابله فلا يكون منها فاعلم قبل
 ثم انما قابله بنفس الاضمار دون بعض مع كونها غير ذات وضع فلا يحتاج في انفسه بالذات محض رايا كما يتصور

[illegible]

ان من مصلح هذا المقصود ان يكون فيه في ان هذه العبادي من لوازم السلام دون الاوضاع لانها علم غزوة
 منع من مبادير ودية ولذا استوفى انما بعد زوال القاسم كذا دليل غزوة على ان مقصود هذا المقصود في بل الغزوة
 في على خلافه كونه يكون ان تأثير هذا المقصود على حسب الاستعداد او عادة ثم هذا الجواب لا يسمي ولا ينبغي موجه ان حاصل
 ث الاطام ان لا بد للصور من قالوا يكون في الجسم ثم التسلسل وان قالوا انه خارج واقطاعا على حسب استعداد المادة
 حول لم لا يكون مثل هذا في الاوضاع بان مقصود هذه الاوضاع اوضاع غير خارجة عن الجسم ويكون مفعلا خارجا ويكون معنى
 اختلاف الاستعدادات المتخلفة الجاهلة باعداد اوضاع سابقه على طريق التسلسل في المودت واما الاوضاع القديمة
 تنحل من دون تسلسل كما في ذلك فم ثبت الصورة الجبرية في الاوضاع بهذا الجواب اصلا فاعلم قوله الاول من جهة
 لو بنا مبادير الآثار هذا المنهج هو بعينه ما ذكره المصنف انما ذكره هنا ايضا للسؤال في ذلك هناك قوله كيف وقد رتب
 فلا طوبى ان اسند للمصنف ولا يحتاج الى اقامة البرهان عليه قوله واذا اعتد به شخص المعقود منه التوحيه في الاوضاع
 الرضدين فرق لانه يمكن موفه الرصد الجسم اذا علموا على قوا بينهم واما المعقود بالبرهان في ذلك فليس كذلك
 المجازة فلا يقدر المحقق بطور العقل قوله وليس ثلثين فيه دفع لما عني ان يتوهم ان العقول عشرة والاوضاع كثيرة
 في لا يلزم ان باخذ الاوضاع في التركيب اليه دفع فاعلم ان يتوهم ان ترتيب العقول حداه تركيب ذلك
 لعقل الاول كما في ترتيب السات فتدفع ذلك بان هذا غير لازم وما يدكر في الالهية فليس بدلالة قوله وكل هذا ظاهر
 في اقل حدس في المقدمات المذكورة لا يعرفها الا صاحب الحدس فالمخالفه بالفتح فيها طابعه قوله احييت عن
 في شكلين هذا جواب بنو الدليل والبطال لسؤال المخالف بان المعلوم به من ان الكلام نوع اقتضاها فلهذا لم يكن
 لمقصود لها مقدار الاصل في هذا هو ابو الوالي قوله انه ديل المصنف بعد ان مبادير الآثار غير خارج بالضرورة فاما
 ان يكون السبب او الحية او صورة اخرى فاعلم قوله للاوضاع الثالث انما قلت الكلام في مبادير الاوضاع
 ان خارج عن جسم الاوضاع قلت لم يشهد الضرورة ان مبادير جميع الاوضاع في الجسم انما شئت الضرورة ان
 في السبب والحركة والحياة واقعا في الجسم في لم لا يجوز ان يكون تلك المبادير اوضاعا في الضرورة انما شئت بان
 مبادير هذه الاوضاع امور مفارقة للام ولا يلزم من الدول يجوز ان يكون المبادير اوضاعا وتسلسل مبادير الاوضاع
 خاتمة كما قالوا في ربط الحادث بالقديم فبيان سبب هذه الضرورة انما مبادير في الكلام مقصودا بما معا للمحقق في
 لو كانت الاوضاع مبادير على طريق التسلسل في تسلسل المجتمعات فانهم قوله ولا يجوز ان بعد عنه فعل جبره كما
 وضع هذه مقدمه لم يشهد بان انما ادعى انها الضرورة قوله بل معنى قوله ان الطبيعة مبادير تلك السبب انما هذا الكلام
 في السبب فيخرج بان ليس للطبيعة اقتضاها انما لها اعداد بان يجعل المادة مستعدة لهذه الاوضاع كما في ذلك

على هذا الوجه نوعيت الطبيعيات بمبدأ اول الى الثاني فليس من الجاد في نفسه ان يكون اول الانوار بالحيث ان
كما قد صرح بالسبح فانهم قوله اما اولان بالاجتماع في حدها انه غرض ان عاينه ما يتم بما ذكرتم لزوم المحضات
والماه لا عليها فلا يلزم كونها صور او قوله ليس الجسم المستند للشيء فيه اشارة الى النفس بان ذلكم يجري في الشكل
ونحوه فيلزم كونه جبريا مع انه عرض بالانفكاك قوله ثم ان كون الجسم المطلق غير مقصور الوقوع الى الظاهر ان هذا مستند
للمسوقين ان يكون نفسا داريا بالمحصاة الاوضاع التي هي من لوازم الشخص دون الشخصات لانها ليست عارضة
بل الجوهرية والهيبة متشعبة بانفسها في الخارج الوجود كما هو متعارف المعرض الذي هو السبح المقبول قوله
فتقول المركبات وقوا موجودة في الموضوع الى الظاهر ان هذا معارضة ولا يخصها لا كما قد قيل بل يمكن ان يجعل
انها بان ما ذكرتم لزوم كون الصورة التركية مما يحتاج اليها محالها مع انها لا يمكن لانها موجودة في موضوع
قوله المجموع او انظر الى مفهومه حيث هو مجموع وفيه يقال اذا قيل محل الصورة التركية العنصر المميز مثال
دوات العنصر وبه نسبت محضه الى الصور ولكنها المرافقة فان اضافت فانما يحتاج في هذا العوض ومفهوم العوض
القيام بالحل عوض في قوله مفهوم العوض يجوز ان يكون عرضات بل والظاهر مفهوم العوض يجب ان يكون بطلان
منه الا على الا منع هذا الاشكال صعب الحل بل وبطل فاعل على عرفة الصورة النوعية في ذات فقال البعض المراد
بالجانب من نوعيت المادة بالاحتياج الى ما يلزم فيه اعم من الخاص في الوجه والخاصة في التحصيل النوعي في الصورة
التركية وهو العنصر المميز وان لم تنفرد الوجود الى تلك الصور بل كانت متماثلة في بعضها لوعايد هذا العنصر
لان المراد بالخاصة في الوجود كما سيظهر انه كيف لا يمكن ذلك وقد اختلف الاشراقون والمثاقين في وجوب هذه الصورة
فهم فيها مع اتفاق المتأخرين على انها في التحصيل النوعي واختلفوا في كونها مركبة من الجوهر والعوض والقيام به
الا يستقيم لو كان التحصيل النوعي كافيا في الوجودية قوله ولا يراد عليه بانه عن القوام الاحاطة منه ان الاوضاع
لا ينصرف منها جوابا عما هو المذكور لا في نفسه قوله وكذا التفرد بين الهيئات الطبيعية فيه مع ما يتوهم
ان الهيئات الطبيعية اذا تغيرت اجاب ما هو جواب في الجواهر الخالصة الهيئات الفاعلية والادوية
عالمها بالحق والاعتبار فعدمه يمنع ذلك في الهيئات الطبيعية ويستند به ليس مناط الجوهرية والعرضية
حتى تبدل الحقيقة الجوهرية من كذا وتبدل جواب ما هو متبدل لا فصل فيهما انما مناط على الموجودية في الموضوع
وعندها يرجع الى اعتبار المحل اليه دعم انقاره ولا يلزم انقار المحل الى ما يتبدل من كذا جواب ما هو وان كان
الطبيعية من ادعى فيه البيان وان نسبت استعماله وجه الجسم بدونه فيرجع الى المسلك السابق وقد عرفت انه قوله ليس
الامور المنفردة في هذا كالحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يحصل في هذا مجزوء وموزع واول البحث والاشراقون

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هناك الخصائص التي القدر المشترك تفصلها الى جاعل واحد بالمتشخص لا يلزم ان يكون سببا ولا يورث
اقوى من فصل الفصل فاعلم ان القدر المشترك لو كان على ان يكون فصل المعلول اقوى يكون واحد بالمتشخص
هو القدر المشترك واحد بالجوهر واما بقية انه لا يلزم فصل المعلول عن العلة الموصولة اليه لا يتوقف المعلول على اوجه
ويعلم ان ثبت بعد انما يكون انما بان المعلول يجب وجوده عند وجود العلة الناقصة والاكملات نسبة الوجود والعدم
عند وجود العلة الى المعلول على السواء في حال وجوده وعدمه سواء في الوجود والعدم فذلك يكون العلة عند وجود
المعلول هي ان يكون مخرج ما يوجد مخرج عند وجود العلة ومخرج المخرج محال ما يوجد المخرج واجب والتفسير على هذا
الوجه الحسن مما قالوا لم يجب عند وجود العلة فيفرض وجوده في زمان وعدمه في زمان اخر فاما ان يحتاج الى امر اخر يمكن
في وقت عدمه وهو خلاف المفروض واما ان لا يتوقف ما يوجد في وقت دون وقت فالحجج من دون مخرج وذلك
لانه يرد عليه ان الاستحالة انما كانت في نفس المعلول في وقت دون وقت ولعل الوجود على هذا الوجه مستحيل
وتمام الكلام يعرف في موضوع القول ان البيان انما يفيد ان المعلول يجب على حسب اقتضا العلة بعد إمكانه لا عند
وجود العلة بل يجوز ان يكون الخلق للممكنات فاعلم بالاضمار ان السامع ارادته واقضاه فيقتضي ارادته في
الانزال بان لا يوجد المعلول الا بعد عدمه في لا يجب محتمل بعد عدمه في يجوز مختلف المعلول عن العلة والواحد
العله الموصولة او غير ارادته بان يوجد معلول ولا يوجد معلول ولا يوجد اخر فلا كلام ايضا ويجوز ايضا ان يكون
المعلول صالحا للوجود الا في وقت معين بان يكون الوجود مستحلا عليه الا الوجود على وجه خاص في وقت خاص والوجود
قبل ذلك الوقت يكون مستحلا فلا يكفر وجود العلة قبل ذلك الوقت من الحجاب العلوي في مختلف المعلول عن العلة
الناتجة ولا يكون ملازما لها او يكون احد المعلولين محال عليه وجوده الا في وقت مخصوص وتنسب على المعلول
اللازم الوجود في ذلك الوقت فيصح انفراد احد معلولي علة واحدة عن الاخر ثم قد يورد النقض على ما قالوا العلة
الواجب وجوده فانها تلازمان مع كونها واجبين غير محليين ودعوى اتحادهما فلو غلط لا يلتفت اليه
لنقل فنقول الدليل من انما عدم عدم واجب ثبوت الواجب سواء افعدم عدم الثابت او عدم
العدم البسيط لان فرض عدم الواجب بان ذات سواء كان تاما او بسيطا ففرض واجب وقد يقع بان
تفهم عدم عدم الوجود واحد هو ذات الواجب والمصدق يجب تلازم العادتين كما سلكه الموصوفه الوقت
توجب تلازم معلوليهما ولعل من ادعى العينية رافضا ومقصوده ان عدم الوجود في واحدة بالنظر الى المصدق
وتلازم انما يستلزم العلة اذا كان المتلازمان موجودين بوجودين متباينين او لمصدقين ولا يظن ان
للقوة السقيمة من التحصيل يوجب ذلك السقيمة ان نسبة المصدق الى المصدق ليس اقل من نسبة العلية الموصولة

بالتقوى منها اذا كيف العلة الموجبة لرفع ^{العض} فتدبر في هذا المقصد الواحد على مثال ونقضي ايضا نقضا لبعض
مقصود الحكم بالانقضاء ^{بعض} وهذا تحصيل هو سد بورد النقض مع عموم الموجب ولذا لم ينفقت اليه ^{بعض} النقض
ايضا بالنقضاء المتعارفة بالعين الخسيس رسي كراته الاجوبه عنها ثم انقضى الطوبى قدر او يكون انقضاء
معلولى على واحدة ان يكون تلك العلة بحيث توقع ارتباطا انفجارا بينهما فان الواجب ^{بعض} انقضاء كون
احد المتلازمين على موقفة للاخر او كمالا معلولين على موقفة ثالثة موقفة للارتباط الا انفجارا بينهما وقال ^{بعض} ان
كلما الاشتراك ان هذا اختيار الشيخ وابناه ولهذا دفع قول شامخ المطامع ان لا اتفاق في الواقع لأن مصداقه ^{بعض} انقضاء
لا يكون الا واحدا ما ينبغي ان انفجارا على موقفة لها بوسط او بلا وسط ووجه التوقف ان غاية ما يدور ان يكون المصداق
بوجوده على موقفة لها لكن هذا القدر لا يكفي للارتباط بل يجب الارتباط للارتباط فبما ينبغي ان يكون ^{بعض} انقضاء
انقضى فذلك ^{بعض} ان لا موقفة بين متلازمين اصلا لا بما اذا كان احدهما على موقفة فاحدهما مقدم والآخر
معلولى عليه واحدة ^{بعض} موقفة للارتباط المتعارفين لا ينفق تناقض قال الشيخ المتقول في حكم الاشتراك ان هذا غلط ^{بعض} من
احد المتلازمين علة وانفقت عن ان ^{بعض} المتلازمين ما ليس بينهما الا مصداقه وهذا اذا منع لليقيد على قامة ^{بعض} انقضاء
عليه قال الشيخ في تلك الحواشي في بيان ذلك ان موقفة المتلازم سواء كان في الوجود او في العقل لا ينفك عن علاقة
العلة ^{بعض} بيني لان كل شئين لا يكون بينهما علاقة علة ومعلولة لا استنادا في انكسار احدهما عن الآخر ^{بعض} انقضاء
منها امكان بالقياس الى وجوده ان لم يكن له امكان فموقفة اذا لا يمكن بالقياس الى الغير عبارة عن مقدم ^{بعض} انقضاء
ذلك الغير ولا استنادا ليد ^{بعض} انقضاء في ذلك في استثناء لا يكون بعضها على بعض ولا معلولا ولم ^{بعض} انقضاء موقفة
الى انقضاء العاقبة فكل انقضاء بينهما موقفة لزمه فلا بد ان يكون بينهما علاقة ماحد وجبين ان يكون احدهما موقفة
الاخر معلولا او يكونا معلولين على واحدة او وقعت تلك العلة ارتباطا لكل منهما بالاخر على وجه لا يكون دورا
انقضاء وهذا ^{بعض} انقضاء في بيان دعوى ان لا لا يكون بينهما علاقة العلة قسمي امكان بالقياس الى الغير موقفة
وغيره ان لا ملازمة في مالا علاقة العلة منها كيف والا يمكن بالقياس الى الغير ليس الا ان ^{بعض} انقضاء
مصداقه وعدمه بالنظر اليه وهذا موقفة الانكسار فمجرد ان المتلازم يتحقق فيما ليس فيه علة ^{بعض} انقضاء
او معلولة ثالثة فالمصداق ضرورة علة فكل منهما واجب بالقياس الى الآخر لا ان ^{بعض} انقضاء انقضاء
ملازمة فكل منهما واجب بالقياس الى الآخر فكله لا يكون في غير ^{بعض} انقضاء والمحال لا يمكن بالقياس الى الغير عبارة
عن عدم ^{بعض} انقضاء انقضاء من فان اراد بالاجاب كونه علة لوجوبه وبالاستحباب كونه معلولا فليس ^{بعض} انقضاء
بالقياس الى الغير بل معناه لا علة من عدم ضرورة المصداق والا مصداقه ابا دلو سلم ان معناه ^{بعض} انقضاء

فهذا الذي في لزوم فانه عبارة عن وجوب المصاحبة سواء كان بين المصاحبين علمه ام لا وان اراد بالانجاء
لواحدة تلك العلة الموجبة فلا يكون لاحد مما كان بالقياس الى اللزوم فليدبر من الدليل اربع اشياء الاول ان
ثم ان لم يكن العلة الموجبة فاشتهر في اللزوم بل يحتاج الى البقاء العلة التي تقار وتقول هذا لا تقار اما اذا
المعقول الى العلة الموجبة فهو كاشف في اللزوم ولا يحتاج الى المعلولية ثلثا واكثر اللزوم بين اللزوم
الموجبة معلولها واما افتقار الى ما ليس عليه موجبة فهذا الافتقار غير موجب للزوم ولم يكن العلة الموجبة
موجبة فلا يلزم في اصلها ان قلت تحاران الافتقار افتقار الى غير موجب لكن هذا الافتقار يوجب لزوم
للمفقر وما كان هذا الافتقار من الجانبين فكل مفقود على لازم الاخر قلت لا يكون كل مفقود الى الاخر من جهة واحدة
فانه ويرجع الى انما يفقر بجهة تفيد غير موجبة اذا كان مفقودا فقد اختلف المفقود اليه فاللزم للاحد لا يمكن
ملزومه فاصل ثم انما سلمنا ان العلة الموجبة مع هذا الارتباط الافتقار كاشف في اللزوم لكن ان يكون هذا الافتقار
ثالثا دون الباقين ثالث بل هو خارجا بينهما او الباقين رابع فيكشف في اللزوم فاشتهر في البقاء وذلك الثالث هذا
الافتقار حكم محض فاصل قوله وما يربطه الجمهور من انما يفقر الى البقاء بالبقاء يعني غير وارز ولا يتما
معلوم ان بطلان موجبة ثالثة وبطلان ذلك منها مفقود الى موضوع الاخر كاشف في الحقيقة او بعض من كل منهما وهو
الاضافة الى بعض الاخر وهو الذات الموضوع للاضافة والحاصل ان مع افتقار الكل من الاضافتين الى موضوع
الاخرى فكيف لما كان التقاطيعان الحقيقيين بارتين غير الاضافتين غير بطلان افتقار الى موضوعيهما والمستبعد
بان عبارتين غير المفهومين المركبتين اضافة فبين والذاتين الموضوعتين صارت اضافة فاما جارية اضافة
كل منهما الى الجزء الاخر في اللزوم هذا القدر وان عول على الغير المطوس في جميع الاثبات لكنه ليس
اما اوله فانه لا يجرى في اللزوم بين وجوديهما العقلين والشيء المقبول اوله انفس من المضافين باقية
وجوديهما العتقن ووجوب بعضهما واما ثانيا فقلنا فاقه كل من الاضافتين الى موضوع الاضافة الاخرى فانه
الى امر اضحي غير المتلازمين وليس بينهما ارتباط افتقاري اطلاقا فقد لغت المعلولة ثلثا من دون ارتباط
بين المتلازمين فاما الافتقار الى الامر الاخر في تنفي في اللزوم فاصل قوله ومن هذا القيل للزوم العقود وافتقار
التصايف قد تنقض في المحاكات بان عكس سببه الدائم اب يد الدائم فالحكم والاصل متلازمان مع فقد
عللة العلبة فاجاب عنه انه بان الفقيين معلولتان معلومة واحدة ويحتاج كل منهما الى اطراف الاخر وهذا
مما لا يصح به لان العكس والاصل قد يكونان ضروريين وان لم يكن عكس اب انه الضرورة ضرورية على الوجه
الكل كما في قولنا واجب الوجود ليس متجزيا للضرورة عليه المتحسين واجبت الوجوديهما فضاء متلازمان

[illegible]

في الوجود حيث تنفرد فلا بد على ما قرر قوله لا يقتضي رايه هذا الخوف اثبات المطلب قوله لان الصور يجب وجوده
المتوسط ان سببه الصورة انما اثبت بانعدام مع عدم كنه كل منهما عدم موجب وانما جريا الى عدمه ثمة لتوقع ربطا انفراديا
بينهما ثمة اثبات عليه الصورة على هذا الوجه موقوف على بطلان عليه الوجود فلا بد من موقوفه على البطلان عليه الوجود
على فاعل قوله والعلة الفاعلة الاولى اسقاطا لفظا فاعله وان تقول والعلة الموجبة قوله والصورة انما ثبت على
الوجود اذ اياها الصورة المطلقة او المراد ان الصورة ليست على الوجود اهلا لا ممتنا ولا سحيقتهما بالانحاء التي ذكرته
وهذا لان انعدام ليس الا بين الوجود والصورة المطلقة بمعنى على الصورة التخصيصية فهو ان كان صحيحا في تركيبة خارج عن المقام
والفهم يحفظ السابح البعد الحقيقي بالانقسام الثلثة بويده ما قلنا والافان لعلته فيفقد عن الصورة التخصيصية من كل وجه قوله
ناهنا نحتاج من شخصها الى هذا انما هو دور مجرد عن المكان لا يميز الامانة وايضا هذا لا يثبت انما يفقد وجوب الصورة
بالشكل فله بطلان ما قال المصنف من انما هو دورين وهو ما بالشكل او مع الشكل قوله والاسئلة على ما ذكره الحكم الموقر
سئل الامام ع على طريق المعارضة بان الشكل متاخر عن الحدود المتأخرة عن المقدار المتأخر عن الصورة فبالشكل
متاخر عن الصورة بهذه المرات فله بوجوب الصورة بالشكل ولا موانع عنه انما بما اجاب به انه المطلب ان المقصود
قافو الصورة التخصيصية عن الشكل او معيشة لا يوجب كنه لا يفقد الا في الشكل عن هذه الصورة قوله واعترض بعضهم بان
اخراج الصورة التخصيصية الى الوجود هو الذي ينفصل عما لم ينفصل الا بحدود متناهية فمهم التخصيصية يحصل بالانضمام
التخصيصية فاجزى لا يوجب شخصها لانه ينعقد مع بقا التخصيصية فلا بد ان الشكل لان العام الى الشكل يوجب شخصه
قوله ان الاعتراض الشخصي للمادة ان ليس المراد بالشخص ما يكون ساطع الشخص ومفروق السبع من حيث
ان المراد بالشخص ما يكون من لوازم الشخص وانما زائدا ويكون ساطع الشخص او يكون متممات العلة لغيره عليه
التخصيص باحد هذه التامات لا ينافي كنهه عليه ما يفيق قول المصنف لان الشكل من جملة شخصيات الصورة بتوامها
لوازم شخصها مساوية فيمكن شخص الصورة مع الشكل وانما متممات العلة الفاعلية لشخصها فيمكن شخصها
بالشكل فالصورة اما يجب وجوده بشخصه مع الشكل او بالشكل بدون الشكل لا يوجد قبل الوجود لما راجع الفرض
الشكل المفروض لا يبرهن للصورة لا يوجد نفس البكدة والبرهنة المتوقف او اللزوم الوجودي لا يشكل لفظي والفرض
مستوفى للصورة المطلق وايضا لا بد من هذا كنهك اللزوم الوجودي الشكل يجوز ان يكون من اللوازم المتأخرة المتأخرة
ان لا يبدل بان الشكل والوجود متلازمان فلا بد من علة العلة والشكل لا يمكن ان يكون علة واللازم كونه حيزا فهو لا محمول
عليه او محمول عليها لعلته اذ لا يمكن لا يوجد قبل الوجود فلو اجابا او متأخر عنها فاعل قوله فلو كانت الصورة
على الوجود او غير كانت الصورة بمسما او شخصها على مطلقه اذ لا مطلقا لا يبرهن ان يكون شخصها حق

البسطة اما على الثاني فغير داما على الاول فلا تحصل البسطة المطلقة والوسط لا يكون الوسط من حصول المعلول والبسطة واضحة
 بالتحقق فلو كانت البسطة على ما حدده الوجه كانت واضحة بالتحقق ثم يلزم من تقدمها على البسطة تقدمها على الوسط
 هو ما فرغنا او مع ما قد كانت متعارفة فمنه سلك او مع ما قد اتفقوا عليه على طبق ما راجع قوله وهذا يمنع المتناقض من كلامي
 الحكيم في الفصل المقام انهم قالوا في بيان ابطال كنه تلك الحاد برعل الحاد ان وجود المحسوس مع عدم الحاد ولو كان
 الحاد مع عدم المحسوس لكان متعديا لغيره فيكون متعديا على عدم الحاد فيكون الحاد يمكن قبل يلزم منه الاتحاد مطلقا لان الحاد
 معلول البسطة في نفسه فمتعديا على وجود المحسوس الذي هو مع عدم الحاد فيكون متعديا على عدم الحاد فيكون الحاد متعديا
 وجوده ان لم يوجد الحاد مع وجود المحسوس اي ذاته بما يجوز قبول الحاد مع المحسوس من حيث هو محسوس عند الحاد
 ولو كان المحسوس معلولا للحاد لكان وجوده بما هو محسوس متعارفا وهو مع عدم الحاد واما لو كان معلولا لشيء اخر في
 وجوده متعارفا عن الحاد مع وجود المحسوس فلا يكون متعديا على الحاد واما ظاهر هذا فتأمل والبطء فالتواني بيان لعدم
 المحسوس في الجاهل على الالام ودر الجاهل من حيث سلك الحاد لان المحسوس مقدم على الجاهل ودر الجاهل من حيث
 تقدمها عليه فغير متعديا على الجاهل فالتواني ظاهر مانع التظاهر بالذات على تقدمه عليه بالذات واما فائدة ما في نسخة
 من الالام لان المحسوس مقدم على ذاته الالام كانت الالام متعديا من حيث وجوده المحسوس فيلزم الحاد على تلك
 انتم بتم انهم قالوا ان العقل الاول عليه العقل الثاني والتلك الحاد لكل وان العقل الثاني عليه المحسوس والعقل الثاني
 يتلوا فان تلك الحاد مع عدم المحسوس متعديا عليه عند تم مع انهم لم يذكروا ان تلك الحاد على المحسوس مانع التقدم
 بالذات لا يكون متعديا بالذات على ما هو متعارف عند فعال الالام مع انهم لم يذكروا ان تلك الحاد على المحسوس مانع التقدم
 وعدم حكمهم مقدم مانع التقدم بل بما سيجان فان وجهه من غير احد المعين تأخر الاخر فيلزم من تقدم احد المعين
 عدم الآخر وان لم يجب بل لم يجب ذلك وهذا هو الذي عبر عنه الله بالتعديان كما في تلك النسخة من التقدم
 يجب اتحاد الموضوع قال الحكم المجتهد بازاء التقدم والتأخر فان كل شيء اذا ثبت له غيره فاما ان يكون متقدما
 او متاخرا فلا يكون متقدما ولا متاخرا فمتعديا ولا كان المجتهد بازاء التقدم فيقسم على قسمين فاما المجتهد
 والحد ان لا يكون احدهما معلولا للآخر فاما ان المجتهد الزمانية ان لا يكون احدهما متقدما ولا متاخرا
 الزمان كما ان المجتهد في الزمان ان لا يكون احدهما زائدا في الزمان ولا متقدما او متاخرا كان المجتهد في الزمان
 ذكرنا فله يجب في المعين اذا تقدم احدهما بالبعد على ثالث او تاخر عنه ان تقدم الآخر على ذلك الثالث
 او تاخر عنه او ليس كلما لا يكون معلولا ولا عليه شيء ان يكون عليه لا يكون ذلك الشيء عليه بل منع ذلك والاشغ
 علان على معلول واحد فكذا ليس كلما لا يكون معلولا ولا عليه شيء يكون معلولا لغيره ذلك الشيء فكذا لا يجب في المعين

[illegible]

[illegible]

الاعتقاد متاخر عنه فغير وارد لان مطلق التلازم غير كما في بل لا يمتنع انشاء عبارة اخرى ايتمد عليه ايضا والاعتقاد
على المعقول المحل في انهم وانما ماسا فكل العقل الموضوع على الواجب واجب في جميع حالاته ومطلوب في جميع اعتباراته
الاعتقاد نفسه اوسع وجوبه لوجبه الواجب مع فالا اعتبارا الذي صدر به للعقل الثاني والعقل الاول كلاهما ضروريان
للعقل فيقول اذا تحقق العقل تحقق العقل الاول تحقق جميع اعتباراته واذا تحقق العقل الاول مع جميع اعتباراته
تحقق العقل الاول باعتبار عليه للعقل الثاني والعقل الاول فقدرنا هذه المقدمات المتلازم بين العقل الاول
والعقل الثاني فان لكل الاول منها ما في متلازمه ان فليزج نفهم العقل الاول على العقل المحوي لكونه مع عقله وكان
بقدره ومع ذلك لا يقال انهما يتباينان لعدم وجود العقل الا اعتبارا ليس بواحدة على ان من مقدمات
بما يتباين ما يلزم من بينهما بطلان ما شرط من المتلازم من العقل الا اعتبارا من عدم اود هو أو غير لا يفرق بينهما
ولا يلزم كلام الطرس في غايته الاقتضال فخال قوله ومنه ان العلاقة بينهما ليس علاقة حقيقة بل هي
الاجتماع بينهما ان هذا القول مستدرك من البيان على الوجه الذي ففهمه انما اول حديثه ان العقل الثاني
الذي انشأه لكفرنا به ليس بان يتصور الذي ذكره ان الشك في فاني الكلام على ان المتلازم لا بد فيه من علاقة السببية
بل العقل الثاني لا يقع فيهم من يتوهم ذلك فيحكم بطلان البعثة لا توقع الكلام عليه قوله فاذن وجوب
بينهما غير سببية واحدة فمفصل الخيرة ان هذا غير لازم كما سبب لان لم يطل فيما سبب الا لكون الصورة على مطلوب اوله
لا بد من شرط ولا يلزم من ذلك بطلان كونها عليه موجبة فجزان يمكن الصورة المطلقة جزا الاجزاء العقل العامة
في وجهه لا يوجب كما في من المتلازم فلا يحتاج الى ان يثبت سبب مفصل ثم لا يبرر من السبب العقل الموجبة لا يمكن
ان يراو بها العقل الموجبة بل لا بد من ذلك لان من كان محلول عنه موجبة متلازم بها كذا معلول لا عينين فلو
كان محلول للعقل موجب موقف الارتباط الا فطامر بينهما لا يكون متلازمين وهذا ينقض حكم الشكل الاول
المراد فحقا ان التلازم المتلازم بينهما لا يمتنع الا بناء على انه موجب في لازم من البيان المذكور
في الصورة معلول ليس سبب مفصل بل يجوز ان يكونا معلولين لنفسهما محلولان في
ما يوجب المذكور والعقل المراد ان وجود كل منهما يمتنع بالضرورة الى سبب واحد مفصل وذلك السبب نعم البسوة
باعتبار الصورة كونه شرط واسطة وذا غير بعيد بل هو البسوة فلام السبب من الشك في كونه لا يحتاج على
هذا الى البناء على اقتضا والتلازم كما سبب ففهمت قوله وذلك السبب الواحد ان نعم كل واحدة
بما لا يمتنع في الكلام انما ان البسوة مشتقة الى الصورة من حيث يراون العقل العامة لا يمتنع
عن المعارف والاعتقاد ان السبب انهم على ما مضى مع حاجة كل منهما الى الآخر ففهم

جودها شيئا وذلك في باطل واما جمل من مبنى الى معرفتها فيكون دون حاجة اصلها من جانب الاول باطل لان السبب
 الصورة ليسنا عارضين لمعرضين مختلفين وكذا الثاني والاولا كان الافتقار في سببها بل عارضها فيطلب التلازم
 الذي يبنى الى التلازم بين العارضين لتمام التلازم لا يمكن بدون الافتقار وان فرض سبب ثالث والاول باطل التلازم
 فانه يجب الارتباط بالافتقار في التلازم ولا يكفر العلة الثالثة فقط فان لم يبق الا ان يكون الافتقار من جانب
 واحد البسبب غير ثابت لان بعض شيئا الصورة فالصورة هي المنفردة اليها وفيه نظر لان الارتباط بالافتقار قد يفسد في
 فان اردت به الارتباط الافتقاري بين نفس شي التلازمين فذلك لا يجب ان لا يمكن بين افتقار لعين تلامزم اول الافتقار
 فاما لانه ان الموصوفات الى الافتقار فيها لقيم وتفاوت وان انقول منها الى الافتقار في سبب وان اردت الافتقار انعم
 من ان يكون بين ذاتي التلازمين العسما او يكون لاهدما الى متعلق الافتقار كما يستبعد فيقول مقدم من المتعلقين مع
 قطع السبب من سبب نفسه يجوز ان يكون الافتقار في السبب والصورة لكل منهما الى عوارض الافتقار وذلك لتمام التلازم
 واليقوم مع الافتقار الى المتعلق في التلازم دون العوارض مطالب بالبرهان اعلم ان السبب في هذا المطلب الظاهر
 اول التلازم العلاقة بين السبب والصورة علاقة المتصانف لانه لا يتقبل كل منهما بدون الافتقار فيقال اما ان يكون العلاقة
 بينهما علاقة امرين متطابقين الوجهين احد واحد ومعلوم لا يمكن لا يوجد احد بها الا الافتقار لوجوده فكل متضمن ليس له علاقة
 للافراد الا لا فرغ شيئا به هذه العلاقة فلا يجوز ان يكون في احد واحد لرفع الافتقار حيث هو ذات بل يكون امر واحد
 مع رفع لا فرضا موجب رفع فاما ليس رفع احد بين اثنين المذكورين على رفع الافتقار لا يستلزم ان يكون مع ارتفاع
 الافتقار فلا يجوز ان يكون رفع الافتقار منها لوجبه ثالث غيرهما او كسبب رفع في ثالث من الافتقار في رفع ذلك
 الثالث لم يكن رفع هذا ولا يمكن في رفع ذلك فان لم يكن بل كان ليس رفع هذا الامر ذلك ذلك والامر هذا من غير
 سبب ثالث غير طبيعيا وطبيعي كل واحد منهما متعلق من الوجوه بالافتقار فاما ان يكون ذلك معهما فيكون متصانف
 بها ليست متصانف فاما ان يكون لوجوده وبين ان مثل هذا لا يكون واجب الوجود فيكون في مرتبة مكنم الوجود لكن
 لرفعها واجب الوجود فلا يجوز ان يكون واجب الوجود بذلك الافتقار في ان يرفع واجب الوجود هو صاحب
 معروض الامر اذا ارتفاعه في العمل في ثالث ويكون ذلك التلازم في حيث هو علة بالفعل لوجبه صاحب
 التلازم رفع احدما الافتقار كونه على بالفعل فيرفع هذا انما يرتفعان بسبب رفع في ثالث وقد فلا ليس كذلك
 فقد يطل هذا من الحق احد القسمين الافتقاريين فاما لكان رفعها بسبب في ثالث فيكون مفعوليه فينظر كيف
 يمكن ان يكون ذات كل منهما متعلق بمفارقة ذات الافتقار فلا يجوز ان يكون كل واحد منهما يجب في رفعه العلم لوجبه
 صاها لا يمكن كل واحد منهما هو الحد الفوتيه لوجوب وجودها في هذا وانما ان يكون احدما بعينه اقرب الى الثالث فيرفع

هو الوسط في مقابل هو العلول ويكون الحق في القسم الثاني الذي هو الوسط بينهما علاقة يكون احدهما علم والآخر معلول
فان كان رفع احدهما موجب رفع الثالث محذور رفع الثاني منها فعد احدهما علم والآخر معلول واللام
في الثاني على ان يكون احدهما معلول والآخر علم فليقل الا ان احدهما محذور ان يكون العلم بينهما ثم يستل بالاطال فعد
الاولى في جانب علم الصورة فليقل في هذا الكلام ان الشيخ انزل المخرج علمه فعد احدهما علم والآخر محذور من العلم
فليقل في جانب العلم والاطال السبق الاول لم يردم كونهما متساويين والاطال الثاني بان ما يثبت له لا يكون واجب
الوجود فيكون مطلقا معلولا الى افرامال فقله وبين ان مثل هذا لا يكون واجب الوجود اما ان اشارة الى ما بين مثل في
الاضطرار ان يثبت المقالة الاولى ان واجب الوجود العباد ماله لا يكون مكانا من ان يثبت كل منهما الا في جانب
ذلك موقوف على ان العلم لا يكون من دون علم موجب على ما قرأت في مخرج العلم في تلك المسئلة في الكلام الصحيح
في ان علمه المتساويين يكون من دون علاقة العلة والا فليقل حديث الاطال المتساويين بين الوجود والصور
ويكون لظهور ذلك من دون دليل . اشارة الى ان واجب الوجود واجب في جهة الوجود ما في الوجود
حالة في الوجود لا توقف دليل على ان العلم بما يقدر على بل علمه الدليل ان الوجود ليس متعينا
بل متلذذ بان الوجود فقط لا في المنة بحيث لا يتغير احدهما الا في الآخر متغيره متعينا فاما احدهما علم والآخر
اولاه لا يجوز ان يكونا متساويين فثالث احدهما علم بها اولاه معلول لا ولا علم لا يسيل الى الثالث لان مثل
هذا لا يكون واجب الوجود بل يمكن كل واحد منهما معلول من علمه ومرفوعه العلم الى الوجود المتساويين مجرد فعد
حدهما في الثالث وقد فرض انهما ليسا معلولين فثالث احدهما ان كانا معلولين فثالث فليقل في
فرضيه واحدة بل لا بد ان يكون احدهما وسط والآخر فاما ان كلاهما وسط فهو در حال بل احدهما فعد في
عليه احدهما واما ان كان احدهما علم الثالث فعد الثالث محذور مع وجوب الآخر العلم فهو وسط في جهة
الا فليقل الى السبق الذي يثبت احدهما متلذذ من دون علاقة العلة فاذن عدان ان احدهما علم والآخر
ليس جانب العلة فليقل والصف فان تلف التبريت من باب العلم الاستدلال على ثالثة ثم من ان يكونا متساويين
معلولا فليقل في جهة العلمين احدهما معلولان فثالث في افرامال فليقل ان يكون الواقع السبق الا في جهة
ان يثبت في وجه واحدة اذ لا يلزم صدور الكثير من واحد فليقل علة الوجود والصور لا يكون الا في جهة واحدة
وهو ظاهر في القول اذا كانا معلولين فليقل علة الوجود واحدة الصورة بوجهها معلولان معلول الحق فيقول
لا يبعد ان محذور في جهة واحدة بل يكون احدهما وسط في صدور الاول فليقل في جهة واحدة في صدور في الوجود
الصورة بوسط في جهة واحدة ان يبعد عن الواحدة بوسط في جهة واحدة في الوجود في جهة واحدة

[illegible]

[illegible]

ومعقبه ليس له سيم كما ذكره لان الذي ذكره انما يفيد كون معقب الايون مقبلا على جميع المنفصل بالايون وذلك
لان في تمام المادة بالصوره اشهر بعد اطلاق الايون الى اطلاق لان حاصل نفس الامام ان عدم الاشكال لم يرد على معقب
مبدل المقيم بالبدل لم يكن الا في صورته صورا معقبا لنفيم الجسم باعقاب ابد اليا لنفيم احدا الجسم
الا في نفيم كمنه الا في صورته لان العوض بين الاوضاع والصوره لم يكن الا في الحاصل وعنده فانه لا يكون
فيه الا في اليا صورا صورا ليس في اليا العكس الاظهر ان السيم يثبت الصوره ما نفيم فلا بد ان يكون
معقب هذه الابدال لا نفيم الجسم فلهذا ان تعقب البدل لا يوجب كون المعقب مقبلا على اليا عليه ثبت بدله
زايد ليصل الى سيم كما لا قال بدل على فلهذا في كلام الامام اليا مع واذا هو غير المتصور انما ينفيم من غير علم
اجتماع الجسم في كونه جسميا في وجوده وشخصه فخاصه اما اوله فلا بد من ثقل الى اصل الدليل فيكون ان قبيح البسوة
الى الصوره من شخصها فقط لا في صورته واما ثانيا فلا بد من امتلاك نفس اليا الجسم بمقتضى الشكل المطلق الى مقتضى
اظهار مقتضى الجسم الى مقتضى الشكل فنفيم كونه في اليا في الوصف فخال بل المطلوب في الجواب ان يقال ان اليا
غير الغلظك هذه الاوضاع ان نفيم مقيم واضمح ارباط افعار سيمها وحدها لا تتغير من جانب هذه الاوضاع الى
مقتضى الحاصل فثبت الجسم نفيم هذه الاوضاع وهذا لا يمكن ان يكون شيئا من كل واحد منها لتمام بالافضل يكون كل واحد
مقتضى مقتضى ما يورده على نفيم الاوضاع على نفيم الاوضاع ان السيم قصد بهذا الطال كونه المقيم لكل واحد منها بالافضل
مورد وجميع ما يكون الكلام السابق الى البطل كونه مقبلا على جميع الاوضاع غير افتقار حاشا اهلان قلبت تدبر
سابقا استعماله امامه كل بالافضل فثبت كونه مقصودا بالذات بل المقصود من قوله وليس يوجب البطل كونه المقيم
فيما المقصود باليه كانه شيئا من جهة الطال من افعار كل بالافضل مقصودا وكيفية ان يكون مقصودا من جميع الكلام
لكن في البطل كانه لا يتغير افعار المقيم مع عدم افعار افعار المقيم فلهذا لا بد من معقب البدل الى لا بطل الا فاعاد مع عدم
بالا فاعاد وقوله ليس يوجب ذلك الى لا بطل كون المقيم مقبلا باليه ولا لطل الاداه كمنه لا ذكر صفات مقبلا على بدل
مورد فذكرنا ما قصد نفيم ثم قال والمقصود بالخلاصة الخاصة لانه ما ينبغي ان يطلب كيف انتهى ليعانه قد تمت ونحو
ان الصوره بعد ما لا بد من نفيم الا في اليا من غير كونه تفاعل فيجب ان يطلب كونه ذلك ثم قال انما يمكن ان يكون ذلك
اذا كان الجسم الباطن هو ان يكون البسوة في سبب اصل غير معين معقب الصوره اذا اجتمع في وجود البسوة التي اليا
بيان اليك في مقصوده ان العلية التي اليا في وجود البسوة التفاعل الاصل ومقتضى الصوره المقصود في وجود جهة الصوره
ثم فاعاد التفاعل وهذه العلية بالية بفعل التفاعل بالتحقق في الفاعل الصوره فيوارد اليا في وجود جهة الصوره
لان فرض من الصوره الخاصة واما في الصوره اللازمه فهذه الصوره التي اليا في وجود جهة الصوره

سواء كان الوجود في ذاته محتملا في ذاته أم لا
الأول أن سائر الأشخاص الصورة في الوجود لا يكون له الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
الآخر شخصها في شخصها لا يمتنع في الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
في هذا المقام يجب أن نلاحظ أن الكلام في الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
وغيره في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
يستلزم من الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
والآخر في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
فلا يكون من الكلام في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
قوله في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
كانت مستغنية عنها في الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
على شخص الصورة في الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
الفاعل في الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
أن الطبيعة المطلقة في الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
شخص معين فالوجود في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
فما يطبق في الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
كثيرا فالمعنى في الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
المطلق الذي في الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
وغيره في الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود
والآخر في الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود في ذاته المحل في شخص الوجود

بأنه لا يمكن له العمل المتوسط فيقال لا بد من تحقق هذا ما علم ان الصورة المطلقة عبارة عن وجودها بالوجود
الا لا يمكن له وجوده البتة فلو لم يتحقق وجوده في الصورة من حيث هو فياذا خلت ما عاينته فيكون فاعلم ان الصورة المطلقة
على حسب ما عاينته في الصورة من حيث هو فياذا خلت ما عاينته فيكون فاعلم ان الصورة المطلقة عبارة عن وجودها بالوجود
ثم ما عاينته في الصورة من حيث هو فياذا خلت ما عاينته فيكون فاعلم ان الصورة المطلقة عبارة عن وجودها بالوجود
استخفنا هذا تحقيق كلامهم على طبق ما علم من العلم بحقيقة الحال ثم قد سئروا في ذلك بان القاب البتة بالصورة المطلقة
انها غير متكونة فيكون فيكون وجود البتة لا يصح عندنا عينا وجواب علم المحقق الاول ان القاب البتة بالصورة المطلقة
البتة وانما عاينته في الصورة من حيث هو فياذا خلت ما عاينته فيكون فاعلم ان الصورة المطلقة عبارة عن وجودها بالوجود
قبل الانتهاء بالصورة لزم قيام التخصيص من التخصيص وبذلك الكلام غير متقوم لان انما ما يستلزم من انما لا وادارة
ولا كونه ولا عاينه ولا عاينه بل معناه انما يستلزم الذات متبعية لغيره لا بد من انما ما يستلزم من انما لا وادارة
ولذلك ان التخصيص في الصورة لا يوجد بدون القاب البتة بها كانت ثابتة في نفسها ثم قد سئروا في ذلك
به حاشية في قوله ثانيا في هذا التخصيص فيكون هو ثابت في الصورة من حيث هو فياذا خلت ما عاينته فيكون فاعلم ان الصورة المطلقة
في انما ما يستلزم من انما لا وادارة بل معناه انما يستلزم الذات متبعية لغيره لا بد من انما ما يستلزم من انما لا وادارة
في انما لا يكون مغايرة للصورة والبتة المطلقة جزا ان يكون مراد الشيخ بهذا قال ويجعل ان يكونه متعلقا بالشيء
ان البتة متعلق في وجودها بالعمل استخفنا الى مغايرة الصورة ذات البتة متعلقة الى نفس الصورة من حيث هو
الى مغايرة الصورة فيقال البتة المطلقة البتة جزا ان يكون مراد الشيخ بهذا قال ويجعل ان يكونه متعلقا بالشيء
متوسط ثم بعد مغايرتها في نفس البتة المطلقة بالصورة المطلقة ليس الحاجة الصورة البتة
فيما في ما عاينه ان الحلول لا يكون الا بالحاجة ذاته ثم بعد التبعيد الذي قد ظهر في كلام الامام عليه السلام في قوله
البتة المطلقة ان الصورة وجدت غير مغايرة ثم فارتفعت بعد وجود البتة وحقق ذلك ان الصورة وجدت
في البتة من حيث هو فياذا خلت ما عاينته فيكون فاعلم ان الصورة المطلقة عبارة عن وجودها بالوجود
عنه فيقال ان البتة المطلقة لا يمكن له العمل المتوسط فيقال لا بد من تحقق هذا ما علم ان الصورة المطلقة عبارة عن وجودها بالوجود
عنه فيقال ان البتة المطلقة لا يمكن له العمل المتوسط فيقال لا بد من تحقق هذا ما علم ان الصورة المطلقة عبارة عن وجودها بالوجود
عنه فيقال ان البتة المطلقة لا يمكن له العمل المتوسط فيقال لا بد من تحقق هذا ما علم ان الصورة المطلقة عبارة عن وجودها بالوجود

الاثر على الوجود في الخارج والصوره من الموجودات الخارجيه ولا يسئل الا بالانكار المستعاض الا انكار الوجود
تقوم الموقوف على العقدة بل انما هو من خصوص الحائق الوضعية ولا ينفك لان الانكشاف بالصوره انما يتحقق بعد صعود الصور
فترتبة الشخص فلا يستدعي بالذات الاتقدم الموقوف على شخص الفقه متماثل فيه واجبات ذلك المتحقق بانها بان انكشاف
الصوره بالصوره انكشاف فينتج فلا يستدعي تقدم الوجود الا بالانكشاف وان انكشاف على منها لوجود الصوره
في الخارج فلا يكون فيها وقبل في تصور كلام المتحقق ان الانكشاف على تصور انكشاف بحيث تربط اثار الانكشاف على كافي
انكشاف الجسم بالصوره الموجود في الخارج فانه لا يفر الجسم الوضعية في الخارج وتربط على اثار الاسود في الخارج والانكشاف
بحيث لا تربط على اثار الانكشاف كما ان تخلفا الجسم عارضاته السلوك الجسم العارضه السلوك موجود من الحيزه من اثاره
الصوره لان انكشاف انكشاف وانكشاف متحقق قبل وجود الوجود في الخارج فانكشاف الوجود بهذا النوع انكشاف على لوجود
الصوره فلا يستلزم انكشاف لا يندرج عليك فانه من الخط لان علة الصوره بالصوره بحيث الوجود الخارج على تصور انكشاف
لوجوده وانكشاف الانكشاف على هذا النوع من سبل العقدة الغايه ونحن لا نذكر كون انكشاف الوجود بالصوره غايته
الاجابة بل ذلك هو الحق لان ايجاد الوجود ليس الا لان تبيين الصوره لكن صورته انما هي الصوره العلية للصوره علة اوجها
وهي التي يكون عليها ما يشترك بها على قول لو كانت علة كانت متقدمه على الوجود لان الانكشاف الانكشاف المستدعي
انكشاف فلا يفر هذا الجواب بل يحتاج الى ما قد تقدم قوله والصوره العلية يشترك بسبب الاصل او الصوره جسمه ونوعه فاجسمه
ونوعه فاجسمه اذ ارجح مما تقدم النوعه صور مختلفه الحقائق فالصوره العلية من الجسم مما لا يلزم معاني تمام
حقيقته والعاقبه من الصوره للنوعه مما لا يلزم معاني الحقيقه فاما فاجسمه الجسم مما لا يلزم معانيه للزائله من صورته
نقلت الاصل في جعله الوجود موجوده وتغيره في الواقع وهذا من قوله والصوره العلية بسبب الاصل في انكشافه
الوجود بما عاين الزايله في انكشافه وانه الصوره النوعه فلا دخل لها في تصور الوجود ووجوده انما حصل بالانكشاف
نوعا بالانكشاف كما علمت ان للصوره النوعه ليس فيها قدر مشترك فلا يمكن على ذلك ان يكون خصوص حقيقه
فيستخدم الوجود بانكشافه لا ليس كذلك فانما هو علة دخل في محصلها نوعا بالانكشاف وهذا من قوله
تجلى لغيره من الشروعات بتجلى المادة فيغيره بالانكشاف غير الذي كان باب انكشاف الصور النوعه فيمده لوجوده
وهي الجسم بما هو جسم فعدم انكشافها الوجود لا يفر وجوده منها وانما يفر لولم يفر وجوده منها واليقين لوجود الجسم
للاثره من الصوره بالاستقلال ولا بأس بتوارد العلل على حصول واحد على اثاره انكشاف الكلام في هذا المقام
لكم بعد لا تكلو الحال عن صورته لان علية الصوره النوعه للجسم ليس الا عليها لا شرع في الافراد وصوره نوعه
يكنم الجسم في خصوص فرد النوعه الا في فرد اخر فلا فرق بين نوعين للصوره النوعه للجسم ونوعه

[illegible]

الثاني ليس منها افادة المعلول بل الافادة انما هي من غير انما الذي هو
 واحد لا يعم بعد كون الفاعل واحدا بالعدد والصفة القائمة بالشيء الاول منها الافادة ولا يلزم ان يكون يحصلها الضعف
 من تحصل المعلول ومنه انما افادة من هذا القول المتيقن الاول من حصول الجواب ان ذلك غير مستبين
 الفاعل الشرطي والربط لان العقل وان السبب غير ان يكون يحصل الفاعل ضعف من تحصل المعلول
 لا يمنع كون الشرطي والربط والابطال الضعف فحصل ما راعى ان ذلك لا يمنع الجاهل اقام انما هو الذي من الافادة غير
 البوجه العددية فخال قوله فان الصورة اللازمة هناك في الصورة الحسية والجمع والافاء في الصورة النوعية فيوزان
 يكون عنده السبب العقلية ان يجب التعمق اللازم بين مبادئ سبلات الافاد كصورة النوع كغيره باعدادها
 فيها باعدادها دون شخصيتها لا يجب انما في شخصيتها الى السبب لان شخص الماديات بالافادة فخال قوله كغيره انما هو
 يوجب كغيره التعمق من الجاهل انت تعلم ان اللازم ليس الا بين السبب والصورة المطلقة في الشخص فخال
 من الصورة لا يلزم تكرار الامتداد بين المتلازمين فان قلب الفرد في كل واحد من كذا لا يلزم تكرار السبب في الفردية
 كغيره لا يلزم قلب في الفردية او الحالت اللازمة وكانت محتاجة الى السبب فخال السبب ليست محتاجة الى السبب في الفردية
 فلم يلزم تكرار الامتداد بل في السبب ملازمة لتسبين الطبيعة الصورة وجميع الفردية وليس اعتبار تكرار بين السبب
 وطبيعة الصورة ولا بينها وبين شيخ الفردية للصورة والكلام في تلازم طبيعة الصورة وجميع الفردية باق فخال
 قوله بان يكون شخص السبب نفس ذات الصورة اه قال الامام رحمه الله تعالى شخص كل مبادئ الاقوى
 بان يكون ذات كل منها على شخص الاقوى قال البهائيون شخص السبب بذات الصورة معقول واما شخص الصورة
 بذات السبب غير معقول لان الصورة لم يبرزه الصورة بالسبب المطلقة لان هذه الصورة لم يفعل مغايرتها بغير
 السبب وهو الذي قال الله لا بالسبب لا يبي هو اذ يذنه الحلال لا يعقل بدون بذنه المحل الى اقران قال اول
 ذات السبب حقيقة الغاية والاستعداد فلا يكون على فاعله للشخص بل قد قبل كل نوع من الاشخاص مستقيم
 بالافادة اي شخصها بما يبي فاعله للشخص فيكون النوع لا حله كغيره الا من حيث الافاء فاعله بل الفاعل بل الفاعل بل
 بالملكة المستحقة بالمتخلفات انت تعلم ان ما ذكره اللاحق كغيره لا يلزم منه ان لا يكون ذات السبب
 الصورة بالسبب الشخص واجتماع الشيء الى الشخص من دون الحاجة الى مئة ذلك الشخص غير معقول والافاء قال
 بانها فلا يقيد الا ان ليس السبب ولا شخصها عليه فاعله للشخص الصورة ولا يلزم منه وبقا العلم مطلقا
 قد اقر بكونه بان شخص السبب قابل فيكون مطلقا ايضا على فاعله فقد ظهر ان ما قاله لا يفسد كلام الامام بوجه
 ثم قال الامام رحمه الله تعالى قد اقر من هذا القول اي كون الصورة على شخص السبب ما يورد على قولهم ان

[illegible]

الاعتقال بالاعتقال طابع المحل بما هو محل الخال بما هو حال دون عرض عارض كالاختصاص في حدوده ما الاول فقد انظر
آه قال الشيخ في ابيات التفارقه بيان الذاهب في المثل واول ما استقلوا من المحسوسات المتعقولات المشوقين
ان القسمه يوجب وجود شيئين في كل شيء كالتأنيب في مرتبة الالف بانه ان حاسه محسوس وان متعقولات متفارق
ابدا لا يتحد وحدها الكمال واحدهما وجود اسمو الوجود المتفارق وجودا متساويا وجعلوا الكمال في امور الطبيعه صورة
مفارقة من المتعقولات واما في العقل او كان المتعقولات امر الالف بعد ذلك محسوس بهذه فهو فاسد وكان المعقولات
بالاعتقال ونعمه سطر ابطوطان في هذا الزاوية ونقول ان الالف بانه معنى واحد هو وجود الالف في الله تعالى
وبقرع لطلبها وليس هو ابي المحسوس المتكثر الفاسد فهو ان المعقولات المتفارق وقوم اخبرم برون لهذه
الصورة مفارقة بل لها وبها وجعلوا الالف التخييلية التي تبارق بالحد واستحققت المتفارق بالوجود وجعلوا الالف تبارق بالحد
من الصور الطبيعه لا تبارق بالذات وجعلوا الصور الطبيعه انما يولد بمقدارته بلك الصورة التخييلية للمادة كما تتقو به معنى
التخييل فاذ افان المادة ومارت فطوره تفارقه طبعا فكان لتفوقه حيث هو عليه ان تبارق في الكمال كونه
هو طبعا ان تبارق واما افلاطون فاكتر صير الى ان الصور المتفارقة واما التعليل فابنا عنده معان بين الصور
وبين الصور وبين الماديات فابنا وان تبارقت في الحد فليس عنده ان يكون له فاعلم ان في مادة انتبه محسوس صاحب
اعتبار من توله ليس عنده ان يكون له فاعلم ان نسبة القول بالصور المحسوس في المكان غلط لكنه ان
الشيخ اراد ما بعد القام لا فاعلم عام المثال الذي يقول به القدماء من الاشواقين فانه عندهم بعد تبارق في مادة
فانقلب في ذكر الشيخ وبيد على ان الالف تبارق عنده في مادة وليس هذا الكلام لانه اما ان يكون مساويا او غير
غير اعتناحي باطل وان كان مساويا فاختفاه في حد محدود والحكي ومقدار ليس الالف المتفارق عرض في خارج
طبيعه ولن يتعمل الصورة الامجاد بها فيكون مفارقة وغير مفارقة وهذا محال فثبت ان يكون متوسطة قبل العمل في الوجود
ان من قبل الشيخ لكنه لو يد حساب العشب الكمال الشيخ المتقول البعد الجود المكنة فانه لا سكر ما شئت من افلاطون
الافلاطون ما حدنا ما بين الشيخ لابل على اعتبار بعد محدود في الحقيقة لبعده المادى اللازم في الكل فاما
لخلافا يفتنى به اعلم انه بعينه من ظاهر كلام الشيخ ان افلاطون يكره وجود التعليل في غير العالم وليس الامر كذلك
لان افلاطون قابل بان السعد والارزاق من الرباين قد تخيلون الى عالم الغل المتعلقة بها الجاهل الغل والوقوع
على ذلك سحر الاظنه والصور الخلق والسماع الطبيعى وغير ذلك من الاشياء اللطيفة والملايس التي تفرغ على ما كانت
وتلك الصور انما هي عندنا فان مظاهرة وجودها ناقصة ومساواة تلك الصور كالمه وحيث ان فيها بقاء وعلا فليس
السرور واما صاحب التفارقه اذا تخلصوا عن البصائر البرزخية يكون لافلاطون من الصور المتعلقة على حيث افلاطون

مثل مخلوقه فلهما معبود بها الاستغفار وحي صد سيده مكره بينه تامل انفس بحث اهلها سود زرق وكان صور
 المرابيس بها محل لذلك هذه الصور وبها العالم المذكور سميته الاسر اقبون عالم الاسباح المخرجه قالوا قد حقق
 الجسد والاشباح الزمانية جميع مواجده اعزوه بفضل ذلك في حكمه الاشراق وقد يصل السبح المقبول في سلكه مؤوده
 سقاء الكلمة النقص صرح بوجوده في العالم نال سح اما اعطاء في نسبة الكاره عالم الفاضل ابيه لخلقه بغير كلامه ما يستحق
 عند غير ضابطة السابن اوانه اراوان فلا طون لا بزم عالم الفاضل مجرد بالكلية عن المادة لكنه نفع فيها الانفعال الذي عجزوا
 الماديه وان اكره فوجبه الجواب بها انهم فاضل قوله لانه يكون خلده اقل من خلده اوه هذا ليس به لان الفاضل
 الشئ باقعه والكثيره كيف نفس الامر لا يوجد ان يكون الموصوف بها موجوده في الخارج الا تميز ان دوا بر الالهي
 بعضها كغير بعض والكم عليها بالصور والكم كيف نفس الامر لم يكن له مثله في الخارج بحيث سرح منه العقل
 مؤونه الوهم وهذا البعد والاشياء بهج منها السطحان الغير المتقاربين لئلا ان السطحان شبع بملا فله عدم فلا يما بعد
 يمكن لعاقب الالهام عليه وقوله عنها بحيث تهرب اوثام العاقبة الى ان هذا بعد موجوده في انكروتم البعد السطحين
 غير متقاربين فقد ضل بغير العقل والالفه وعلت عليه معاه وجود الوهم والاعتكاف ربا ليد مقوم البعد لهذا
 النحو او ضروري والملاءمة المكافئة ثم مغايرته الجبين المتلاصق وفهم من جميع الجوانب وتعارفها بينهما قابل ان
 يصل الجسم الى اطراف كالسيك المتكبرين لهذا البعد ودرهم بان المغايرة زمانية ففر ما من المغايرة المغايرة
 تحرك الجسم من الطرف الى الوسط ضعف لان المغايرة والفاصل زمانية لكنها ليست بدت بجهة بل بخلاف جميع
 معاد وصول الجسم من خارج الى ان يكون بالدرج نازلا الى الذي يصل الجسم من الطرف الى الوسط فيه فدرجة المغايرة
 بين الجبين في نصف ونصف نصفه فسر الخلو في اقل من ذلك الزمان بالجهة توهم المتغير السطحين السابقين
 بحيث بملا دره الجسم بحيث التوهم الصحيح الواقع مما لا يترك الا معانه قوله هذا انما هم اذا شئت من
 انيت نعلم ان ما سبق من الشئ في بيان ان الجسم مية توهمة يمتد ان الالهة وكلها شواوفا بحقيقه ويظهر
 ره الشئ قوله قبل لو كان البعد موجوده مجرد المكان مسايا آه هذا هو الاله البيل الذي ذكره الشيخ لا فله طوان
 بالثبات ان ليس بجوهر نال في مادة كانه صفا قبل قوله وقد انقضت طرق اثبات الاله عند آه ثم
 اخص عنه فيه لا طريق سلك القوة والفعل عنه سطح شعري لا تقيده الانشاع فصل عن البعث لكن بر على سح
 حكمه الجبين ان ليس الكلام في الله بغير البس على فيها بالمعنى الاعم وهو ما فيه قوة الفعل كان ولا يخص فيه القوة
 الاله بفضال واذا قد اعترف بالقوة الاسكال المتخلفة فقد زعم الماديه للبعد وان حمل كلام الله عليه فلا يمس
 فاضل قوله واذا مورده البعث لكون البعد متكلما آه انت لا تدب عليك ان طار في افضل البطل مجرد

بالصور عن البهائم ليعمل على الشكل مما يمكنه من حركته على حصة السعدان بحل لكان من وادع عليه
الشكل الكلي والجزء واحد الان البعد المحذور لكان بجائعا با حقيقه بل بعد كذا ليس محال با حقيقه فافرض فيمن
الافراد اذا كان الكلي والجزء متماثلين فمن الشكل حقيقة هذا البعد يمكن عليه ان يولد الاشكال فضاوة الانفعال
فلا بد من عادة وما قد مر من الكلام في ذلك الفصل عايد من ان هذا الكلام من ان لا يكون اريد على الدليل
بغيره من رد قول شاعر حكيم العبد فقال قوله وقد ثبت ان كل فصل يغفل انقسام اي الاتصال وهذا استدركه
الى الدليل الذي اطلبته من غير طمس الجسم قوله لانا نقول قد سلف عايد على هذا بغير محال الاستدلال ان يقال
يترجم ان لا يغفل الاتصال اصله من غير ان يقال اصله لا يغفل ولا يتعلق بقابل قوله مع قطع النظر عن حقيقة
المذهب وبما يقع لو كان قابلا للاتصال لكان مادة او اذ اذ لا يكون مجرد اذ فيه مخوف من غير الدليل قوله
ومعناه ان لو كان بعد آه مرزا الامام عليه الرحمه هذا الدليل بغير البسط هو ان الجسم لو حصل في البعد منها ما بين
او اسفله من غير انما في باطل والادفع الممكن وكذا الدليل لا ينافي ما في قوله وهو ان لا يتصل من مطلق
باطل او مقدر ان وهو البطل باطل اما لا فلا بد بل من ان يوجد في مادة واحدة بعد ان يتماثلان مع حقيقة في التماثل
في الجبهة والاشارة فليس احد مما يكون عايد دون الآخر وانما با حقيقه لا يمتنع للبعد الشخص الا ما في اطراف
الاشياء فلو جوز ان يكون بعد من غير ان ان ان يكون بعد من غير ان ان يكون ان ينزل اناس واما
با حقيقه فلا بد بل من ان لا يكون البعد ليس استخانة البعد اقل للمادة ولا الصورة الجسمية ولا السائر الا ان يتصل في الكثرة
اعا الاول فلو كان البهائم غير متماثلات فلا يمتنع من الجاد والجزء اما الصورة الجسمية فلا يمتنع من الجاد
مع غير ما يتجوز بالاشياء ليس الا فلو كان وكذا السائر الا غير اقل من ذلك في غير ما في الاستخانة البعد اقل للبعد منه
بغيره من اقل للبعد منه في حجب تد اقل البعد المتجانس في الجاد الاستخانة واعترض على الاول بانه ان اريد للبعد
ليس الا فلو كان كذا في ذلك وان اريد فلو كان في الوضوح فليس كذا في الاستخانة في زمان ذلك موقوف على ما
في الجاد في الحقيقة وهو ممتنع والطلب المراد فلو كان لا يتجوز في الحكم لوجهها واما في قوله هذا واضح في
بما بين لان في الجاد لا يوجب لصح ان في الجسم متوحد وقد بينه هو ايضا على ذلك بان في الوضوح ان لا يكون الجسم
فان في ذلك لا يوجب له انما فاما في المادة ليست المادة بها والكل في مادة مباركة واما موقفه على احتمال الجاد
فلا بد من كونه انما في مادة واضحة عند صاحب الحديث واعترض الثاني بان الدليل لا يوجب على ان سائر الاشياء ان فلا بد
وفيما لا دليل حكم بالضرورة وجوبه نظرا لان منصوره ان ان يقول بان ما بين اطراف الاما بعد ان يرفع
الاما عن الله بغير ان يكون من غير شخص بل استحالة الدليل على ذلك معطى لاجازة في

... من ...
 انما ذكر ذلك بناء على الشبهة والافقودهم انه غير قابل بالتحصيل ومقصود ان استحالة التدافع لاجل الكثرة فلا تكلف الصورة
 الجسم مفقوده فلا حيل ولا مخرج من التحصيل ثم ما ذكره فاقول قوله لان الغالبين بالبعد فيكون احادهم رسا وهدا لان المادة
 بالمتغير الا ان غير متغير بالبعد الجسم في البعد المتكافئ غير مادي عندهم واما الكارهم المادة بالمتغير الا فضل خلد جدي
 منها اعلم انه قال الشيخ المقول في تقرير هذا الدليل او علمت ان الجسم ليس فيه ما يرد على المقدار فلا يمكن ما بين الاجسام
 باخلاقا او انعدم الذي يفرض ما بين ثم لم يقدار في جميع الاقطار فان ما بين جسم بفضل على ما هو صغير في ذلك فله طول
 وموضع وعنى هو مقصود بالاشارة فيكون جسمه اذ حصل في الخلد جسم بفضل لا يجد او اذ حصل في الخلد بفضل بفضل بفضل
 ثم كل الاخر وهو محال وكيف لا يتحمل ان جسم مقداره ان ولا يكون مجموع الا من اكثر من واحد بها انتهى هذا الكلام والظاهر
 انما يتصور من غير الطال البعد الموصوف لان قوله او انعدم الذي يفرض بين الاجسام لم يقدار ان اراد ان له مقدرا او جود
 ... وان اراد ان بمقدار او هو ما قسم ولا يقص الى الخلف لان دخول الجسم في المقدار المقصود على سبيل التوهم
 كما خفيت فيه كثر ما ذكره ثم في بقي البعد المقصود الموجود لان هذا البعد مقداره انما يتغير اذا كان الجسم هو المقدار
 منها متغيرا في حقيقة بل يمتد البعد ايضا كما في الكار كما ان هذا البعد الجسم في كل مرة فانه في كل مرة في الجسم في البعد
 تدخل الاجسام ولا ينبغي اطلاق اسم الموجود عليه شيئا من مقصود بعض الاعلام من هذا البعد في قوله تعالى ان الله تعالى ان قوله
 وكيف لا يتحمل ان مجموع مقداره ان ولا يكون مجموع الا من اكثر من واحد بما كانت في المقصود ولا حاجة الى البناء على كون
 الجسم هو المقدار كغيره لان هذه التحقيق ذلك من عليه الكلام وتحقيق ذلك ان البعد ما كان مقداره الطول
 مجموع ولعلم قدر مساهمة بغيره الى البعد فيقال الخلد ما بين اطراف هذا الخلد مثل الخلد ما بين اطراف ذلك
 الانا او اريد منه كما في الجسم ولعلم مقداره بغيره من مساهمة البعد ما بين الجسم فاذا كان بحيث
 في جسم كجسم ما بين الانا من مساهمة الجسم واذا لم يساهم بهما او انفس من مساهمة الجسم فاذا حصل الجسم في البعد
 الجسم مساهمة مساهمة الجسم وبعد المساهمين في الاخر للجسم الساهمين فلا بد من ان يكون مجموعها اعظم من اجسامها
 يتخيل التدافع فاقول قوله لان الجسمين المنفصلين اذا علاهما فيهم بصورتا متمازجا واحدة لوصول الاصل
 الى واحد فليس الا بغيره من الكل ما كان فيه الجزء فلا يمنع ذلك في صحة التدافع قوله فقدم على ان طبع الوجود
 في البعد التدافع له هذا غير منع لان البعد المكاني مخالف للتحقيق للبعد الجسم المادي فالتميز عن المادية
 لاجل البعد المادي لا يوجب مماثلة البعد المكاني عن مداخل البعد المادي فيه فتأمل فيه قوله وما يفي بزم على
 فيكون يكون المكان لحداه فيه ان هذا لا يزم على تقدير كون المكان اسطح لان السطح شتما له ايضا فلا يكون

[illegible]

والاحكام والاراد ابن البهم وابرار عدم علوم الامكنه فمائل في التفرقة لكل جسم انما كان او سطفاً او علم
ابن الملازمة ان الملازمة بين المطلق على الاطلاق كاللحل والجزء المقدرة والتباين على التقابل لتقبل التفرقة والاراد
منه اصله مخصوصاً لكل نوع بحيث ان يكون طبيعياً كذا الاخرى اصله ملازمة لبعض الاحكام كالتباعدات
الخاصة او الكيفيات الثابتة للمزاج كالمطعم والروائح للمركبات مخصوصاً لها خصوصاً نوع من تلك البعض
طبيع لان تلك الاعراض لما كانت ملازمة للجسم المطلق فلا يوجد نوع منه الا في تلك خصوصاً من تلك الاعراض كذا الاخرى
الملازمة لبعض الانواع لا يوجد من تلك البعض الا في تلك الاعراض فاذا وجد نوع من الجسم مع ارتفاع
الخاصة او نوع من ذلك البعض فوجد خصوصاً من خصوصيات تلك الاعراض فيكون تلك هي تلك النوع وليس
الجزئية ولا التامة فاذن لا بد من نوع اخرى من الجسم من الاعادة بالبحث عن خصوصيات الجزئية والملازمة
بالمكانات رابدها كالحس عليها غير ما قوله بطبعه عند الخروج عنه اشارة الى رسم الطبيعة كحاجة الملازمة من الطلب
عند الخروج ما قرب من الطرق للمتنوع التواضع مع المكان الجزئية هو عند عدم غير المكان قد خرج الشئ في هذا العقل البصر
الطبيعي وفيه غلط ظاهر فان كتب اصحاب الجبر انهم سمحوا بان المكان هو الفراغ الموجود كما قد يوقع من الشئ
لا يثبت فالحال المكان عند عدم من اذ كان فانهم قوله عند الله امين الى السطح اعلم ان الجبر ما به بحار الجسم
عن غيره من الاشارة وبما يقع اعلم من المكان والوضع عند الفاعل ان المكان هو السطح ونفس المكان عند
بالنوع مع وجوده كالمكان او وجوده دائم الوجود وضمانه بالشيء لا اقراره وما في حكم الاجزاء كما لم يوضع بالشيء
اعلم الامور الخارجية فالوضع الاول دون الثاني على ما سبق في الشئ فقله كغيره وضعه كحاجته عند التامة في ما في
فوقه ليس على ما سبق فمائل قوله وما على الثاني فلا يلزم ان يسكن الارض بطبيعتها فيه ان يلزم ذلك مجموع
وانما يلزم لو لم يكن له مضيق طبيعي اخر فثبت عند ذلك وهو مجموع سمحوا ان بعضه من شئ مخصوص لا يتحقق الا عند
الطابق من نقطة على مركز العالم ولا يسكن بالسطح عند الوصول اليه قال ابن سينا في الشفاء فانه في بعضه في
الاجزاء من الحركة الطبيعية طلب الجزئية من غير الطبيعة لا مطلقاً ولكن مع ترتيب بين اجزاء المكان
المخصوص ووضع مقصور من الجسم الفاعل بالبحث وان الطبيعة هي غير مقصودة الا لا يجب كون هذا الموضع منها وان
الطبيعة التي على السطح ليست مقصودة في الحركة الطبيعية التي لا فائدة لها ولكنها موضوع من حيث العلم المخصوص
وما ذكرناه فاعلم ان تلك الطبيعة هي التي لا فائدة لها في غير ما اشرت فيه من غير مقصود بل لا فائدة
ايها الفاعل فانه اذا كان المكان غير طبيعي والمكان الترتيب بطبيعتها من عند مثل البوارق المشتت المخصوص في اجزاء
من البوارق فان الاجزاء شتت كما هو السطح من حيث البوارق غير محيط غريب ورحاله

وقوع الخلق فيه وجوب تلازم الصلح في مختلفه الماد من سام الابرة مقدره فيها سرب البوار والمان استنبه
من البعد والوقت قربا من الواجب ذكرت الماد عن البوار والمان المكان طحا استنبه بل المطلوب طابع
فمن الالهام انما هو الوضع في الجبهة قد عرفت ان الجبهة غير مقصورة ما اذات على المقصور هو المكان فجماله مكان
مع سرب من مخصوص منه وبين المحدد للجبهة فالما مثلا ليعتق احاطة بالارض لئلا تكون الارض في غاية البعد عن
المحدود كونه مجاها بالبوار ايضا مقصوده وبالمحدود من البعض كون المكان طحا للابن من زمانه ولا يكون الجبهة
مطلوبه لذات فلا فواتي كلام السبع ايضا فانهم قوله انما هو في الجسم لا على منقذ ما يقصده طبعه فمعدل على الطبع
عليه فاقس من البوار وهو انما هو في ذلك مقتضى الطبع لان الكلام من ان للبطع مقتضى نفسه انما هو لا على مقتضى
الطبع وبما ان من الموزع على خلاف مقتضى الطبع لانه قد يهتدي بان لا يكون للبطع مقتضى اصلا قوله والادب
ان يقال اذا لاحظنا هذه الماد لونه في هذا الوجهين اهداها باقائه قطع النظر بدل فرض عدمه ويظهر ذلك من
عدم ورود الاشكال وثما جازم ترك نقطه القاسم واقائه نقطه الامور الخارجيه لانه يلزم حمل القاسم على
غيره اعتبارا واما في الاول دون والى جواب لانه يمكن حمل عبارة المقصود عليه بارادة نوص عدم الارهاج
في الملاحظ قوله كذا يدان في التواضع وجه عدم الورد وان ملاحظه الجسم قطع النظر عن ما في الخارج فكيف
البنه مع يكون فرضه فليس ذلك الجبر للارهاج وبما غير ذلك ايضا لورد في النظر في المنه اما المنه فمعدون
ملاحظه الجسم مع قطع النظر عن الجسم لانه فيكون فرضه لان وجود الجسم بدون الجبر غير متصور فستبين ان لا يكون
الجبر طحا اصلا فيما هو جازم فهو جازم اذ ان المنه فمعدون القاسم يجوز ان يكون لانه ما لوجود الجسم دون المنه
بما فاقا قطع النظر عنه لا يكون فرضه بل لا يكون له وجود الا في الملاحظ لان مع قطع النظر عن الجسم
لا يكون الجسم وجودا وجودا في الملاحظ فمعدون قوله لا على المشترك والى لكات الجسم منجزة في فرد واحد
وبدلى نسبتها الى جميع الاختيار فانها تحض بعض الاختيار كون بعض منجزة في جميع دون مع ذلك ان
قوله ان مطلق الجبر من لوازم الجسم فمعدون الجسم مع قطع النظر عن الجسم في يجوز ان يكون حظه
حظه الجسم وليس نسبتها الى جميع الاختيار على السواء لان الجسم المخصوص مقصورة بمقدار مخصوص بل المنه
يجوز ان يكون الجسم لانهم لم يوايدل سائر مقاصد المقدره بما في الالهام فمعدون العقل المتوفى مخصوص
الجسم نفس مخصوص المقدره ولا يصح وجوده الا في فرد مكان لاجتماعه فمعدون المنه لا يمكن ما لاجتماعه
ان لا يمكن المنه لاجتماعه ليست واحده بل متعدده ويكون عند ارتفاع القاسم واحد منها فلا يقتضيه
الجسم انت نسبتها الى جميع ما لاجتماعه لارض ملاحظه ساحتها الماد وطحا البوار فلا يقتضيه

[illegible]

الجسم البسيط لان خبره ان اجزاءه لا تنفصل عن الكل ولا يخرج من كونه بسيطاً من غير ان يترك
في الاخرى كما يجزى في الجسم المركب وقد غلب بان عدم طلب خبره عن النوع من اجزاءه لا يوجب كونه بسيطاً
وانما يلزم قولهم ان ما فيه طبيعة وكذا ما فيه عند الخروج عنها الى ما هو اقرب منه ولا يلزم ان لا يكون الاخر
والجاء على انه يجوز ان يكون الجسم بسيطاً اصار طبعه بخرج اجزاءه بالقرابة الواضحة فيه كما في اجزاء الجسم البسيط ولا
ان يقال لو كان الجسم خبره في ذاته وهو في ذلك البسيط بحيث يكون البسيط في الاصل اجزاءاً على السواء
فما كان حصل له الكل فيلزم ان يوجب له حيث مختلفه وان لم يحصل الى واحد لم يفرق في بعضها وان كان
الى واحد لم يفرق الا في طبعها وهذا بخلاف اجزاء الجسم لان اجزاءه الى الكل ليست مختلفة فيكون بعضها
من اجزاءه يحصل عند التجزئة الى ما هو اقرب اليها لا نقول ان عرض لذلك البسيط ما هو حيث
الاصل في محله في ان كان التجزئة في اجزاءه خبره في كل جزء منه الى ما هو اقرب منه وان لم يكن اجزاءه
او كانت الاجزاء محله في كل جزء من اجزاءه الى الكل على السواء كما قال الشيخ في اجزاءه خبره
الاجزاء على التفرقة كما في خبر الشيخ في اجزاءه خبره في السمس الباردة بان الكلام في اصل البسيط هو ان
البسيط خبره في ذاته وليس في اصل الاجزاء فاسم فلا يلزم ان يوجب له خبره في كل جزء من اجزاءه خبره في
وجوده في اصل الاجزاء انما هو الوجه بعد ابداء الكل ولعين خبره في نفسه فاسم من القاسم للبطون المقتضية للتحال
للاجزاء وهو المعين القريب وانما لا يوجب عليه ان قدم البسيط العنصر في ذاته وهو الحيوان لا يملك ذلك ولا يملك
المعنى من اجزاءه القديم لا يقبل طرماً ان القدم فلا يلزم له البسيط عند اجزاءه الاول كان في ذاته بسيطاً وكذا الى
غير النهاية فقدم النوع البسيط على انهم يكون التوضيح ان بقى مرجحاً للادعي فتأمل قوله تعالى انما هو الاخر
انما هو الاخر من اجزاءه البسيط انما هو البسيط من اجزاءه خبره في نفسه فاسم من القاسم للبطون المقتضية للتحال
الى طرماً انما ان يكون بالجزء في كل جزء من اجزاءه خبره في نفسه فاسم من القاسم للبطون المقتضية للتحال
الجزء من خبره في نفسه فاسم من القاسم للبطون المقتضية للتحال
على السواء ولا يمكن التجزئة الى اجزاءه خبره في نفسه فاسم من القاسم للبطون المقتضية للتحال
ان يترك المقادير على ما هو عليه في تلك الاجزاء التي انما هي البسيط الا ان يكون ترك المقادير البسيط
عن هذا البسيط من مفارقه الخلق ان هذا التحال انما يكون في جميع الاجزاء فاسم من القاسم للبطون المقتضية للتحال
من دون خبره في نفسه فاسم من القاسم للبطون المقتضية للتحال
من دون خبره في نفسه فاسم من القاسم للبطون المقتضية للتحال

أحد جسمه كما قال لكن الهواء المحيط به قد لا يمكن أن يدركها مدة لأن هذا الهواء لا يتحرك
لأن الجاذبية تكون من جهة واحدة فيكون ساكنة بالجهة واحدة ضرورة الخلافا كما قال في الفيزياء خلافا لما لا يجوز
في الوسط عند الجزئية فمثل ذلك قد يكون في البسيط مكان أو علم أن مكان البسيط مكان في وسط
مكان لكنه ذلك الجزء أقرب مكان من سائر أماكن غيره ذلك المكان ويكون بحيث لو انفصل عن البسيط لم يكن له
الاتصال على شكله الطبيعي فإذا فرض انفصاله انقسم كل الجزء إلى مكانين فإما أن المكان كان الكمال لكل حال في
حالاته كما إذا انفصلت كافي أجزاء الأرض فكل جزء من مكانه ما يقبضه الغالب من أجزاءه أو أرادوا بالغالب الغالب

في السيل من سائر غلبته القدر لا والغالب المطلق الجزء الواحد الذي غلب على جميع ما عداه والغالب بحسب جهة
المكان أن يكون الجزءان المكان في جهة واحدة من النواحي أو البحت كالجاذبية والباري أو الكافي
للأرض عاليا على ما عداهما وأنهم كل واحد منهما عاليا فالركب الغالب الجزء بحسب جهة المكان يكون مكانه من المركب
بما بينهما فإن وقع التركيب خارجا عن مكانها وزال الفاعل عن التوجه إلى المكان مع انفصال المركب لم يبق
بالي جهة المكان الغالب بقومتها ما إذا وصل إلى مكان أحد جانبا حال الجزء الآخر في مكانه ولا يتوجه طبعه البسيط
الذي في مكانه ما دام في مكانه فإذا وصل إلى الحد المشترك فمثل ذلك الجزء الآخر في مكانه ويتوجه جزئا متواليا
متساويين سكن في الحد المشترك وإذا لم يكن الغالب أصلا فليحول إلى الجانب على السواء فيكون حيث وقع التركيب
أعلم أنه اتفق كلمات الشيخ على أن مكان المركب مكان الغالب المطلق من الأجزاء وان وقع التركيب فيهما ليس عاليا
مطلقا فيكون نظري كناية في انفصال النجاة والاشارة كغيره في أن يخص على أن ذلك الانفصال اقتضاه
جزء الغالب فيطلد والجزء الباقي يكون فيه بالغير كالبسيط البسيط في النجاة والنجاة المطلق ما انفصل
المركب لكن انفصاله يكون مائلا للغالب ولم يبق على تعيين أحد الشئين دليل مشترك في الدليل أن في أي مكان
طبعنا الدلائل على كونه طبعنا المركب بانفصال قوة المركب غير فوس البسيط لأن التركيب يجوز
قام وهذا القدر ليس بسببه جميع الانفصال على السواء كافي فاعل البسيط فان قطع النظر عن هذا القوة والوجه

مفصول عن أن يكون في مكانه وأنتم يقطع النظر عن هذا القدر فلو كان في مكانه بهذا القوة فيكون
يكون عند ارتفاع الفاعل من مكان القوة البسيط الغالب للقوة المركب وان شئت لا تطلع على نوعها
تتبع جزاء المركب فيعطى الشمس البارحة لتأصل الجو نور من أن فضل فيه تعصدها عظمى لا
أما هو نفسه أن الكثرة تابعة للحق والتقليل الحاصلين بعد التركيب وحصل بعض الأجزاء المعص من المركب
والمركب الحق والحق في المكان الغالب مشتقا فان حجم المركب وثقله لا يكون مشتقا من ثقله بل هو

الشيء يستلزم على الخفيف والثقل فانه قد كان مستلزم من مكان التمدد وراه ونحوه
تولد به المواءمة كالمواضع التي لا تفرق عن التواءه ولو كان
منه فبغير تولد مطلق المركب والمكان فبما آه
الشيء فيها غير حائل الا بدخ السابط تحقيقا مستحده
مركب من مرتبة الابطاح لزعم الخلة غير تلك المرتبة ومنه
لا يكون متافرا باذات غير وهو السابط غير مرتبة رجوع السابط
وجود المكان فبغير المركب فلا خلاف في المرتبة ولا في الواقع متاخر فيه قوله ما كان تحقق القدر بعد تحقق البطلان
لا يلزم مع قولهم بان التماسه قد يكون ضرورة عدم الخلة فلو كان مرتبة القدر بعد مرتبة البطلان يلزم إمكان الخلة فبما
التماسه ما لا يلزم اذ وجوده عند اراده التماسه بالزمان ثم مع ذلك التماسه ما ذكر انتم من عود الحيز ولو كان
تحقق القدر في السابط معا بعد تحقق البطلان حتى يلزم ان لا يكون بسيط غير مكان المركب فبما في المرتبة الباطنية
بطل تحقق القدر في السابط بعد تحقق البطلان فيه وعند تحقق البطلان لهذا البسيط يجوز ان يحقق البسيط الله
قوله كما ان نقل الذئب ليس بسهل الاجزاء الارضية آه قال فاعل الجو فلو لم يكن في السهل السابط
هو نقل الاجزاء الارضية والمائية المذمومة فبما انما جاسداً وحيث ان يكون يرد الاجزاء زائده على افراد المدة
المساوية له فبما ان خبر المدة يتاخر اجزاء وملا هو اذ في السمات ويجوز ان يكون الاجزاء البتة المجموع
سمات المدة يتردد على الاجزاء الارضية التي في المذهب وانتم ان هذا الكلام لا يحسن به
جميع المتفاني عن القائلون لان المذكور كان سعة التماس وان حذر على طريقة السمات فبما ان لا بد من اثبات
المتفانيات المذكورة ولا يتحقق الجبر فهو كلام على السعة الا ان في رفع مثال قوله ان ما ذكره مع كونه
يجوز الاحتمال لجبره لا يظهر بعد ذلك الا اذا ثبت ان ليس ضرورة التماسه اختفاء المكان اما اختفاء
من افراد الغالب بوقوعه في مكان فيمكن الاجزاء بغيره والظاهر ان كان للضرورة التركيبية في ذاتها اختفاء فبما
فبما لا يندفع منه الاعادي قوله لا يلزم من اصل المطلوب انما يجب ان كلامه ان يفسر المطلوب الذي نقله
قد دفع في شرح قول الشيخ وبسيط مكانه فبما في حقه وهو المركب بالتحقق الغالب فيه اما مطلقا او محب
المكان او ما يقع وجوده اذ ان كانت الحوادث على كل جسم له مكان واحد من اصل المطلوب ما ذكره
اصل المطلوب بعين المكان للجسم المركب قوله ولا يخفى ان نقل الذئب آه يظهر من روايته قد علم ان نقل
الذئب آه من نقل الدرس وهو نقل الصورة لكنه فبما يجب عليه الاجزاء والمادة فاذن ان نقل

[illegible]

مختصر الخوارزمی

فمنه في الجواب على السؤالين

بل باطنی و فضا و طبع این سه تایی - عناصر و الاضداد امکان بعضی و بعضی را مقدر و خالق و مبدع و معبر و

مخصوصاً قیام الخوف بالضرورة یغیر نافع للسان السطح المتواضع الطين كما تجذب فقد نخل البطم

انخاله مخليه اذا عارضا - لقد اهدم اسكان بانو عتيد وشم من فعل الطبع فذاك فاعل غير الطبع على وجه

فبقية الطهر وهو الفاسق من البصاع فقال فيه قوله والعاقب لطفى الشكل المستدير المشافه

ثوب قال الامام ان افعان الاستكمال يوجب العاق الا انك لو لم تكن العاق المعلولات في الحقة

فانما هو في حقيقةه بالوجوب العيان العقل في الحقيقة وانما الوجوب في الواحد بالانفصال فاما المعلوم

استناداً الى الحبس المشترك لاننا نرى حيث يمتنع له نزاع وان كان الحبس المنزلي انما

بسم الله الرحمن الرحيم

يستعمل النوع الكليل مع بقا الحشمة فيها كما قد عرفت الشبه به فيها فضل ان السهم المفضل له الذخيرة

لما بها بقدر قابل انما تجزى السكا بها فدر صرح اليهم بما سبقت ان شخص حال انما يكون يتشخص المحسن

يكون كل من المقدار والشكل مخصوصهما بما هو من الجنس مخصوصهما بما هو من النوع بدون مراعاة الأقسام

سائل فيه قوله اقول وسمي السحر افرسوان نيت باخلت الاشكال اخذت الطباع وذلك لان اسسته اده
البدن سطفي من منه مرتبه فاسمته اركا كما منا فمؤله اركه اركه باله والاسم اركه اركه

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم يا ارحم الراحمين و قد الم الكلام على ان مراتب الاستعدادات هي

سواء مخفيه على حسب استعدادها ومن ادخل غلبت تلك فقبله يسمين اللقيري جواز ذلك فعلمه البيان اللقيري

وَالْحَافِظُ الْحَقِيقُ وَالْجَاعِلُ الْمَطْلُوبُ لِأَنَّهُ تَعَالَى عِدَّةُ حَدِيثٍ فِي الْمَوْلُودِ أَوْ حَقْلِهِ الْمُبْتَدِئِ بِمَوْلُودِكَ

البر والشر الطاول فاقبل العلم لمروته والمحللات لوازم واقبلت اللوازم ليوجب اقتد

ما تثلث كون هذه المعلولات لوازم انفسية مع بعضها كما يكون ذلك لو كانت الطبيعة علتها موجبة لها
كانت تتخلف بانفاسه ولو وقف ثابته على ما يتوعد ما وقع ذلك وما جاء به من اسرار الله

الحجف باقاسم ووقف ما برة على سعاد و مادة و غير ذلك و با الجدة و اسم خديجة
 شذرب العلول بالحقوق و بين اقلت عليها بالحقوق و هم نول معص الطو انا مطا

استداده بهر آنکه درین باب افاضات فرموده اند و از این جهت که در این باب

[illegible]

[illegible]

كما في سائر اقسامها على ما صح في حقها فلهذا لا يصلح ان يقال ان العلم لا يلزم من قيام صورة نوعه بالاعتبار
الاعتبار في ذاتها بل يلزم من ذلك مع حوزة النوع نوعا مستقلا يكون مع انفس هذا النوع نوعا اخر فانه
لانه راد في ذلك وفيه انما قول الموصي لم يذهب اليه واما ان يكون الجسم الواحد في ذاتها مع كل من شئ بنا
القول الى الامام عليه الرحمة انما هو الذي يظهر من شئ كلامه انه يقول ان الارادة اجنبية شئت عن النفس باوراك
قول الملك والارادة الخيرية تحت عن القوة الجسمانية وهذه القوة هي المسماة بالنفس الطبيعية والنفس الخيرية
ببديهة تلك القوة بل هي الجاسرة كما في قوله في كلام الشيخ والذي قال بان لكل نفس مجردة واحدة لا
تختلف فيها صورة جسمانية الا لا بد من ما اذا اراد ان يراى في الملك نفس مجردة واحدة لا عين مجردة في ذلك
ما صورة الجسمانية القوة الطبيعية فهو المكان صحيح لا يفرق الامام رحمه الله تعالى ولم يقال هو رحمه الله بوجه
مجردة بل هذا الجنبه قال الامام رحمه الله تعالى ان الارادة في الملك تحت مجردة وليس فيه قوة منطبقه اصله
عنا صورة اعتباره في مادة الملك فبما ظل تشبيهه بشئ ان الشئ قابل بالقوة الطبيعية راض به
في تشبيهه فقول قد صح بناء على انه بان القوة في هذا الشرح لا يخرج ان يكون في الملك صورة نوعه بل
الطريق الى كمال الجليل بناء على ان النفس مجردة المدركة وهي ان لا تدرك كالجنان فساد الصورة "قوة قوة اخرى
في نفس النفس الطبيعية الحافظة والارادة لا يمكن ان تستبدا وبما تشبيهه قوله او يلزم ان يكون له واحد حقيق
او فيه انه لا يلزم لان الحقيقة الخارجية انما هي بالجم وصوره ثابتة والحقيقة الباقية الجسم الصورة بالصوره بانها في
الصوره الباقية فاما قوت الصورة الباقية جزاءه وانما راعى ذلك الصورة الباقية او الجسم والعضو او
الجسم الحاصل الكيفية المادية مجموع العناصر لا اعداد فالصورة المتراكمة في التوهم بالجميع في حيث هو الجسم وليس
الاعداد لا يقد يستدل يقال ان الاعداد المتفرقة فيكون باهر من مجموع الموصوف فلا يصح قيام اعدادها ما يستدل
ولا يكون شئ منه باعداد وهذا ضروري فالحق ان القوة الخارجية هي الكيفية المتوسطة المتألفة بالجزء الخارجي بعد
الاعداد صورة حواء ويؤسس بحد في كيفية متوسطة في الجسم كيفية متوسطة حادثة في الجزء المادي بعد اعداد صورة
برودة وطرية في الاعداد الخفية للباقيات والجميع وان لم يكن كيفية ملابسة وقت الانوار ولكن فيها كيفية ملابسة وقت
الاضواء فالصورة التركيبية كالباقية او الجسمانية او في سائر في الاجزاء كلها وكيفية الاعداد البسيطة حادثة بها حالها
شامل فيه قوله بما قرأنا في ذلك عدم ورود السؤال اه لا في قدر ان ليس بناك صورة فاجبه بالجميع المتكلمة بل لو سألنا
المجردة متعلقة بها فلم يلزم تركيب ذلك من اجسام مختلفة الطباع واما ما يدعي عليك ان الاعداد
الطباع فلا يلزم من ذلك داخل في عقبا يكون حصول الاعداد كالحركات والاشكال به وعند الشئ ذلك في النفس

وذلك ان تركيب اجسام تتخالف القوى والكمات القوي القوت مودة فلو لم يكن السواد والنفوس
وزعم الجاهل ان الامعاء مودة فلو لم يكن ان معنى تركيب الصورة والقوى ان يتركب من اجزاء الجسم مودة الى عدد الواسع
من تركيب القوى ان يكون لكل جزء منه قوة على وجهه بحيث يتأثر كل جزء منه بالآخر كما يكون المزاج وهذا ليس لقوة
صورة على وجهه بل تحصل الصورة الكل والكلان للحداد والافلاك الخارجية صورة الصورة فيخرج الحاصل ان
تركيب القوى تركيب يحصل بها كيفية واحدة فلا بد ان تلك الصورة والحداد صورة اخرى والى
ففي بناء اجزائهم صوراً من غيرهم باسم استحالة قوله وقد مر في الجواب الحار في شخصه قد قال في
الاولى بالجميع مالا مودة وهذا هو الملك ما في هذا استحالة في تعدد الافراد فيه كما ينبغي الحار او لو كانت
او في منفعة الحقيقة لمجاز قبولها لانها لا يكون الدليل المذكور في قيل في البطلان الاسم الذي يفسر مع السبع بان السابق
ان الانفصال ان كان لا يماثلهم الحفارة في شخص وهذا السابق البنية الملكة الا ان يوفق بين الانفصال والطار
فمنع في الافلاك وبين الانفصال الحقيق فلا يمنع من الدليل السابق صحة الانفصال مطلقاً في تلكان او طاراً في
قول الشيخ على ان ما يماثل عن الانفصال العطر والطار في جميعا يلزم الحفارة في الشخص هذا لكنه يفسر
لما تم انهم يمتثلون في الافلاك الانفصال مطلقاً والكلان ويطلب لا يقيد بوجه الا انهم الطاري من قبيل قوله بول
وجوابه ان كل واحد من التبيين اظهر ان الكلام غير متوجه لان التبيين صعبان موجودان اليه متساويان في القوة
غير مستقلين لعدم تعلق النفس بها او لكونها جريئين للملك الملك فلو لم يوجد فرد من فرد في
على اصل الشئ ان صورة الملك الملك ليست في اجزائه فلا يكونان فرد من فرد
دار كتاب تكلف والارادة بحسب غير مستقل ما لا يكون له صورة لا يكون له صورة ولا
يقوم بها صورة لا يكونان من افراد الملك الملك والخارج عاينه تعلق بانفس والكلان صعباً مستقلاً حقيقة مباينة
لحقيقة الكل وبما انه فرد ليس له صورة الكل في يكون فرداً منه فلا يكون له عالم التوحيد مودة فلو كانت
طبعه مستقلة كانت له حركة آه فلو لم يمتثل في التعليلات فوجود الملك مع صورته فلو لم يمتثل في
في اعلى ذلك وبما لا تشابهها ولا غيرت في ذلك عليه عاقل قوله واعلم ان افاضل اشكال الاعضاء
في الحيوان آه قد كان اورده عليهم الامام عليه السلام بان القوة المصورة الكمات قوة واحدة في جسم الحيوان
يلزم ان يكون الحيوان كره واحدة ان كانت في كل الجسم رية او كرات ان كان لكل فرد قوة على وجهه والكمات
مركبة من القوى فكل واحد منها قوة بسيطة فكل واحد منها كرات فكل واحد منها كرات فلو كانت

[illegible]

منه لا دفع بل الحركة كون الشيء محبباً للجواز ان يكون غير متناه عليه
مما لا يرد عليه في ذلك ولا ينفذ وانما اخرج الشيخ عن التعريف الاول لانه لا ينطبق اللفظ الحركة
التعريف والحركة عند الشيخ ان يطين اسم الحركة على التوسط فخرج الى تعريف التوسط وايضا قد كان يرد
عنه التعريف بالزمان هو الحق لان فيها فوجاهة القوة الى الفعل محمد الادوية بحال ما افادته الشيخ وان كان
الشيء من غير ان المراد الخروج مما كان الى ما يكون بعد على جهة التناهي اليه وتخصيص الشيخ بالمعقول لا

لا بد من الحركة والخروج التدرجي الذي تلك القولات الثلاث في الخروج التدرجي ان وجد في الجوهر
فد يسمي حركته قوله ان الموجود اما ان يكون بالفعل من كلوه اي كبحر موجود الصفات الغير الاضافية بالفعل
لان الصفات الاضافية موقوفة على امور متناهية في الوجود وانتفاءها في بعض الاعيان ليس بعضها في الوجود
وقوة غير بل تعد الصفات الاخر فلا يفرق بينهما في القوة من جميع الوجود في الجبر الا على حل محله ثم ان يجرى
لشئ من كل وجود موجود في البداية فالصفات الاضافية ايضا في القوة بالنظر الى الوجود الذي ليس بالمتغير
وجوده في بعض الصفات مع الاشكال ايضا بالصفات الاضافية في كون الجبر والاعيان تحت تصرفه بالفعل
فان الحاصل ان الموجود موجود بالفعل في وجوده الذي له كالمبداء الاعلى واما موجود بالقوة في بعض الصفات
في الوجود الذي له كالزمانيات فاما في وجود الزمان في تتخلف عن بعض الصفات فتقابل قوله في شأن كل ذي قوة
اه يعني ان كل ذي قوة يمكن له الخروج الى العينية بالنظر الى ذات ذير القوة وان امع بالنظر الى الخارج في بعض الصفات
الصفات وايضا المولد بالقوة الاستعداد يمكن جعلها على الامكان الذي في قوله وطقن المعلم الاول في التوفيق اه المعلم
في قوله وكان التوفيق نوعا حقيقيا والظاهر ان تعريفه في قوله معلومة بمفهوم الحس لا التعريف في قوله المقصود والانه
الذي دفع من المطلق اسم الحركة على معاني وهو على وجهه فعل وقد يقال ليس مقصود المعلم الاول افساد التعريف
مقصود ان الاملي ان يعرف نوعا حقيقيا غير ان يعرفه في التعريف بمفهومه الصانع التوفيق قوله بل لانه لا بد ان
يعبر في تلك الامور اه يعني ان التدرج قد يكون بحيث يحصل منه دفوع ثم بعد زمان او غير دفوع ثم دفوع
فقد صدق على هذا الخروج انه خروج تدريجي فلو كانت بعد التدرج بطر دفوع السعد يكون الخروج تدريجيا
بحيث يمتد على المدة الذات كسب الزمان في الدور وفيه ان الصفات المتناهية ان يقول
نقول التعريف المسمى على المدة غير دور وما يكونه نفس الزمان يعلم بعد ذلك بالذيل وهو غير دور
في الزمان دور واليه لا يرد بل لا يطابق على الممتد ان يكون متصلا لانه خالف فيه جميع ولا يمتد
لانه لا يكون خاف على امتثال الجسم بل المقصود في التوفيق الخروج التدرجي بحسب اللفظ

هو ان كان هذا الخروج مقتضا لما هو معلوم من الغداسه او موقفا من وفقات كما هو معلوم من الكلام في امور
 في الخارج غير متوقف على الزمان المتصا البته قوله بعد بعض النسخ بالاشغال بالاشغال في الكلام من ان
 الى ان الفكر ليس حركه حقيقه بل مجموع اشغالات وفعيات قد حصل بين كل المعنيين من الزمان واما هو الحق لان الحركه
 كما يستعمل لادبها من ان يكون في كل ان موقفا من الحركه لا يكون في ان سابق ولا حق ويجب ان يكون تلك الافراد
 في الزمان غير موجوده بالفعل كما يستعمل فيها العلم ليست الاشياء موجوده بالفعل فلا يتصور الحركه كما لا يتصور
 في الزمان موقفا من الحركه فلا يتصور فيها ايضا لان الافراد البته لا يكون في الزمان في الفعل فيها العلم هو بالفعل
 ثم ان الافراد البته تتوهم في الزمان غير متساويه وفيها العلوم متساويه وقد يظن انه يمكن ان يكون موقفا من الحركه كيفه
 في اشغالات قابل للثبوت والضعف فيكون ان يكون في مجموع الزمان موقفا من الحركه لا يكون في اشغالات الثبات لا يكون
 في ان سابق ولا حق فتقول المثلث في هذه الاشغالات اما معلوم واحد او معلومات متخلفه في الاول كبر
 حركات في الاشغالات فانظر الى المعلومات يكون حركه في الاشغالات لا معلوم حركه في الاشغالات الى معلوم اخر
 ثم ان يكون في كل ان الثبات الى معلوم واحد لا يكون في ان سابق ولا في ان لاحق بل هو شبهه بغير ذلك
 في ان في هذه معلومات غير متساويه وليس في الفكر العلوم معلومات متساويه رايه لو كان في الاشغالات
 حركه لكان في كل ان الثبات في الاشغالات الغير في ان آخر والتقدير في الاشغالات لا يتصور الا بتدوير
 المثلث اليه في كل ان يحصل في الحركه صورة واذا معال على العوض حال يكون الصور غير متساويه في مجموع
 الاشغالات من ان محصوره بين الخارجين في الافر يمكن ان يورد ان لزوم وجود الصورة الاشغالات المتوهم
 بجميعه ويجوز ان يكون فردا في من الصورة بحيث يتوهم في كل ان صورة كالحمد وله كذا الاشغالات فردا في
 الفكر منها ايا يصح اذا كان المثلث اليه معلوما واحد او يكون في الفكر حركات ويكون الثقات تدريجه
 في معلومات متعدده على حسب بعد المعلومات مثال ثم يكون الفكر حركه كامل يقدر اليه دليل فلا يقدّر
 في قوله قد علم لزوم احد الاشغالات على الحقيقة الاشغالات اما اللازم عدم تحلل الخافي بين اجزاء الفروع
 كانت الكواكب منفصلة آخيات متاخره كانت حركه البته كما يزعم قوم من اصحاب العقول اما الظاهر فيكون
 في الاشغالات على اتصال المتساويه متماثل قوله لا اولى ان يقال ان الماخوذاه فيه ان اء الى امكان صحة حركه
 البعض باطل غليه متماثل قوله هو صورة شبيهه غير متفرقه آء كما كان يحسب ان يتوهم في قوله توسط البته ان
 حركه المتوسطه كون مطلق متحقق فيكون الاكوان الخاصه في الحدود المختلفه بل زعم البعض ذلك لضعف الفهم على الظاهر
 بالتحقق والتميز المذكور باطل لان الاكوان الخاصه ليست موجوده بالفعل كما يستحق كذا بعد

الشيء في ذلك وهو لا ينفك عن الذي ضمنه الخصومات فيلزم ان لا يكون الحركة الوسطية موجودة بالفعل
مذموم وايضا لا كون الحادثة مساوية فيلزم مساوية التباينات واما مفصلة بحيث يخلل بين كل كسرين من سبع
الحركة في المبتدئين بل الحركة مفصلة بغيره بالكون على المسافة وهو يكون واحد قائم بموضع واحد بغيره متعلق
بشيء واحد لا يتعداه بنحو الحدود وليس المتحرك متحركا لانه كان في حدوده جديد لانه كان في على المسافة
وما بين الحدود والمبتدئين وهو موجود في تمام زمان الحركة وفي كل بعض منه وفي كل ان لو فرض في ذلك زمان لانه في
ان المتحرك كان غيبا بين الحدود والمبتدئين ولا يتغير هذا الموضع بالتغيرات الواقعة من اجزاء المسافة وهو لا ينفك عنه الى كل
المسافة في كل الزمان لان كون الجسم على تمام المسافة ليس الا في مجموع الزمان وله نسبة الى اجزاء الزمان فيصدق
ان الجسم كاس على نصف المسافة في نصف الزمان وعلى ربه وله نسبة الى حدود المسافة في اللامات المتوحد في الزمان
فيصدق ان كاس في عدم كسره كاسا فيقبل ولا يكون كاسا في بعدد ما انفسه لا يكون فلم يتوحد ما يستفي الاصول كلها
هذا تحقيق كلامهم على ذلك من انهم ادعوا وجود هذا الموضع في الاعيان وزعموا ان وجوده فطري لا يحتاج الى
الدليل وقد بينوا ان ذلك في حيث المتحرك حاله في زمان الحركة وفي كل ان من لم يكن تلك الحالة في تمام حال
الكون بل حاله فانه لا يكون ليس تلك الحالة الحركة المتعددة النقطه لانه لا توجد في الان وبقدره الحادثة
متحققة في زمان زمان الحركة فاذن هذه الحادثة صفة مستحقة كاسا وقابل ان نقول القدر المستعمل والفرق بين ان المتحرك
يصدق عليه انه كان على المسافة الزمان بحيث يكون في كل حد منها من ان في كل من فيها في كل جزء من كل كسره في ذلك
فيه بعدد ما يكون صفة للمتحرك لكن لا يلزم منه ان يكون هذا الكون اولا اعتبارا بل يجوز ان يكون صفة انما هي حرة في حرك
حين موافاة المتحرك المسافة ويكون ذلك الكون بمنزلة كسره عارضا بوجه حصصها وهو الكون على هذا الزمان والى زمانها
في البتة غير معنى ويجوز ان يكون تلك الحالة الحركة النقطه او القدر الذي هو في مجموع الزمان وكل جزء منها من حركته
والا كون الحادثة المتوحد حدود الحركة النقطه او القدر الذي في مجموع المتوحد في كل ان على سبيل التوحد في الحادثة المتوحد في الزمان
احدها والحالة المتحققة اللامات حدودها المتوحد منها وتوحد تلك الحالة ليست الحركة النقطه لوجودها في الان
سالم لكن تلك حدود الحركة النقطه الموجودة في الان وبالحالة ان ارادوا القول بذلك ان المتحرك حاله في تمام الحادثة
في هذه المتوحد في الزمان والان فمنع بل الكلام الا انه ان ارادوا انهم مع الحالة الواحدة والمتوحد في كل الحادثة
المتوحد في الزمان الحركة النقطه او القدر الذي في مجموع المتوحد في الان حدودها المتوحد فيلزم ان وصلت الحالة الواحدة في
فلا يلزم وجودها في الخارج فاصل قوله في حدوده وبقدره آه وهذا لان الحركة الوسطية والحال واحد بالتحقق
ليس في حددها بغيره مما يقتضيها الذي اقتضى اعتبار المسافة في هذه الجهة لاجزاء من العزم قوله

قوله القوة اه يتبع ليس بها معية مخرج جميع الوجود بل يخرج حيث الذات بالنقل من حيث سببه الى حدود القوة
 يكون وقد يتا الذنب منه يكون متصلا باعتبار مراقباتها ليس في كل لها تحصل مغايرة تحصل في حد آخر فالنظر الى
 انما الفعل بالنظر الى التحصلا بالقوة هو الحق يكونا بين حرافة القوة ومحمولة الفعل قوله فذلك سموا بانها
 كال اول كما بالقوة اه فخرت العلم الاول بهذا التعريف بعد ترويض التعريف المذكور في المتن وتخييل الكمال
 ان يتبع بالفعل والحركة افع او موجودا بالفعل لغيرها بها الجسم متحركا بالفعل بعد ما كان له الحركة بالقوة
 ثم الحركة لا بد لها من مطلوب يوصف به الحركة وذلك المطلوب ايضا كمال والحركة اول ما يتبعه فالحركة كمال اول ما يقع
 الكمال السلب لا يفرغ عنها كالات افرم الحركة انما انوص لما هو بالقوة فيما يوصف به الحركة وهو ظاهر ايضا في المتن
 الحركة بالقوة في هذا الكمال الذي هو الحركة لان كل ان لها تحصل لا يكون في آن سابق ولا لاحق فهو بعد
 في تحصل الكمال بالقوة وايضا اشارت الى ان البقاء هو بالقوة في الحركة المتصلة التغطية لانها لا توجد فاما
 قبل الوصول الى المبتدئ وبعده متعيق في كل من زمان الحركة هو بالقوة في الحركة والكمالات موجودة تمامها
 في زمان الحركة وخرج بهذا الفيد الكمالات العارضة لما بالفعل من جميع الوجود الحركة لا انوص لما بالقوة
 انما بالقوة باحد الوجود المذكورة بجله سائر الكمالات الاخر ليس وجودها هو ما يندى بالقوة
 وخرج بهذا الفيد الكمالات الدائمة لما بالقوة كلفه لا مخرج حصة القوة فان الكمالات قد بعرض لما بالقوة
 لا مخرج حصة القوة بل غاية ما يكون انها غير صفة للقوة هذا تحقق هذا التعريف ولا يخفى ان هذا التعريف الحق
 من المصنف جدا جلبت شعوري لم صار التعريف الاول مردودا عند العلم الاول بهذا التعريف بقوله
 وهو متصل بالقوة على المسافة اه فكان معلوم اكثر المتأخرين ان الحركة التغطية عبارة عن الكون حاصلا في المكان
 من سبلان الحركة المتوسطة بان يحصل الخيال كون على حتم يحصل عقبة قبل زواله كون على حد آخر فتحصل عند
 حق على المسافة كما في النقاط البازلة والشعلة الخواتيم خطا وهذا فاسد لان الاكون انما يتا
 ون المتصل حاصل في الخيال او امر متلفا غير انما غير منفصلة فكيف يكون امتداد انطباقا على المسافة
 ان امور متفاصلة لا ينطبق الا على الحدود بل كان سعي لهم ان يقولوا ان يحصل في الخيال امر متصل
 ان الشئ ينطبق على المسافة ويكون حصولا في الخيال امر متصل تدريجا وسعي كل سابق مع لاصح
 حدود الزاوية على

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in dark ink on aged, stained paper. The script is dense and fills most of the page. There are several large, stylized letters or words that stand out, possibly indicating a section header or a significant phrase. The paper shows signs of wear, including discoloration and some staining.

صلى

٢٠٦

س

س

